شؤون سعودية
Saudi Affairs

Issue 15 - April 2004

العدد الخامس عشر – ابريل ٢٠٠٤

مرافعة إحتجاج وطنيّة أمام وزير الداخلية

الوجه الإيجابي للإعتقالات

مفكرة إعتقال الإصلاحيين

في الموقف الأميركي من الإعتقالات

أخطاء التيار الإصلاحي أم حكومة غير مأمونة؟

إعتقال الإصلاحيين في السعودية: إغتيال وطن

الإعتقالات السعودية تفتح الأبواب للإصلاح الراديكالي

إعتقالات الإصلاحيين ترمّم العلاقة بين الديني والسياسي

بالنظر لموقفها من الإعتقالات: هل النخبة السعودية جبانة؟

أقباسٌ أخرى

مهداة إلى: محمد سعيد طيب، عبدالله الحامد، متروك الفالح، علي الدميني وأمثالهم

أيُّ عجزٍ ـ يا شعرُ ـ أن لا تقولا
مَيِّتٌ.. أنتَ.. إنْ صَمتَّ طويلا!

فلتمتْ!.. لا أُريد أيّ قصيدٍ
بعد هذا.. ولا أُطيقُ مَقولا!

لم تَعشْ عيشةَ اللصوص.. عقوداً
ثم مِن صُبحها.. تُحيِّي النبيلا

أنا أدري.. أنَّ المُقامَ جليلٌ
والحروفَ ارتمتْ.. قتيلاً.. قتيلا

ولتغادرْ!.. لا أَرجعَ اللهُ شعراً
أخرسَ الحرفِ.. لا يُساوي فتيلا

سمُّها في دم القتيل.. أفاعٍ !
ولها دمعة .. تُعزّي القتيلا

أنا أدري.. أن المُصابَ مهولٌ
وبأنَّ الظلامَ.. يَهوَى العويلا

أيُّ شيءٍ هو الجمالُ.. إذا لمْ
يَبقَ فينا حِسٌّ.. يُحيِّي الجميلا

يا لِضوءِ النهار.. كم سوف يُبدي
تحتَ ثوب (الإصلاح).. لصاً عميلا؟

أنا أدري.. أن انطلاقة فِعلٍ
واحدٍ.. أَخرَستْ كلاماً طويلا

صَدَقونا ـ رغم القيود ـ وكانوا
وطناً مؤمناً.. وصبراً جميلا

يرتدي بيننا.. رِداءَ (شعيبٍ)
ويُوارِي تحت الرداء.. (سلولا)!

غيرَ أني ـ يا حرفُ ـ إن لم تُعرِّي..
كَفَّ أعمى.. تُهشِّم القنديلا

وفماً.. رُشدُه ارتقى عن مقام
لفم .. يَمضغُ المديحَ ذليلا

إننا فوق مركبٍ.. في محيطٍ
عاصفٍ.. نبتغي النجاة سبيلا

وإذا لم تصُغ.. قلادةَ شعرٍ
للذين افتدوا.. بلاداً وجيلا

ورؤى.. تَحضُن العدالةَ عشقاً
ليس (إيلافُ)ـها الهوى.. والوحولا

فاقبلوا الناصحين.. حكامَ قومي
إن أردتمْ لعزّكمْ.. أن يطولا

٢٦ محرم ١٤٢٥

١٨ مارس ٢٠٠٤

شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية
(في السعودية)

مسؤولا التحرير

■ فؤاد إبراهيم

■ حمزة الحسن

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy in Saudi Arabia

Editors:

Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan

Address: PO Box 201
Wembley
HA9 9ZQ
UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffairs.net

Email: editor@saudiaffairs.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الورقة الاولى

الإصلاح من الداخل وزمن الخصوصية!

لا يوجد إصلاح إلا بتغيير الداخل، هذه مقولة لا تحتاج الى نقاش، أما عوامل الدفع الخارجي فهي على الدوام موجودة بالنسبة لكل الدول وفي كل الأزمان، وتأخذ احياناً تعبيرات (الظروف الإقليمية والدولية!). المهم أن حالة التدافع الداخلي أو الخارجي تتفاعل في بوتقة ضمن الحدود القطرية للدولة. لماذا هذا الحديث إذن عن الإصلاح من الداخل؟! هل المقصود هو الإصلاح بأدوات الداخل؟ وهل يمكن إغفال أدوات وتأثيرات الخارج في أي فعل سياسي نشهده؟! إن ذلك تحصيل حاصل، لا يضيف رؤية ولا يلغي حقيقة!

المقصود بالإصلاح من الداخل بالنسبة للسعودية، هو رفض الضغوطات الاميركية والغربية، وتكتيل الشارع السعودي بافتعال (روح وطنية) قتلتها في قلوب مواطنيها، إضافة الى هدف محاصرة الدعوات الإصلاحية (الداخلية) نفسها والإيحاء بأنها امتداد لفعل أجنبي، كما رأينا ذلك من مزاعم وزارة الداخلية في اعتقالاتها للإصلاحيين مؤخراً.

دعونا نقرر بعض المسائل هنا:

الإصلاح مطلب داخلي، ترفضه الحكومة السعودية من حيث المبدأ. ومن حيث الممارسة، فإنها تعاقب دعاته، ولا تقوم به، ولا تسمح بأن يكون هناك إصلاحاً من الداخل، ولا تقبل بقيام أي مؤسسات مجتمع مدني، ولا بإصلاح القضاء، ولا بالمشاركة الشعبية. النظام في المملكة، كما انظمة عربية اخرى، ليس في وارد الإصلاح، لا بضغط من الداخل ولا طوعاً، ولو كان كذلك لقام بالإصلاح، فما الذي يمنعه من فعل ذلك؟ هذه حقيقة يجب ان نعترف بها.

الحقيقة الأخرى، أن سبب رفع شعار (الإصلاح من الداخل) هو مقاومة الإصلاح نفسه، فحتى الضغوط الغربية ومطالبها بالإصلاح لا تختلف ـ في معظمها ـ عما يطالب به المواطنون أنفسهم، والرفض الحكومي ليس نابعاً من غيرة وطنيّة مكتشفة جديداً عند أمراء لم يكونوا يوماً إلا في خانة الغرب والمصالح الغربية. النظام في المملكة مستعد لتقديم اية تنازلات للأميركيين في المجالات السياسية والإقتصادية على أمل البقاء في الحكم وعلى اساس احتكار العائلة المالكة لكامل السلطة في البلاد. ولكن الإصلاحات السياسية تعتبر أكبر مما يتحمله هؤلاء، حتى وإن كانت لصالح الوطن والمواطنين، ولذلك هم يرفضونها بدعوى (الإصلاح من الداخل)!

والمسألة الثالثة هي أن مقاومة الإصلاح داخلياً وخارجياً مع التأكيد على الخارج، تستبطن مسألة قديمة جديدة، تتعلق بمزاعم الخصوصية السعودية. فحسب مزاعمهم إن ما يريده الغرب يخالف (خصوصيتنا، وثقافتنا!!). الخصوصية المزعومة هي أننا شعب دون مستوى الرعايا، لا يحق له الإنتخاب، وجاهل لا يقرأ ولا يكتب (كما قال سلطان فعلاً وعلناً!). الخصوصية زعم باطل، كثيراً ما تحدث عنه الكتاب السعوديون، وبالرغم من ترويج الحكومة له في الخارج، فإنها ما استطاعت إقناع حلفائها به. التأكيد على الخصوصية السعودية تعني أن لا تغيير، لا إصلاح، لا مشاركة شعبية ولا حقوق مدنية أو سياسية.

الإصلاح مطلب داخلي وسيكون من الداخل شئنا أم أبينا.

والضغوط من الخارج لن تتوقف شئنا أم أبينا، فهي إحدى أدوات التغيير الداخلي.

وخيرٌ لأقطاب العائلة المالكة أن يجروا إصلاحاتهم بدل أن تفرض عليهم.

ليتنازلوا لشعبهم وليؤكدوا اللحمة معه عبر الشراكة السياسية في تقرير مصيره، قبل ان تقتلعهم جذور التغيير من الداخل بأدواته، أو بأدوات من الخارج أيضاً! أو بهما معاً.

إعتقال الإصلاحيين.. إغتيال وطن

قبل اكتمال جنين الوطن المرجو ولادته مكتملاً، فاجأت الحكومة السعودية التيار الوطني بعملية اجهاض مبكر لهذا الجنين، بإقدامها على إعتقال رموز التيار، كجزء من خطة واسعة النطاق ترمي الى إعادة عقارب الزمن الى الوراء، أي لا ما قبل البدء بمشروع تكوين الوطن..فقد طويت أشرعة الأمل على نحو عاجل وسحب المصلح المنتظر شهادته، ولم يعد هناك ما/ ومن يعوّل عليه في الطبقة الحاكمة، التي أفادت حد الخداع من المشاعر الوطنية لدى التيار الاصلاحي، ووظفتها في خدمة أغراضها لمواجهة جماعات العنف حتى إذا قضت وطرها من (الوطنية)، قذفت بها في وجوه من اعتصموا بها، ثم قالت لهم لا عاصم اليوم لكم من بطشنا الا اعلان البراءة منها والانصياع للسلطة.. وبذلك بدأت رحلة العودة الى ما قبل تكوين الوطن، وايذاناً بمرحلة مظلمة أخرى في تاريخ بلد لم يعد قادراً على المشي سويّاً على قدميه بفعل الاثقال التي وضعت على كاهله منذ عقود.. ولم يعد الأمر متوقفاً على خيبة أمل من تصريحات الامراء وقرارإعتقال رجال الاصلاح، بل بلغنا مرحلة الوجود: أن نكون أو لانكون كوطن يضم تنوعاً اجتماعياً وسياسياً وفكرياً، سيما وأن نزعة الواحدية إنبعثت تارة أخرى لتكسير الاحلام والعظام.

كان الجميع بإنتظار مفاجئات غير سارة، كأن تتعثر مسيرة الاصلاح عند حدث طارىء غير محسوب، أو أن يتم تحريف المسار الاصلاحي عبر ملء طريق الاصلاح بالفطريات والاعشاب الضارة، أو حتى مصادرة المنجز الاصلاحي قبل بلوغه لحظة الفعل، فقد اعتاد الناس في بلادنا على تلك المفاجئات بفعل النكسات والارتدادات السريعة التي تحدثها العائلة المالكة، وهذا دليل الثقة في ارتكاسها المتكرر.. لكن ما جرى هذه المرة كان إنقلاباً فاضحاً وعودة فورية الى نقطة الصفر بطريقة سافرة وازدرائية.. وكأن ما حذّر منه المتشائمون قد وقع، وأن ما أثاره المشككون في مصداقية المدعى الاصلاحي لدى العائلة المالكة قد تحقق.. إن ما حدث يمثل فرزاً حاداً وتاماً ونهائياً بين المجتمع والسلطة، ليس لأن الاخيرة تسير عكس تيار الاصلاح، بل لأنها قررت الانفصال عن المجتمع ومواجهته إن تطلب الأمر، سيما مع إدراكها بأن الاصلاح لم يعد مطلباً فئوياً أو رغبة تيار متقطع ومتناثر اجتماعياً، بل هي تدخل الآن معركة مفتوحة.

لقد نبّهنا في العدد الماضي الى أن ثمة دلائل عديدة تشير الى توقف مسيرة الاصلاح أو تراجعها، قبل أن تقدم الحكومة على قرارها التعسفي بإعتقال ثلةٍ من رجال الاصلاح في البلاد.. فقد كان واضحاً أن نبذ الاصلاح السياسي بذريعة ارتباطه بتوجّهات خارجية (وأميركية حصراً) قد أمدّ الحكومة بسلاح تحارب به التيار الاصلاحي الوطني..ومن الغريب أن يوصم دعاة الاصلاح بالعمالة للخارج في بلد تمثّل حكومته الحليف الاستراتيجي الأقوى للولايات المتحدة الى ما قبل الحادي عشر من سبتمبر، ومن السخرية أن يكون الاصلاح السياسي هو المحك الذي توضع عليه الولاءات، وأن يتم على أساسه التصنيف بين من هو: وطني وعميل. والاشد غرابة أن يعاد ادارة الاسطوانة المشروخة لتبدأ بتهمة العمالة للأجنبي في منطقة دخلت برمتها في المجال الحيوي لكل ما هو أجنبي، حتى بات من المستحيل الفصل بين ما هو محلي وأجنبي، ووطني وعميل.. إن إستعمال ورقة العمالة للأجنبي في الوقت الراهن يبدو وكأنه ملهاة خارج الزمن الضائع.

منذ انطلاقة النشاط الاصلاحي في شكله العلني والوطني في يناير عام ٢٠٠٣ بدا وكأن تطابقاً في الموقف بين السلطة والمجتمع في تشخيص (حال الامة) وسبل العلاج لمشكلات الدولة، وهذا ما حفز الطاقات الكامنة من أجل إعادة بناء الوطن على أسس صحيحة تتحقق فيه مبادىء العدل والمساواة والحرية والكرامة والشراكة السياسية المتكافئة والتنمية المتوازية والشفافية.. وكان الجميع محثوثاً بالمشاعر الوطنية والرغبة الصادقة في تقديم العون للدولة من أجل تحرير نفسها من ضغوطات كانت واقعة تحت تأثيرها، بدءا من انفجار ظاهرة العنف، والخوف من ضياع الملك من آل سعود، والضغوط الخارجية الدافعة نحو تغيير الانظمة السياسية في الشرق الأوسط، بل كان التيار الاصلاحي مؤهّلاً بامتياز لأن يذهب في تقديم التطمينات الى أقصى حد يمكن أن تصل اليه رغبة العائلة المالكة، من خلال بيانات عديدة عبّر فيها دعاة الاصلاح عن تمسكهم بالقيادة السياسية، ورفض التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية للمملكة، وهو ما أفصحت عنه بوضوح بالغ عرائض التيار الاصلاحي (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) و(دفاعاً عن الوطن) و(الاصلاح الدستوري أولاً) وبيانات أخرى سابقة ولاحقة للمثقفين السعوديين.

بل أكثر من ذلك، أن التيار الاصلاحي توسّل بكل ما يعزز الثقة ويعمّق الصلة ويحقق الاطمئنان بين التيار الاصلاحي والعائلة المالكة، فكانت إجتماعات دعاة الاصلاح تنعقد في الهواء الطلق وعلى مرأى ومسمع مسؤولي الدولة ورجال الأمن، وكان الحرص يحدو المجموعة الاصلاحية أن لا تحيد عن العلنية والشفافية في نشاطها وأن تعبّر في العلن ما لا ترى جواز كتمانه في السر، طمعاً في الوصول الى مرحلة متقدمة في بناء الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع.

ولعل مما يلزم الاشارة اليه، أن التيار الاصلاحي بالغ في مكاشفته وعلانيته ونزاهته أملاً في أن يبادله أهل الحكم بموقف مماثل، وليس من قبيل السذاجة السياسية أن يمنح دعاة الاصلاح الثقة الزائدة في العائلة المالكة، أو يؤمّلوا على دعوى التوجه

الاصلاحي لدى ولي العهد الأمير عبد الله، فقد كان تشخيص الأزمة المستفحلة التي تعيشها البلاد كفيلة بأن توصل الجميع الى قناعة بمبدأ الشفافية وصولاً الى الاصلاح الشامل والفوري كخيار ضرورة. وإذا كانت العائلة المالكة أو بعض أعضائها الكبار قد أخفق في الوصول الى تشخيص دقيق لأزمة البلاد، وتالياً في تعيين الخيار الناجع لها، فإن الجدل يدور حينئذ عن كفاءة الرؤية الاستراتيجية لكل من التيار الاصلاحي والعائلة المالكة.

في واقع الأمر، أن الجناح المتشدد داخل العائلة المالكة أخفق مرتين: الأولى عام ١٩٩٢ حين بالغ في الثقة بالذات الى حد التورم، حيث توّهم بأن تصفية التيار الديني الفاعل في الساحة السياسية المحلية (بعد موجة العرائض المرفوعة من القوى السياسية الوطنية والدينية الى الملك فهد والمطالبة ببدء برنامج اصلاحي شامل)، كانت طوق النجاة الذي أنقذ العائلة المالكة من خسارة سياسية فادحة، ثم جاء الاعلان عن الانظمة الثلاثة في مارس ١٩٩٢ لتزيد في أوهام الانتصار، ولكن واقع الحال يثبت عكس ذلك، فقد تفاقمت المشاكل الداخلية: زيادة معدلات البطالة، انهيار في الخدمات العامة، هدر بالغ في المال العام والثروة الوطنية، ارتفاع حجم الدين العام، بالنظر الى الانعكاسات الخطيرة الناتجة عنها والممثلة في انهيار المداخيل، وتردى الاحوال المعيشية، وزيادة معدلات الجريمة، وتصدع هيبة السلطة وتزعزع مصداقية أهل الحكم، وتنامي موجة السخط الشعبي، وانفجار ظاهرة العنف المسلح بأشكال غير مسبوقة.. من المؤسف القول بأن الانتصار في وعي العائلة المالكة هو ما يكفل بقاء السلطة وتمركزها وإن أفضى في نهاية المطاف الى شلل تام في كافة أوجه الحياة العامة.

والمرة الثانية في مارس ٢٠٠٤ حين اقدمت أجهزة الأمن على اعتقال ثلة من دعاة الاصلاح. في لقاء الأمير نايف مع مجموعة من رجال الوطن عقب حادث الاعتقال ما يفيد بتلك النزعة الضارية لدى الجناح المتشدد داخل العائلة المالكة، حيث تحدّث الأمير نايف بلغة المنتصر وأنه كان قائد حملة تصفية التيار الديني الناشط في القصيم عام ١٩٩٢، وكان حديثه ينبيء عن جاهزية جهازه لخوض معارك مماثلة من أجل ضمان استمرار السلطة وتمركزها في يد العائلة المالكة..إنها ليست مجرد رسالة تحذير يبلغها الأمير نايف لمن اجتمع بهم وللتيار الاصلاحي والوطني عموماً، بل إنها فلسفة الحكم والعقلية السياسية التي تسيّر دفة الدولة، فحديثه كحديث أبيه أن هذه (الدولة أقمناها بالسيف ومن لديه سيف فليشهره). إذن فالحديث عن تعاقد اجتماعي يؤسس لعلاقة متوازنة بين الحاكم والمحكومة وشراكة في وطن يتقاسم فيه أبناؤه الغنيمة السياسية ويتحمّلون فيه الغرم الاقتصادي والامني بالسوّية يقع خارج منظومة المفاهيم المعمول به لدى هذا الجناح المتشدد من العائلة المالكة.

ولذلك نحن أمام إتجاهين متصادمين: إتجاه يرى الوطن بمولوداته الطبيعية، أي الدولة والسلطة حقاً عاماً لكل المنتسبين له، وإتجاه آخر إختزالي يرى السلطة صانعة للدولة والوطن معاً، وبالتالي فهي حق خاص للماسك بها، فتصبح الدولة والوطن من مستحوذات السلطة وممتلكاتها.. ولئن بقيا الاتجاهان يسيران بهذه الطريقة المتعاكسة فإن اصلاحاً بالمعنى السياسي لن يتم الا بغلبة أحد الاتجاهين على الآخر أو بتقديم تنازلات جوهرية متبادلة بما يضمن امكانية التصالح على الحدود الدنيا.

وحتى الآن وبعد الانقلاب الابيض على مسيرة الاصلاح المأمولة، لايبدو أن ثمة ما يشير الى انعقاد النية لدى العائلة المالكة على تحقيق المصالحة الوطنية المنتظرة، فالاقدام على خطوة إعتقال رجال الاصلاح يؤكد تشبّثها بفلسفة حكم تقوم على اعتبار أن الدولة تمثل إمتيازاً خاصاً لدى العائلة المالكة وأن السلطة احتكار عائلي محض.. وما أبلغه الأمير نايف لرجال الوطن في إجتماعه بمنزل مستشاره كان من الوضوح بما لا يدع مجالاً للشك في كشف زيف التوجه الاصلاحي لدى العائلة المالكة، كما أن تصريح الامير سلطان بمعارضة الانتخابات حمل من الدلالات الكافية والكفيلة بتبديد وهم الاصلاح السياسي المأمول. فقد أعاد الأمراء إحياء مبدأ القوامية السياسية وأنهم وحدهم الأعلم بمصالح البلاد والعباد، وأن ما يهبونه لمواطنيهم إحساناً ومنّة وأن الولاء والسمع والطاعة لهم واجب وفريضة.

ولا بد هنا من إدراج التوجّه القديم الجديد لدى العائلة المالكة في سياقه السياسي والتاريخي، إذ لم يكن هذا التوجه ظاهراً حتى قبل عقد من الزمن، إن لم يكن قد اضمحل تماماً منذ يناير عام ٢٠٠٣ حيث شهدت البلاد مرحلة شفافية تدشّنت على خلفية انفجار الازمة الامنية الحادة في البلاد، وقدّمت القيادة السياسية شهادة ضمنية بالاعتراف بضلوعها في أزمات اقتصادية وسياسية وفكرية متراكمة، واستشعرت الحاجة الى فتح المجال السياسي أمام الكفاءات الوطنية لتجديد دماء الدولة بعد أن بلغ الفساد حداً لا يصح السكوت عنه. ودخلت كلمة الاصلاح في الثقافة السياسية اليومية وأصبحت تتردد في تصريحات كبار الأمراء، والصحافة المحلية، الى جانب العرائض الاصلاحية.. بكلمات أخرى، لقد استشعر الجميع أن وطناً جديداً يشارف على الولادة، وأن الآمال انعقدت على ظهور الفارس من داخل العائلة المالكة في المشهد الاصلاحي ليعلن بدء مسيرة الاصلاح الفعلي في هذا الوطن المنتظر.

ولكن على حين غرّة استبدل الأمل بالاحباط واليسر بالعسر، والولادة بالاجهاض وشعر الجميع بأن وعود الاصلاح ما كانت سوى غطاء يخفي تحته خدّعة مبيّتة، فقد إبتذلت العائلة المالكة الشعور الوطني لدى رجال الاصلاح وتوظيفه بإسلوب ابتزازي من أجل مواجهة تحديات العنف المحلية والضغوط الخارجية، وحين استعادت السلطة توازنها المفقود لفترة طويلة أدارت فوّهة المدفع صوب من اصطفوا معها ووقفوا معها في وقت الشدة.. وهكذا فالصمت المنذر بالدوي المزلزل لم يكن مدركاً بفعل النوايا الحسنة التي أفرط التيار الاصلاحي في إظهارها للعائلة المالكة، ولم يكن أحد يحسب بأن الغدر السياسي وبهذه الطريقة الفارطة في الفجاجة والسخرية مازال خياراً استراتيجياً لدى الجناح القوي في العائلة المالكة، وفي هذا المنعطف التاريخي الحاد، وما حدث في منتصف مارس الماضي لم يكن سوى إغتيالاً لوطن قبل اكتمال مراحل نموه.

(كلمة التحرير)

ماذا بعد الإعتقالات وخنق التطلعات السلمية نحو التغيير

الإصلاح الراديكالي

مرتضى السيد

الإعتقالات اتخذت كخطوة استراتيجية، هدفها في المدى القريب: خنق (التطلعات) الشعبية نحو الحريات المدنية والسياسية. وفي هذا الأمر قد تنجح العائلة المالكة في مرادها. ولكن السؤال: ماذا بعد الخنق المستهدف؟ هل يمكن ضمان استمراره في المستقبل البعيد؟ هل يمكن (للخانق) أن يضمن تحصيناً حقيقياً للسلطة من التناوش والصراع؟ هل هناك رؤية لدى الأمراء ـ على الأقل في سبيل ديمومة عملية الخنق ـ تهتم بتوفير المناخ المناسب للعملية، والحدّ الأقصى لها من النجاح؟

يبدو من واقع ما جرى من اعتقالات، ان نصراً تكتيكياً قد تحقق حتى الآن لطاقم الإستبداد. فهناك إصرار على الفوز بالمعركة الأولى من الحرب. إصرار على الحسم بشأن بقاء المعتقلين الثلاثة الرئيسيين (الطيب والحامد والدميني)، وإصرار على تخفيض سقف هامش حريات التعبير خاصة الصحافية منها والتي هي هابطة أصلاً في مستواها؛ وهناك فوق هذا إصرار على مواجهة الضغوط الخارجية، إعلامية او سياسية مهما كانت النتائج، واستعداد لتوسيع مساحة الإعتقالات لتشمل آخرين.

هذا التحدّي الذي تبرزه تصريحات الأمراء الثلاثة: نايف وسلطان وسعود الفيصل، قد تضمن نجاحاً نسبياً مؤقتاً، حيث استعادت العائلة المالكة زمام المبادرة ولو كان بالقمع، كما استعادت بعضاً من هيبتها المضاعة عن طريق التخويف والإرعاب، وحددت بشكل واضح موقفها المتذبذب بشأن الإصلاحات، فالقرار الأخير والنهائي: (لا إصلاحات، لا انتخابات لمجلس الشورى، لا تنازلات للقوى المحلية، وإن كان التنازل للخارجي قائم على قدم وساق وفي موضوعات مختلفة).

هذا النصر الأوّلي النسبي هو في جوهره هزيمة للمنتصر (اي للحكومة/ العائلة المالكة)، كما هو هزيمة للمجتمع ولمستقبل أبنائه. وهذا النصر باهظ الثمن، مكلف للأمراء، غير قابل للديمومة، أي بعبارة اخرى: هو على المدى المتوسط والبعيد: هزيمة للذات، لا يمكن الإستمرار فيه.

لماذا نقول هذا؟

لأن استراتيجية مثل هذه قد جُرّبت من قبل، وتمّ التراجع مؤقتاً عنها ثم العودة إليها مجدداً. وخلال العقود الماضية ثبت ان سطوة الدولة لم تمنع الإنشقاق، لم تمنع تطلّع الناس الى مستقبل أفضل، لم تمنعهم من رفع سقف مطالبهم بما يتناسب مع ما هو متحقق في بلدان مجاورة وبينها دول الخليج. استراتيجية الحجر على الفكر وعلى مشاركة الشعب في صناعة قراره، لا تمتلك المبررات في ظل وجود تجارب مماثلة بالجوار؛ ومهما عزف على الخصوصية السعودية، فإن الغالبية الساحقة من أبناء الشعب لا يؤمنون بها، كما أن المخاطر والعقبات المتوقع حدوثها عند التحول السياسي، والتي يحاول الطاقم الحاكم استخدامها كفزّاعة للطامحين المتطلعين لمستقبل أفضل، تكسرت من خلال انكشاف بطلانها في بيئات اخرى متنوعة ومختلفة.

نقول أن هذا النصر النسبي الأولي قابل للتحطّم. قيل ـ وهو صحيح ـ ان الدولة لا تستطيع ان تحارب على جبهتي العنف والإصلاح، وقيل في المقابل إن ضرب دعاة الإصلاح إنما جاء بعد أن ساهموا في تحقيق اجماعي نفسي شعبي وفكري ضد موجة العنف التي أصابت البلاد وضد الفكر المتطرف الذي يرفده. ولما بدا ان دائرة العنف قد كسرت بحدود معيّنة، أو حسب تعبير سلطان أن ٨٠٪ من العنف المسلح قد تم استئصاله، أخذ الأمراء فرصتهم في قمع الإصلاحيين. هذه المعادلة سريعة العطب. فماذا ستصنع العائلة المالكة لو عادت التفجيرات من جديد الى شوارع الرياض، ونحن نعلم ان المصادمات قائمة، كما نعلم بأن جذور العنف الفكرية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية لم يجر تغييرها او حلّها؟ من المرجح أن الشعور الشعبي، كما بين النخب المقموعة اليوم، لن يكون في مزاج الدفاع عن العائلة المالكة، التي هي من أنتج لنا العنف بسياساتها وتخبطاتها في ادارة الدولة. كيف ستحارب العنف والإصلاح معاً؟

العنف سيستمر على الأرجح في المستقبل، إذ لا توجد معطيات جديدة تمنعه، إنما هي جولة كسبتها الحكومة في معركتها الأمنية، ولكنها لم تكسبها على الصعيد الفكري والثقافي، ولم تكسبها في ردم بؤر تفريخ العنف.

ثم مع افتراض نجاح السياسة الأمنية في مكافحة خصمين مختلفين: أصحاب الدعوات العنفية، وأصحاب الدعوات الإصلاحية، فإن تلك السياسة سترجح كفّة الأولين، إذ أن الحملة على الإصلاحيين ستعزز من دعوات العنف، وستعزز الفكر المتطرّف،

هل هناك رؤية مستقبلية واضحة تنظّر لما بعد الإعتقالات، وقمع الحريات، وانكفاء المجتمع على نفسه، وتحفّز الفئوية المذهبيّة للعودة الى مواقعها الأثيرة لدى السلطة، كما كانت في الماضي؟ المقالة تتساءل: المملكة الى أين بعد هذا؟ هل تستطيع الحرب على الإرهاب كما على الإصلاح في آن واحد؟

خاصة وأن التحالف الوهابي ـ السعودي انتعش بعيد قمع الإصلاحيين، خاصة مع الجناح الديني الرسمي، كما مع الصحوي الذي أبدى انتهازية واضحة وكأنه يرحب بسياسة الداخلية القمعية.

ولو تمادينا في التفاؤل، وقررنا أن العائلة المالكة استعادت هيبتها، وأجلت الإصلاحات، او أنهت الحديث عنها بالقوة، وأنها في الوقت نفسه نجحت في القضاء على العنف.. فهل ستنتهي الأمور عند هذا الحدّ؟ ان ما فعلته الحكومة عمّق البرزخ بينها وبين الجمهور، ولا يمكن جسر الهوّة العميقة بمجرد العصا. فالتوتر بين الدولة والمجتمع سيفضي في أي فرصة تتاح الى التصادم العنيف، خاصة مع التجربة المرّة التي مرّت بها العلاقة بين الطرفين، ومع الشعور المتصاعد بأن العائلة المالكة اصبحت عقبة كأداء امام الإصلاح وأن إزالتها قد يكون أمراً لا مفرّ منه.

بمعنى آخر، إن ما حدث من اعتقالات قد يخرق ما تعارف عليه من ثوابت (وطنيّة) في التغيير. فالعمل السلمي، قد تنخفض القناعات بشأنه، حيث ثبت حتى الآن أن العمل السلمي التدرجّي في الأهداف صعب التحقق والقبول من الطاقم الحاكم، أي أن سلمية العمل الإصلاحي تصطدم بعنفية السلطة، وبالتالي ستدفع باتجاه استخدام القوة لمواجهة عنف السلطة. ومن جهة ثانية، فإن ثابت بقاء العائلة المالكة على رأس هرم السلطة، متزامناً مع تحقيق التغيير، لم يعد ممكناً من الناحية الفعلية. الإصلاح ببقاء العائلة المالكة وموافقتها غير متاح، وهذا يدفع باتجاه الأهداف الراديكالية بإزاحة العائلة المالكة كشرط لتحقيق الإصلاح والإنفتاح وتجديد شباب الدولة. لا ننس هنا ان هناك أطيافاً اجتماعية عديدة ترى أن لا حل مع العائلة المالكة في السعودية إلا بإزالتها تماماً من قمة السلطة عبر العنف، وهي تنظر لذلك وتمارس الفعل على الأرض. هذه الفئات ستكسب أرضاً جديدة.

بسقوط هذين الثابتين، من المحتمل أن يسقط الثابت الوطني الثالث، وهو بقاء وحدة الدولة نفسها. ففشل العملية الإصلاحية ينذر بتصاعد الحس الإنفصالي كمخرج من عقدة التحالف الوهابي ـ السعودي ـ النجدي المستأثر بالسلطة. الوحدة التي لا تحقق لسكانها الحدّ الأدنى المقبول من العيش الكريم لا يمكن الإحتفاظ بها بغير العصا الغليظة. وكما يعلمنا التاريخ ان العصا لا بدّ وأن تُكسر يوماً ما، اذا ما توافرت الظروف الإقليمية والمحلية المناسبة.

الإعتقالات الأخيرة، لا تزيد من هامش خيارات العائلة المالكة، وتقلّصها في جانب الجمهور. انها رسالة ودعوة صريحة للبحث عن مخارج غير مألوفة لمشاكل مستعصية في الدولة.

لا توجد أمام العائلة المالكة خياراً اكثر من الحل الأمني، لمشاكل المجتمع السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وبدهي ان هذا ليس حلاً. هو حل مرحلي لظاهر المشكلة الأمنية والسياسية، كما لا ينتظر أن تحل العائلة المشاكل المتراكمة في العقود الماضية والمتعلقة بالوضع الإقتصادي والتعليمي والخدماتي العام.

ليس لدى الحكومة السعودية مشروعاً مستقبلياً لمرحلة ما بعد الإعتقالات. ليس بإمكانها توفير الحدود الدنيا من متطلبات الحياة الكريمة للمواطن عبر التغلب على مشاكل الفساد وسوء الإدارة والتلاعب بالمال العام. ولذا لن يكون امامها سوى التصعيد في عملية القمع بتصاعد حالة السخط الشعبي المتوقعة، وبتصاعد التعبيرات المنشقّة المعبّرة عن طموحات التغيير.

لربما تعمد العائلة المالكة الى هندسة الإصلاحات والسيطرة عليها من جديد ووفق اجندتها. هناك من يرى بأن العنف والإعتقالات إنما جاءت بسبب فقدان الأمراء السيطرة على الوضع السياسي المستقبلي للبلاد. فقد كان تأخرهم في إجراء الإصلاحات وتوافر محفزات التغيير الداخلي والخارجي أجبرهم على اقتحام فضاء لم يكونوا قادرين على التحكم به. ويضرب هؤلاء مثالاً بحرية التعبير التي تجاوزت الخطوط الحمر الملكية، وبهامش حرية الإعلام المحلي الذي توسع خلاف رغبة الأمراء. فكأن الإعتقالات ـ برأي البعض ـ جاءت ليس لإلغاء التغيير والإصلاح من أساسه، وإنما لإعادة الأمور الى الوراء، ثم التقدم خطوة خطوة وفرض تغيير متحكم به.

بالرغم من أن هذا الإحتمال يخالف ما جاء من تصريحات الأمراء التي أعقبت الإعتقالات، إلا أنه احتمال قائم. ولكن العائلة المالكة ـ ومرة اخرى ـ ستجد نفسها غير قادرة على التحكم بمسار الإصلاح وحدوده ورجاله. والسبب ان السدّ الذي تضعه، هو أوهي من أن يتحمل تراكمات المياه القديمة، وإن التنفيس من خلال السدّ وبحجم صغير قد يؤدي الى شروخ فيه تنذر بانهياره كليا.

كأن العائلة المالكة أو بعض رجالها الكبار على الأقل رأوا صورة ما كتبه ميكافيللي الذي يرى أن عدم الإصلاح يوفر ضمانة وديمومة للحكم من إصلاح غير قابل للضبط.

أياً تكن الأحوال، فإن وضع البلاد الهش يفتح احتمالات التدخل الخارجي، واحتمالات تصاعد العنف، والميل الى الخيارات الراديكالية (اسقاط العائلة المالكة وتقسيم السلطة)، ولذلك ليس هناك في المدى البعيد مصلحة للعائلة المالكة فيما قامت به. كل ما ستحققه انها ستؤخر الإصلاحات. لكنها لن تستطيع الغائها، ولن تستطيع استيعاب الضغوط الداخلية والخارجية، ولن تكون في المستقبل ـ اذا استمرت عمليات الإعتقال وخيار الإنقلاب على الإصلاح ـ بنظر المواطنين سوى الصورة القبيحة التي تغطي مستقبلاً واعداً بالإشراق.

صدى

الوطنية والعمالة لأميركا: تهمة توجه لمن؟

في كل الأحاديث عن المعتقلين الإصلاحيين يبرز الحديث عن دور أميركا! لم يمانع بعضهم من اتهام المعتقلين بكل ما هو دسيسة وخسيس. لم لا؟ ولكن يجب ان ندرك بأن من بين المعتقلين من سجنوا سنين طويلة بتهمة الشيوعية!، وبينهم من اعتقل سابقاً بتهمة التطرف الديني ضد أميركا!، وهاهم اليوم يوضعون في السجون بتهمة ممالأة أميركا!

لقد أصبح اليساري والناصري والإسلامي عملاء اميركان! وجيء برد فعل الخارجية الأميركية ليكون دليلاً!

كان الحامد والقصير والشيخ الرشودي متطرفين دينيين حين اعتقلوا في التسعينيات، متطرفين ضد أميركا والنظام الصديق الحليف القابع في الرياض. اليوم أصبحوا عملاء، ويحركهم الأجانب!

الطيب الذي اعتقل في اواخر الستينيات وبداية السبعينيات، في ظل الحرب على الحركة القومية والناصرية، وفي ظل التحالف السعودي الأميركي لتصفية الوجود الروسي في المنطقة، صار اليوم اميركياً!

لم لا؟ سبحان مغير الأحوال والقلوب!

اما الدميني الأقرب الى الفكر اليساري، واعتقل في بداية الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي، فصار بين ليلة وضحاها أميركياً!

صارت التهمة لأميركا عنوان الإعتقالات، وصار العملاء الجلادون قمة الوطنية وقمة الوحدوية!

بالأمس كانوا هم ـ وبين كل زعامات المنطقة ـ رأس الحربة للأميركيين في حروبهم وسياساتهم. كانوا يد أميركا الباطشة بعد اسرائيل.. كانوا من واجه المد الثوري.. كانوا من باع النفط ولا يزال يباع اليوم بسعر أقل للأميركيين.. كانوا من مول حروب اميركا حتى في فيتنام كما اعترف تركي الفيصل. كانوا من دجن نظام السادات ونظام سياد بري. وكانوا وكانوا، وكانوا..

كان الأميركيون حماتهم، يدافعون عنهم، مقابل تصدير رساميل النفط، عبر شراء الأسلحة، والمستهلكات الفارغة. وكانوا النظام المعتدل، أصحاب الإسلام المعتدل، والسياسة المعتدلة.. كانوا الصديق الحليف الذي أمنه جزءٌ من الأمن القومي الأميركي كما قال كارتر. هؤلاء الكبار الذين باعوا الوطن وثرواته ومستقبله من أجل رضا اميركا صاروا قمة الوطنية بعد احداث ٩/١١. ومع ان هؤلاء لازالوا يخطبون ودها ويعرضون خدماتهم، ويحاولون اقناع الحلفاء الأميركان بأنهم هم لم يتغيروا، فإنهم يريدون كسب الشارع بإشاعة هذا أو ذاك عميل لأميركا! انه توظيف للغضب الشعبي العربي والإسلامي ضد اميركا لمقاومة الإصلاح.

هل يريد قادة هذا النظام ان يقنعونا بأنهم تغيّروا وصاروا ضد أميركا!، وتخلّوا عن التحالف معها، وأنهم اليوم يقطرون وطنيّة وإخلاصاً وإسلاماً؟!

من حرق أصابعه العشر، ومعهم الوطن ومستقبل أجياله لصالح الغرب وأميركا، أجدر بأن يتهم في وطنيته، وفي مواقفه. أما كتاب النظام ومرتزقته فنطالبهم بأن يوجهوا التهمة لكبارهم في الرياض. فهم أولى بها وأحق.

لقاء الأمير نايف مع نخبة من رجال الاصلاح

معركة وطن وسلطة

حضر اللقاء كل من: د. عبد العزيز الدخيل ـ وكيل وزارة المالية السابق، د. راشد المبارك ـ عضو الجمعية الوطنية لحقوق الانسان، د. خالد الدخيل ـ استاذ بجامعة الملك سعود، د. حمد الكنهل ـ استاذ بجامعة الملك سعود، عبد العزيز القاسم ـ محامي، د. مرزوق بن تنباك ـ استاذ بجامعة الملك سعود، د. صالح الرشيد ـ استاذ بجامعة الملك سعود، د. عبد الرحمن الحبيب ـ استاذ بجامعة الملك سعود، عبد العزيز الصالح ـ المدير التنفيذي لمستشفى الملك عبد العزيز التعليمي، د. عبد المحسن هلال ـ استاذ بجامعة الملك عبد العزيز، جعفر الشايب ـ رجل اعمال، حمد الحمدان ـ موظف بالبنك البريطاني، د. ابراهيم القعيد ـ عضو الجمعية الوطنية لحقوق الانسان، فايز صالح جمال ـ رجل اعمال.

كان موضوع اللقاء مخصصاً للتداول بشأن اعتقال الاصلاحيين: الاستاذ محمد سعيد الطيب، الدكتور متروك الفالح، الشيخ سليمان الرشودي، الدكتور عبد الله الحامد، الدكتور توفيق القصير، الاستاذ علي الدميني، غير أن الاعتقال كان الإبرة التي فجّرت الأزمة الكبرى بين السلطة والوطن، الأمر الذي جعل النقاش ينبسط على مساحة الأزمة المستفحلة.

وبحجم الدهشة التي أصابت وزير الداخلية في اللقاء الذي جمعه مع دعاة الاصلاح بعد عريضة (الملكية الدستورية) أو (الاصلاح الدستوري أولاً)، والذي أظهر فيه دعاة الاصلاح صلابة في الموقف وحزماً في الرأي، وهو ما لم يكن يتوقعه الأمير نايف، فقد تكررت الدهشة المذهلة في اللقاء الثاني. فقد اعتاد الأخير على أن ينزل الرهبة فيمن يقابله، وأن يقطع الحكمة فيمن حوله بلجوئه الى لغة التهديد والتوعيد، ولكنه بلا شك اكتشف في اللقاء الأول بأن مفعول وسائله بات ضئيلاً أو معدوماً، فلم يسمح دعاة الاصلاح له بأن يكيل لهم الاتهامات وهم صامتون، فقد واجه رداً صلباً وجماعياً، ووجد أن (سلاح الوطنية) الذي أراد إشهاره في وجوههم قد تكسّر، كما تنبّه الى أن التلويح بالاعتقال لم يكن ذا تأثير شديد على نفوسهم، فقد أبلغوه رسالة واضحة بأنهم على استعداد للدخول الى السجن إن كان ذاك خياراً لا مفرّ منه.

في الاجتماع الثاني الذي ضم الاسماء الموما اليها اعلاه، كان ثمة فارزة كبرى في الرؤية السياسية، فقد بدا واضحاً من كلمات المتحدثين بأنهم على وعي تام بعمق الأزمة وأبعادها وأفق الحل الافتراضي، كما بدا واضحاً أيضاً المنطلق الذي يؤسس لتلك الرؤية، فالجميع كان يتحدث عن وطن هم شركاء أصيلين فيه، ومسؤولين عن بنائه والدفاع عن أبنائه، ومعنيين بإصلاحه. في المقابل كان الامير نايف يتحدث عن دولة تمثّل بكل ما فيها وعليها إرثاً عائلياً وحقاً تاريخياً وحصرياً لعائلة آل سعود.

مرافعة الوطن

بعد أن شكر الدكتور الحارثي مستشار وزير الداخلية الامير نايف على قبوله الدعوة بالحضور للاجتماع بثلة من رجال الوطن، جاءت لحظة الإفصاح والمرافعة عن الوطن أمام الدولة الممثلة في وزير الداخلية، وفيما يلي تلخيص لما جاء في كلمات الوطن:

بدأ الدكتور عبد العزيز الدخيل بالحديث عن (دور الأمل) في تنمية المجتمع ونشاطيته، والمضاد العكسي الذي يفضي الى تراجع الافراد، بما يولّد ردي فعل متعاكسين: الانكفاء على الذات، كنتيجة للاحباط النفسي بما يؤول الى تعطّل الطاقات وتوقف النشاط والفاعلية، والثاني الانزلاق نحو التشدد والتطرف. ويذكّر الدكتور الدخيل بأن كان الامل يحدو الناس بمسيرة الاصلاح التي تبنتها القيادة السياسية (إشارة الى ولي العهد) وتفاعل معها الجميع، ولكن ما حدث أخيرا من اعتقال مجموعة من نخبة المجتمع، أصاب الكثيرين بخيبة أمل وجعلهم يشككون في مشروع الاصلاح. وأكد على أن هؤلاء الاشخاص معروفون بوطنيتهم وصدقهم وعلنيتهم في العمل واتجاههم السلمي، مطالبا بالسعي للإفراج عنهم.

وقد كانت تلك فاتحة الكلمات التي انطلقت بوتيرة موحدة في توجيه رسالة احتجاجية هادئة الى الأمير نايف الذي جاء محمّلاً برسالة واضحة الى المجموعة. فقد أعاد صالح فايز جمال التأكيد على دور الأمل الذي تعرّض له الدكتور الدخيل، وذكر بأنه كتب مقالاً بعنوان (وتكسّرت الأقلام) في مرحلة ما عندما تم منعه من الكتابة، ولكنه عاد فاستعاد أمله بالتغيير وعاود نشاطه، مؤكداً على أهمية وجود الأمل في المجتمع.

الاجتماع الذي عقد يوم الاثنين في الثالث والعشرين من مارس الماضي بطلب من عدد من رجال الاصلاح من أكاديميين وناشطين سياسيين وحقوقيين في منزل مستشار وزير الداخلية الدكتور ساعد الحارثي، كان يمثّل مواجهة فاصلة بين الدولة والوطن. الدولة لا بوصفها منتجاً طبيعياً للوطن، بل بما هي إنعكاس للتسلط والهيمنة، والوطن بكونه الحاضنة الكبرى للقاطنين على ترابه، والمتعاقدين على بناء دولته، والشركاء في مصالحه وكربه.

تحدث الدكتور راشد المبارك بلغة تقويمية نقدية، شعوراً منه بالحرج الشديد مما حدث بعد تعيينه عضواً في الجمعية الوطنية لحقوق الانسان، حيث حذّر ضمنياً من الاتجاه القائم على الاعتقال والاستجواب - بغض النظر عن الأشخاص - لكونه لا يتناسب مع ظروف هذه المرحلة الحساسة ولتناقضه مع توجه الدولة في تأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان، واستغرب من إشادة مجلس الوزراء بالموافقة على إنشائها مساء الاثنين، ثم يعقب ذلك (أي صباح الثلاثاء) حملة الإعتقالات مما يعد تجاوزا واضحا لحقوقهم، وإحراجاً لهم في قضية يعتبرون أنفسهم مسؤولين عن تبنيها، حفاظاً على مصداقية اللجنة، وتحقيقاً للاغراض التي أنشئت من أجلها.

أثارت كلمة دكتور راشد المبارك شجون د. حمد الكنهل (أحد المعتقلين الذين تم الافراج عنهم) فقام بتسليط الضوء على تجربة إعتقاله وكان يرأس أحد الاجتماعات في الجامعة، حين اقتحم رجال المباحث صالة الاجتماع، ولم يسمحوا له حتى مجرد الاستئذان من المجتمعين.. ثم تحدث بمرارة عن الأسلوب الإستفزازي الذي اتبعه رجال المباحث حيث أجبروه على التوقيع على تعهد وطلبوا منه بعد ذلك قراءته وهم يصورونه بكاميرا الفيديو بغرض إيهامه بأن ذلك سيذاع في التلفزيون فيكون مثل المجرمين كالأجانب الذين ظهروا على شاشة التلفزيون وهم يدلون باعترافات بجرائمهم.

وعقب حمد الحمدان على كلمة الكنهدل بالحديث عن الحريات العامة وأهميتها في المجتمع وكونها من ركائز الاستقرار من خلال تسليط الضوء على نماذج من الدول التي شهدت انتعاشاً في مجال الحريات العامة، ومؤكداً على أن مثل هذه الاعتقالات تعزز توجه التشدد والقمع.

وكان لكلمة د. عبد المحسن هلال منحى خاصاً حيث بدأ بتذكير الأمير بالإجتماع الأخير في وزارة الداخلية (والذي ضم ٢٠ شخصاً من موقعي عريضة الملكية الدستورية حيث تضمن الاجتماع تبادل إتهامات وتهديدات) قائلا بأن الأمير كان وقتها غاضبا وشديداً عكس ما هو عليه الآن، وقاطعه الأمير نايف بالنفي قائلاً بأن على العكس من ذلك بأن (البعض اتهمني بأنني كنت ليّناً)!! ثم أكمل د. هلال بأن نهاية ذلك الإجتماع كانت إيجابية، وانتهى بحوار شفاف وودّي. وأشار د. هلال في مداخلته الى ان الإصلاحيين ليس لديهم ما يخفونه فكل عملهم مكشوف، ولم تتم الاشارة لا من بعيد أو قريب الى ان الأعمال التي يقومون بها ممنوعة من قبل السلطة، كما أن التهم التي وجهت إليهم ليست في مكانها الصحيح وخاصة بيانات الدولة وتصريح المفتي.

وتحدث د. عبد الرحمن الحبيب عن تجربته الشخصية بأنه لم يكن مشغولاً بالشأن العام، بل كان مكرّساً جهده ووقته لعمله ومختبره في الجامعة، ولكن أحداث ١١ سبتمبر دفعته من باب الغيرة على الوطن للمشاركة في الشأن العام عبر البيانات وغيرها، واذا كان الإعتقال هو النتيجة النهائية والوسيلة السائدة في المملكة، فمثله وأمثاله سيعودون الى معاملهم ويتركون المشاركة في هذه الأنشطة مما يعني فقدان الأمل لديهم بالاصلاح.

أما د . صالح الرشيد فتحدث عن أهمية التعامل بالحسنى مع الناس والحلم معهم والتجاوز عن الاساءات، وأشار الى أن ذلك هو السبيل الحسن في علاج المشكلات التي تشهدها البلاد.

وتحدث عبد العزيز القاسم عن الإصلاح بالمعنى الشامل وأن ليس المقصود به القيادة ورؤوس الدولة، بل الادارات التشغيلية التي لها تماس مباشر مع المواطنين، والتي هي أعجز من أن تلبي حاجاتهم وتتطور حسب الظروف القائمة، وذكر أمثلة على الجهاز القضائي والعجز الذي يعانيه وسبل تطويره ضمن مشروع إصلاحي. ثم خصص الجزء الأخير من حديثه عن المعتقلين وأهمية الإفراج عنهم وسيادة القانون في البلد.

وكرّس د. خالد الدخيل كلمته للتأكيد على العلاقة الوطيدة والحوار بين مختلف الأطراف وخاصة القيادة والنخب السياسية في البلاد، مشدداً على أن الخلاف يجب ان لا يتحول الى نزاع سياسي، فقد يكون هنالك إختلاف في وجهات النظر حول عمل أو مشروع أو موقف سياسي، ولكن ذلك كله يجب أن لا يقودنا الى حالة صدامية يفقد الحوار موقعه ومكانه، ويتحول الى صدام ومعركة مفتوحة. وأكد على ان ما جاء في هذه البيانات، التي أشار الى أنه شارك في كتابة بعضها والتوقيع عليها، تقع ضمن الأطر والثوابت الأساسية: وهي الدين والوحدة الوطنية والولاء للقيادة.

وربط جعفر الشايب، بين أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتحوّل الداخلي، وقال بأنه بعد تلك الأحداث شعر المواطنون بأنهم أصبحوا شركاء في مشروع الإصلاح مع القيادة، حيث انهم كانوا يتدارسون المشاكل والمصاعب التي تمرّ بها البلاد ويقدمونها للمسؤولين، وكانت هنالك شراكة حقيقية في تعميق التلاحم الوطني بين جميع النخب الوطنية ضمن أطر وطنية شاملة. ولكن الإعتقالات الأخيرة سببت شرخاً في هذا المشروع، وقدّمت هديّة مجانية لمن يريد السوء بالبلاد من الخارج وأعطت رسالة تأييد لمشروع التشدّد المنادي بعدم جدوائية الإصلاح.

وشدّد د. مرزوق بن تنباك على ضرورة الإنفتاح على مختلف الشرائح الاجتماعية في الوطن وتجاوز احتكار السلطة وتركيزها في مجموعة محدودة من نجد والحجاز، بينما تعج المملكة بالعديد من الكفاءات الجيدة، ممثلا باستبعاد قبائل البدو عن السلطة وإبقائها بيد حوالي ٤٠٠ شخص فقط هم المحور الاساسي الفاعل في تعيين كبار موظفي الدولة.

رد الدولة

بالرغم من أن الأمير نايف بدا وكأنه رابط الجأش، شديد الحرص على الإستماع لكلمات الضيوف ووجهات نظرهم في قرار الإعتقال التعسفي الذي أصدره في حق ثلة من مصلحي الوطن، الا أنه جاء مسلّحاً برسالة ملتهبة تشتمل على جوانب عدة. ولعل أول إشارة في الرسالة كانت إبلاغه الحضور بأن ما ينقله لهم هو موقف القيادة (ويقصد بالتحديد الأمير عبد الله والامير سلطان) وأن كلامه يمثل وجهات نظرهما أيضا، وبالتالي فهو ينقل ما أجمعت عليه العائلة المالكة.

بدأ نايف حديثه في تأكيد الحق التاريخي للعائلة المالكة، حيث أمضى وقتاً طويلاً في تقديم محاضرة حول تأسيس الدولة السعودية (الاولى والثانية والثالثة) بكل التفاصيل الدقيقة ولمدة لا تقل عن نصف ساعة، وأسهب في الحديث عن قيام الدولة على يد الملك عبد العزيز الذي عمل لحوالي ثلاثين سنة لتكريس هذا الكيان وتأسيسه بتأييد من الله، ولم يكن معه حينها لا مساعدة خارجية ولا دعم شعبي، فلا منّة لأحد في قيام هذه الدولة، كما قال نايف، بل المنّة لله وحده الذي أيّدها، وستظل قائمة ومنصورة الى ان يشاء الله، على الرغم من تأثير القوى المعادية في الداخل والخارج، وقد ذكر الأمير نايف بصورة تفصيلية جميع المعلومات المتصلة بهذه الاحداث بالارقام واسماء الاشخاص.. وأراد بهذه المحاضرة تذكير الحضور بأن الدولة التي يريدون إصلاحها ليس لهم نصيب في قيامها، وبالتالي ليس لهم نصيب في مقدّراتها وقراراتها.

تحدث أيضاً وبصورة تفصيلية عن إستمرار الحكم بيد الأسرة والتفافها حول القيادة على رغم المصاعب التي مرت بالبلاد، وكان أفراد الأسرة المالكة جميعا جنودا مطيعين لولي الأمر، متعرّضاً الى من جاء بعد الملك عبد العزيز كسعود (الذي كان فيصل يقدّم له حذاءه) وتدخل العلماء لتصحيح ما وجدوه من مشاكل لدى سعود، وبعده جاء فيصل وخالد وفهد الذي سلّم المسئولية الى

عبد الله حاليا، وأضاف نايف بأن الجميع يدينون بالولاء له وهم له جنود وخدم. فولاية الأمر ـ كما يقول ـ ليست لمجموعة او لأسرة وإنما هي لشخص واحد يتفق عليه المسلمون، وله بذلك حق الطاعة وتعيين القضاة وإدارة البلاد. وقول الأمير نايف هنا يختلط فيه الحق التاريخي بالمشروعية الدينية حيث تتموضع الدولة السعودية وتستمد مقوّم استمرارها وديمومتها.

ومن غريب القول في كلمة الأمير نايف أن يحسب ما قام به دعاة الإصلاح من مبادرات وعرائض تستهدف الصراع على السلطة، حيث أطلق تهديداً ضمنياً بأن من يسعى لمنافسة ولي الامر ـ مهما كانت هذه الجهة ـ فلن يتم التساهل معه، بل ستتم مواجهته لأن هذا الموضوع تكليف إلهي، ودفاع عن العقيدة والشرع، ولا يمكن الحوار والنقاش مع مثل هؤلاء، في إشارة الى دعاة الاصلاح في البلاد بمن فيهم المعتقلين في عليشة. ثم تحدث عن المصاعب والتحديات التي مرّت بها المملكة داخلياً وخارجياً وكيف استطاعت أن تواجهها بالاتكال على الله وبالاستناد على الشرعية الدينية. فقد تحدث عن أزمة احتلال الحرم عام ١٩٧٩ وكذلك أحداث القصيم ـ حيث أنه كان مسؤولا مباشرة عنهما ـ ولم يمكن التعامل معها الا بالسيف والمواجهة، كما قال نايف.

أعقب نايف حديثه ذاك بالتعريض بالمجموعة الإصلاحية التي تم اعتقالها، فقلّل من شأنهم أولاً، فهم، حسب رأيه، لا يمثلون نخبة مميزة ـ كما ادّعى الحضور ـ وان هنالك مثلهم بالآلاف في المملكة من أساتذة الجامعات والمثقفين، وأن مشروعهم جاء مرتبطاً بالدعوة الأمريكية للإصلاح، متسائلا: أين كانوا طوال الفترة الماضية ولماذا بدأوا في تحركهم الآن؟ وليس من قبل أو بعد المبادرة الاميركية؟ فهم قد عرفوا الظروف التي تمرّ بها البلاد من هجمات ارهابية ومواجهة مع العناصر الارهابية، فاستغلوا الفرصة للإعلان عن مشاريع لا تخدم المملكة.

بالطبع فإن في كلام الامير نايف الكثير من المغالطات الفاضحة.. فالتحرك الاصلاحي بدأ قبل الدعوة الاميركية بشهور عديدة، وإذا كان النشاط الاصلاحي يؤرخ له من خلال العرائض فإن أول وثيقة صدرت كانت في يناير عام ٢٠٠٣ بعنوان (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) وقد حظيت بدعم شعبي واسع النطاق ومثّلت اتفاق الطيف السياسي والاجتماعي في البلاد، قبل أن تشرع الادارة الاميركية في طرح مبادراتها. أضف الى ذلك أن النشاط الاصلاحي بدأ بعد أن صدرت مبادرة ولي العهد التي طرحت في قمة بيروت قبل سنتين بإصلاح البيت العربي والتي تضمّنت موضوع الاصلاح السياسي، الى جانب الوعود الاصلاحية التي أطلقها الأمير عبد الله في مناسبات عديدة وفي لقاءاته مع من يقبعون خلف قضبان عليشة. وكون الأمير نايف قد أعاد تفسير مبادرة الأمير عبد الله نافياً أن تكون تضمنت بُعد الاصلاح السياسي، فذاك كان إسقاطاً متأخراً. علاوة على ذلك، فإن البلاد من شرقها لغربها كانت تشهد مناخاً إصلاحياً عكس نفسه في تصريحات المسؤولين، والصحافة المحلية، وبيانات الدولة، وآخرها توصيات مؤتمر الحوار الوطني الثاني، فهل هؤلاء جميعاً كانوا واقعين تحت تأثير الدعوة الأميركية؟!

تساءل الأمير نايف: ما هو الإصلاح الذي يريدون؟ هل نحن فاسدون حتى نحتاج الى إصلاح؟ لم يكن الغرض من الاسئلة هذه العثور على إجابات بل أراد بها إبلاغ الحضور بأن: مصيرهم سيكون الى القضاء اذا لم يوقعوا على التعهدات المطلوبة منهم، وقد تم الافراج عمن وقع على التعهد.

ومما يثير الغرابة أن يتوسّل الامير نايف بتهمة رجال الاصلاح بالعمالة لأميركا لإلهاء الحضور عن حقيقة معاهدات الدفاع الاستراتيجي بين حكومته والولايات المتحدة، ليقول بأنهم ـ أي دعاة الاصلاح المعتقلين ـ اذا كانوا يراهنون على الامريكان، فقد أثبت الامريكان بأنهم لايستطيعون قول أي شيء، وحتى عندما جاء وزير خارجيتهم ـ يقول نايف ـ لم يجرؤ على إثارة الموضوع مع الأمير عبد الله، بل تحدث مع وزير الخارجية الذي رد عليه رداً مفحماً، كما يقول نايف.

وهنا بدت وتيرة الانفعال تأخذ مسارها في لغة الأمير نايف الذي لم يعد قادراً على إخفاء مشاعر الغضب ضد التيار الاصلاحي الوطني. فقد حاول ان يسلب عن دعاة الاصلاح ما هو ثابت فيهم من مشاعر وطنية صادقة، ونزاهة سياسية، وعلنيّة مخلصة، لاجئاً بيأس الى تلطيخ سمعة المعتقلين بعد أن أعيته الحيلة في رد مطالبهم العادلة والوطنية بإمتياز.

ففي سياق انفعاليته المكشوفة حينذاك وحديثه المتشنج والمليء بالتهديد والوعيد، قال للحضور: لقد تمّ ذكر أحداث ١١ سبتمبر عدة مرات خلال الكلام، وأضاف: نحن مالنا وهذا الموضوع، فهو لا يهمنا لا من بعيد ولا من قريب، فهذه الأحداث كلها من صنيعة الصهيونية والأمريكان، ولا يمكن أن نصدّق بأن ١٥ سعودياً يقومون بمثل ذلك العمل. إنهم لايستطيعون ان يقودوا دراجة فكيف بهم يقودون أربع طائرات في وقت واحد وبهذه المهارة والدقة؟ ونحن نعرف أن بن لادن والظواهري هم عملاء للمخابرات الامريكية، وتاريخهم لدينا معروف، ولما أرادوا أن يتخلصوا منهما جعلوا منهما أشخاصا كبارا.

ثم أردف عائداً للحديث عن العرائض الاصلاحية التي تم تقديمها لولي العهد، فتوقف عند عريضة (الملكية الدستورية) قائلا بأنها تريد أن تجعل من ولي الامر عاجزاً ومقيداً، فالامير عبد الله سيكون صفراً على الشمال، ليس عنده قرار، مثله مثل ملكة بريطانيا أو بلجيكا. وهذا أمر مرفوض من أصله لأنه مرتبط بديننا وبالشرع الإسلامي.

حينئذ تدخل أحدهم للرد على هذه النقطة بالتحديد، فقال بأن ما ورد في هذه الوثائق نعرفه تماما حيث شاركنا في كتابتها والتوقيع عليها ولا تستهدف الإنقاص من دور القيادة، وهنا رد الأمير نايف بانفعال واضح المعالم، وخاطب من رد عليه بأنكم لم تفهموا ما فيها، وطالبهم قائلاً: عودوا اليها واقرأوها، وستجدون انها تريد ان تسحب البساط من القيادة. وتساءل: ثم من هم هؤلاء الذين ينادون بالاصلاح؟

وهنا وجد مناسبة للتذكير بما دار في لقائه مع روّاد عريضة (الملكية الدستورية) وقال: لقد تحدثت معهم من قبل في إجتماع في وزارة الداخلية، وحذّرتهم من هذه الأعمال، وقلت لهم بأن هذه أوامر الأمير عبد الله، ولكن بعضهم صار يشكك ويسأل عن سبب سجنه عندما أسس لجنة لحقوق الإنسان قبل ١٠ سنوات، فيما نحن نؤسس لجنة الآن، فقلت له نعم نسجن من لم يعمل بأنظمة الدولة، فاللجنة تلك لم تكن مرخّصة. ومضى نايف قائلاً: أو الآخر عندما ضرب مثلا من أيام الصحابة فقلت له أنك لست مثلهم، فيرد علي بأنني لست مثل الرسول، هل يعقل ان يقال مثل هذا الكلام؟ وذلك الطيب الناصري الذي يدّعي الوطنية ويستقبل القنصل الامريكي في منزله للتباحث في شؤون داخلية. اذا كان وطنيا فلماذا يساند عبد الناصر أيام حربه ضد المملكة؟ وأضاف نايف: لقد عاتبت الأمير عبد العزيز بن فهد عندما زاره ـ أي زار الطيب ـ في بيته، كيف يزوه وهو إبن الملك فهد، ورئيس ديوان مجلس الوزراء؟ فهذا يرفع من قدر الطيب.

ووفاءاً منا للحقيقة فإننا نضيف هنا ما قرره الأمير نايف في الاجتماع، فقد قال بأن الكلام الذي يقوله ـ في الاجتماع ـ لا مانع لديه من نقله للآخرين فهو كلام القيادة، والدولة لن تدخر وسعا في مواجهة أي طرف يخالفها ويخالف الأنظمة.

وعندما أشار الى البيانات التي صدرت بعد عريضة (الملكية الدستورية)، تم التوضيح له بأن هذه الجماعة لم تصدر أي بيان بعد ذلك، فأكد ـ دونما دليل ـ بأنهم أصدروا بيانات ولازالوا كذلك، ودخل الجميع معه في نقاش بيزنطي شارحين البيانات التي صدرت وخاصة (معا نحو

الاصلاح) الذي وقع عليه اكثر من ٨٠٠ شخص، وانه جاء بعد إشارة من بعض المقربين من الامير عبد الله بحاجته الى الدعم بعد الحوار الثاني في مكة، فردّ غاضباً: صدرت عدة بيانات قد لا تعرفونها والأمير عبد الله لا يحتاج الى دعم من آخرين.

حاول عبد المحسن هلال الرد على الإتهامات الموجهة الى الأستاذ محمد سعيد الطيب، وبخاصة فيما يتعلق منها بزيارة القنصل الأمريكي، فرد قائلاً: لم يستقبلها في منزله، ويتحدث معها حول قضايا داخلية، اننا نعرف اين يلتقي الأمريكان ومع من؟ ونعرف ما يدور من حديث معهم. ثم رد الأمير نايف بانفعال أيضاً: كل واحد عمل له ثلوثية وربوعية وغيرها وجاب له أجانب، لماذا كل هذا؟ ثم لماذا يتنافسون على الظهور على الفضائيات واستعراض العضلات فيها؟ هل هذا فيه خدمة للوطن؟ عندما يرون وطنهم مهددا من قبل الإرهابيين، نراهم يقومون بهذا العمل.

وبطبيعة الحال، فإن تفسير الأمير لمثل هذه النشاطات ينطلق من ذات العقيدة القائمة على تحويل المواطنين الى رجال أمن لحماية السلطة، وأبواق إعلامية في خدمة العائلة المالكة، واغفال حقيقة انعدام الحريات العامة التي تسمح للمواطنين بالبوح بمطالبهم الإصلاحية العادلة، أو حقيقة وجود أزمة شاملة تشهدها الدولة منذ سنوات طويلة كالتي حدّدتها العرائض الاصلاحية بوضوح شديد واعترفت بها القيادة السياسية وبخاصة الامير عبد الله.

لقد سعى الجميع الى توضيح بعض القضايا التي من الواضح أن هنالك سوء فهم فيها من طرف الامير، ولكن فيما يبدو فإن الأمير نايف كان قد حسم رأيه وجاء لإبلاغ رسالة قوية للحضور، ولم يكن لديه مانع من نقلها عبرهم للآخرين، وبالتحديد حول الحد من الأنشطة الإصلاحية والتوقف عنها.

لم يسفر الإجتماع عن نتيجة حاسمة، فقد بدا واضحاً التعارض الشديد بين نموذجي الوطن والسلطة، فبينما أراد الحضور تقديم العون والنصيحة للأمير نايف من أجل تسوية المعضلة الأمنية التي صنعها قرار تعسفي باعتقال دعاة الاصلاح، فإن الامير نايف جاء محمّلاً بدعوى الاجماع العائلي على إبلاغ رسالة السلطة الى التيار الاصلاحي الوطني والى الغالبية العظمى من الشعب التي تنتظر بدء مسيرة الاصلاح الشامل والفوري. فقد أبلغ الامير نايف الحضور رسالة واضحة مفادها أن العائلة المالكة ضد الاصلاح السياسي كونه يتنافى ويصطدم مع حقها التاريخي في احتكار السلطة بصورة مؤبّدة، وأن دعاة الاصلاح خصوم مباشرون وسيتم التعامل معهم على هذا الاساس بالسيف والقوة. وبهذه الرسالة يكون الأمير نايف قد حدد معادلة الاصلاح: بأن هذه الدولة قامت على السيف وأن من له سيف فليشهره!

نحن والبرامكة الجدد

يا أيُّها البَرامِكَهْ:
مَن وَضَعَ السِّتْرَ لَكُمْ
بِوُسْعِهِ أن يَهتِكَهْ
وَمَن حَباكُمْ بِدَمٍ
مِن حَقِّهِ أن يَسفِكَهْ
قد تَركَ الماضي لكم عِبْرَتَهُ
فلتأخُذوا العِبْرَةَ مِمّا تَركَهْ
أَنتُمْ على الأرضِ..
فكونوا بَشَراً
واشتركوا في حُلْوِنا وَمرِّنا
وأشركونا مَعكُمْ في أَمْرِنا
مِن قَبل أن تضطَّركُمْ
سِياطُ أَمْرٍ (الأَمْركَهْ)
أو فارجعوا إلى السّماواتِ العُلى
إذا زَعَمتُمْ أَنّكُمْ مَلائكهْ!

★ ★ ★

الآنَ ما عادَ لَكُمْ
أن تُوجِزوا أصواتَنا
بِقَرقَعاتِ التَّنَكَهْ
أو تَحلبوا النُّورَ لَنا
مِنَ اللّيالي الحالِكَهْ
عُودوا إلى الواقِعِ كي لا تَقَعُوا
وَحاوِلوا أن تسمَعوا وأن تَعُوا:
كُلُّ الثّراءِ والثّرى
مِلْكُ لَنا
وكُلُّكُمْ مُوظّفونَ عِنْدَنا
فَلْنَمشِ في مُعتَرَكِ السَّلْمِ مَعَاً
كي تَسْلَموا مِنّا بِوَقتِ المعركهْ
أَمّا إذا ظَلَّ قُصارى فَهْمِكُمْ
لِفكرةِ المُشارَكَهْ
أن تجعلوا بلادَنا شَراكَةً ما بينَكُمْ
وَتجعلونا خَدَماً في الشّركَهْ
وتُورِثوها بَعدَكُمْ
وتُورِثونا مَعَها كالتَّرِكَهْ
فَلْتبشِروا بالتَّهْلُكَهْ!
وَإن تَناهَتْ قِسمةُ الأدوارِ
فيما بَينَنا
أن تأخُذوا القاربَ والبَحْرَ لكُمْ
والشَّبَكَهْ
وَتَمنحونا، كَرَماً، في كُلِّ عامٍ سَمَكَهْ
فَلْتَبشِروا بالتهلُكهْ!

وإن غَدا الإصلاحُ في مَفهومِكُمْ
أن تُلصِقوا طَلْسَمَ (هاروتَ وماروتَ)
علي عُلْبة سَرْدينٍ
لِتَغدو مَمْلَكَهْ..
فلتبشِروا بالتَّهلُكَهْ!

★ ★ ★

في ظِلِّكُمْ لَمْ نكتَسِبْ
إلاّ الهَلاكَ وَحْدَهُ:
أجسادُنا مُنهكةُ
أرواحُنا مُنتهكَهْ
خُطْواتُنا مُرتبكهْ
أوطانُنا مُفكّكَهْ
لا شَيءَ نَخشى فَقْدَهُ
حِينَ تَحُلُّ الدَّرْبكَهْ
بَلْ إنّنا
سَنشكُرُ المَوتَ إذا مَرَّ بِنا
في دَرْبِهِ لِنَحْرِكُمْ!
فَكُلُّ شَرٍّ في الدُّنا
خَيْرٌ.. أَمامَ شَرِّكُمْ
وَبَعْدَ بَلْوانا بِكُمْ..
كُلُّ البَلايا بَركَهْ!

أحمد مطر

الإعتقالات تفتح الطريق نحو

إعادة لحمة العلاقة بين التيار السلفي وآل سعود

د. خالد الرشيد

حين ووجهت العائلة الملكة بتداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن، وظهر أن الفكر السلفي ـ بقراءته الوهابية قد اصبح عبئاً على كاهل الدولة والنظام السياسي، وإزاء مطالبات الداخل والخارج بانفكاك السلطة السياسية عن السلطة الدينية، أو توسيع الأخيرة لتشمل أطيافا دينية أخرى تعبر عن التنوع الحقيقي في البلاد.. ولما كانت قوى سلفية متطرفة وراء استعداء الخارج سياسياً ودينياً على المملكة وشعبها، ووراء حملة العنف الدموي الذي شهدته العاصمة الرياض ومدن سعودية أخرى.. إزاء هذا كله، أرخت العائلة المالكة حبل النقد للتيار الديني، وتحميله مسؤلية الإنحدار الأمني والضغوط الخارجية، وذلك في إطار تحرك سياسي يستهدف إقناع الأميركيين بأن العائلة المالكة تسير في الطريق الصحيح والجاد في القضاء على (مفرخة) الإرهاب؛ وللتنفيس عن الشارع السعودي الذي ضاق ذرعاً بمحاباة العائلة المالكة لحليفها التاريخي مهما كان الثمن ومهما كانت الخسائر. ولعل العائلة المالكة كانت تريد أن ترسل إشارة الى التيار الديني الوهابي بأن لديها بدائل شعبية يمكن الإستناد اليها في حال خرج ذلك التيار عن خط التحالف التقليدي، وفي حال استخدم قواه باتجاه مضاد للعائلة المالكة وشرعيتها في الحكم.

وخلال العامين الماضيين بدا التيار السلفي يدافع عن نفسه ومواقعه ورجاله ازاء هجوم مكثف من خلال الصحافة، وأجهزة الإعلام الأخرى الرسمية، ومن خلال خطوات قامت بها الحكومة لإضعافه (بغية تطويعه لا إقصائه). دافع التيار عن تهمة العنف الملتصقة به، وتهم التكفير، وتهم التخلّف والجهالة، بل ان بعض المحاولات قد ظهرت لإعادة قراءة المواقف القديمة والأخطاء الكبيرة التي وقع فيها المجتمع والدولة والتي أدت الى تضخم المشكلة وصعوبة حلها. لقد نوقشت كل القضايا تقريباً، كقضية الهوية الوطنية، وقضية التعليم والمناهج، والمرأة، وقضايا الوحدة الوطنية، وتم تخفيض صلاحيات هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ودمجت رئاسة تعليم البنات التي كانت مستقلة منذ تأسيس التعليم النسائي بوزارة التعليم، بل ظهرت مؤشرات لبزوغ رجال من داخل التيار غير الرجال يطمحون لإعادة قراءة التراث والماضي والسياسات السلفية تأسيساً لمرحلة قادمة، قائمة على قراءة جديدة تتواكب مع متطلبات العصر والمرحلة.

الهجوم الذي تعرض له التيار السلفي الوهابي في الداخل، كان يتصاعد مع أعمال العنف التي تجري في المملكة، أو تلك التي كانت تجري خارجها، كما حدث في المغرب او في العراق.. وكان شديد الإيلام، شديد التأثير، لم يخلو من منغصات وامتعضات كبار رجال الدين، والقضاة، الذين لم يعلن أحدٌ منهم ترحيبه بمركز الحوار الوطني ولا بنقاشاته، كما لم يرحب أحد منهم بتعديل المناهج. انقسم السلفيون الى عدة أقسام: قسم رأى أن ما جرى كان نتيجة اخطاء، وأنه

واحدة من مستهدفات الإرتداد عن الإصلاحات السياسية التي كانت لاتزال في طور الوعود، هو تأكيد الخيار القديم ـ الجديد للعائلة المالكة والقاضي بأن لا بقاء لها إلا بتحالف قوي مع القوى السلفية التي قامت على أكتافها حروب تأسيس الدولة، وأنتجت نظاماً سياسياً ذا وجهين للإستبداد: ديني ـ سياسي، مرتبط بمناطقية مذهبية بغيضة تشرعن احتكارية السياسة والدين والثروة.

المفتي السعودي: تضامن مع الجلاّد

في كل خطوة تخطوها الحكومة تحتاج الى فتوى ضد هذا الاتجاه او ذاك.. المهم ان التصريح او الفتوى تخرج لدعم العائلة المالكة. هي فتاوى مفصلة حسب الطلب دائماً؛ وآل سعود أرادوا بهذه الفتوى محاصرة الإصلاحيين دينياً، وجلب التيار السلفي الى دعم الحكومة في معركة كسر العظم ضد الإصلاح.

فحسب جريدة الحياة (٢٠٠٤/٣/٢١) حذر مفتي السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء عبد العزيز آل الشيخ ممن يشككون (الأمة في قيادتها) أي في القيادة السعودية، واعتبرهم (الأعداء حقاً). وقال: (من يشككون الأمة في قيادتها ودينها هم الأعداء حقاً وان زعموا ونادوا بالإصلاح.. فإصلاح الأمة لا يكون إلا بدين الإسلام وبقيادة تطبق هذا الدين وتنفذ شرع الله). وحث المفتي المواطنين على السمع والطاعة للحكام منددا بالإصلاحيين المعتقلين وغير المعتقلين متهماً إياهم ضمنياً بمحاولة زعزعة الأمن.

وتأتي هذه الإتهامات غداة اعتقال الدعاة الإصلاحيين وضمن حملة من الحكومة لتعضيد مواقفها غير المبررة. وقد فاجأ حديث المفتي المواطنين، فهو يحمل مخالفة واضحة للشرع، وخرقاً لحقوق المواطنين المعتقلين الذين يتهمون في دينهم وفي وطنيتهم وفي غاياتهم قبل أن يحاكموا بعد، ودون أن يسمح لهم بالحديث والردّ.

لا بدّ من الإلتحام مع العائلة المالكة من جديد مهما كان الثمن والدفاع عنها، حتى لو تضمن ذلك قسوة على الذات. وقسم رأى ان الهجمة على التيار السلفي الذي هو جزء فاعل في جهاز الدولة، دليل خروج العائلة المالكة على مقتضيات التحالف، وأنها اخذت تميل الى الأعداء في الداخل والخارج، وبالتالي كان ذلك مبرراً إضافياً لإعلان الحرب عليها. وقسم ثالث رأى ان الإصلاحات والتعديلات مطلوبة، ولكن ليس الى حدّ إضعاف دور السلفيين (النجديين) بشكل حاد، وقد قبل هذا القسم ما جرى على مضض، واعتبره نتيجة منطقية لأخطاء التيار ورجاله، كما حاول بعضهم تأهيل نفسه لمتطلبات الحوار الوطني والإصلاح السياسي.

لكن القاسم المشترك بين هؤلاء جميعاً، هو اعتبار ما جرى بغض النظر عن مسبباته، سبب انحداراً خطيراً في قوة التيار السلفي على حساب قوى جديدة ناهضة لم تظهر على السطح منذ قيام الدولة، وكانت ولاتزال تحسب كقوى ضالة كافرة فاسقة.

بمقدار ما تقدمت الدولة في توسيع هامش الحريات الصحافية وما اتخذته من قرارات تقلّم بعض أظافر التيار السلفي، بذات المقدار كان الغضب والألم السلفيين، وهو ما تعكسه الكتابات المتعددة في الصحافة وفي الإنترنت. وكان من المتوقع ان المجتمع السعودي بقدر ما يتقدم من خطوات باتجاه التغيير، فإن احتمالات تصاعد العنف والغضب من التيار السلفي أكبر وأكثر. والسبب أن أي إصلاحات دينية او سياسية او إدارية ستكون في معظمها إن لم يكن كلها على حساب القابضين على السلطة وهم ينتمون الى جناحين: جناح المؤسسة الدينية وجناح العائلة المالكة. فالقوى المهمّشة ستأخذ بعضاً من حصتها من هؤلاء، وهذا ما يزعج الطرفين.

مسألة الإصلاحات التي كثرت الوعود بشأنها، لم تنتج عن قرار استراتيجي موحد بين أمراء العائلة المالكة. كان واضحاً أولاً انها مسألة وعود تكتيكية، وكان واضحاً ان خطوات استراتيجية لن تتخذ، بدليل ان أحداً من الأمراء لم يكشف لنا عن ما هية هذه الإصلاحات، ولم يعلن صراحة قبوله بالمشاركة الشعبية والإنتخابات. والمسألة الأخرى، ان تصريحات متناقضة حول الإصلاحات كانت واضحة، فالأمير نايف ـ وزير الداخلية ـ ليس فقط هو ضد الإصلاح، بل هو كما قال اكثر من مرة يكره كلمة (الإصلاح) ويعتقد ان استخدامها غير صحيح لأنها حسب قوله تعني ان الأمراء كانوا مفسدين!

لم يكن أحدٌ من الأمراء الكبار، المختلفين حول موضوع الإصلاح، درجته وحدوده، يتصور أنه يمكن التفريط بالتحالف مع التيار الوهابي، او مع قاعدة الحكم الأساس (نجد) التي يطبعها ذلك التيار بثقافته وتراثه ورموزه. وأكثر المتلكئين بشأن الإصلاحات هم أكثر المؤمنين بذلك التحالف والحريصين على ديمومته، وفي مقدمة هؤلاء الجناح السديري (سلطان ونايف).. وفيما ترك للأمير عبد الله ولي العهد، الإكثار من الحديث عن الإصلاحات، كوسيلة للتهدئة الداخلية والخارجية وللخداع أحياناً، رأى الجناح السديري أن ما يقوم به الأمير عبدالله وإن كان يكسبه شعبية خارج الحدود النجدية، فإنه يفقده كثيراً أو قليلاً من رصيده في جهاز الدولة السياسي والديني المسيطر عليه نجدياً، الأمر الذي يزيد من قوّة الجناح السديري المعارض في الأساس لأي توجه إصلاحي.

بدا أن هامش الحريات الصحافية، والخطوات الخجولة في تعديل المناهج، والتشخيص العام الذي يحمّل المؤسسة الدينية فشل الدولة واتساع رقعة الفساد في اجهزتها التعليمية والقضائية.. بدا أن هذا كلّه قد سبب أزمة صامتة بين المؤسسة الدينية وال سعود، كان الى قدر ما قابلاً للتحمّل.. ولما كان التيار المعادي للإصلاح قد اعتاد اللعب على حبال الصراع بين التيارين الليبرالي والديني، وهي لعبة استمرأها منذ الستينيات الميلادية، بحيث يضع جناحاً مقابل الآخر، فإذا ما انتهى من قمع أحدهما عاد الكرّة على الآخر وبدعم الضحية الأولى.

لقد أنجز آل سعود كثيراً من أغراضهم في تقليم الأظافر السلفية العنفية، وجرى خلق أجواء شعبية ضدّ التشدد الديني، وضد تمدد السلطات الدينية الى فضاء الحياة العامة بأكثر مما هو عليه الحال الآن.. وظهر أن التيار السلفي بكل تفرعاته الصحوية والعنفية والرسمية قد دجّن، واستعادت الحكومة عنصر المبادرة بمباركة الجمهور.. هنا، وقبل أن يصل الإحتقان في التيار السلفي الى مداه بشكل يهدد التحالف التاريخي بين الطرفين، عمد الأمراء الى مواجهة التيار الإصلاحي الذي انتشى خلال العامين الماضيين، وليضرب من جديد بمباركة التيار السلفي وتأييد منه، سواء جاء ذلك من التيار الديني الرسمي الذي مثلته تصريحات المفتي، أو من قبل التيار الصحوي والذي مثلته مقالة محسن العواجي، أو من خلال الصمت المنطوي على الغبطة عند بقية أعضاء التيار بشكل مجمل.

نحن إذن نواجه تعميقاً للتحالف بين السلفية وآل سعود، وأمام استرضاء لتيارها، ولنا أن نتوقع بأن تعديلات المناهج وغيرها من الخطوات التي تحدّ من تمدد التيار الديني لن تتم. وهذا ما عبر عنه تصريح للأمير سلطان، المسؤول عن اللجنة العليا للمناهج. خلط الأوراق هذا، يعيد البلاد الى وضعها القديم، حيث يتحالف الإستبداد الديني والسياسي لمواجهة دعوات الإصلاح، ولمواجهة مخاطر الضغط الخارجي. فالمتحالفان هما الخاسران من أي إصلاح، وقد يبدو أن قدرهما هو القتال حتى النهاية دفاعاً عن الفئوية والطائفية والمناطقية.

وقائع دولة الهامور

(١)

في كُلِّ يَومِ جُمعَةٍ
يَرمي لَنا العُميانْ
عَباءَةَ الإيمانْ
كي نَمسحَ الوَحْلَ بِها
عَن أوجُهِ الأوثانْ!

(٢)

هُمْ بالسُّيوفِ قَد سَطَوا
علي أراضينا
لَمْ يَتركوا دُنيا لَنا فيها
ولا دِينا
وَطبّقوا الشَّرْعَ لَنا
بِقَطْعِ أَيدينا!

(٣)

بَلَّ الحَلالُ ثَغرَهُ
بِقَطْرةِ ابتسامْ
تَعوّذَتْ دَوريّةُ الهيئَةِ
مِن هَيئَتِهِ..
صاحَتْ بِهِ: حَرامْ!
شُموسُنا مَحبوسَةٌ
وَراءَ ألفِ سُورْ
بتُهمَةِ اقترافِها
جُرْمَ تَعاطي النُّورْ!
هذا هُوَ الدُّستورْ
في دَولةٍ
يُفَصِّلُ العُميانُ فيها دِينَنا
على مَقاسِ العُورْ!

أحمد مطر

الوجه الإيجابي للإعتقالات في السعودية

حمزة الحسن

حدث الإعتقالات في المملكة أمرٌ مؤسف، وضارٌ بمصالح الوطن والمواطنين، بل هو مضرٌّ بصانع القرار نفسه. ولكن في كل الأحداث المهمة، تتكشف وجهات نظر مختلفة في رؤيتها للحدث؛ ومع ان الضرر يبدو وكأنه غالبٌ طاغ على ما عداه، فإن الإعتقالات لرموز الإصلاح في المملكة في ٢٠٠٤/٣/١٦ (محمد سعيد الطيب، ومتروك الفالح، وعبد الله الحمد، وعلي الدميني) لها وجه إيجابي، يجب أن نؤكد عليه، وأن نكشف عنه في قراءة متوازنة لما جرى.

يمكن تركيز وجوه الإيجابيات في حملة الإعتقالات الأخيرة في النقاط التالية:

أولاً ـ أنها حسمت المواقف ـ على صعيد العائلة المالكة ـ من الإصلاحات. فالخلافات كانت دوماً حول مسألة جوهرية، هل نقوم بالإصلاحات أم لا؟ هل نحن بحاجة اليها أم لا؟ هل يمكن السيطرة عليها أم لا؟ لم يكن الخلاف بين الأمراء حول وجهة الإصلاحات بل في أصل القيام بها وتبنيها. ولأن الخلاف استمر واضحاً لمدة عامين، فكان يجب أن يحسم، ليس لصالح وحدة العائلة المالكة فحسب، بل لصالح البلاد ورجال الإصلاح أيضاً حتى يقرروا وجهة نظرهم.

جاءت الإعتقالات فحسمت الأمور بشكل واضح جليّ، لتقول ان خيار العائلة المالكة ليس مع الإصلاحات؛ وهذا مفيدٌ من جهة تحديد وسائل العمل، ومستهدفاته، ورجاله. فالتعمية على الإصلاحات بالوعود، دون التطبيق، كما لاحظنا خلال الفترة الماضية لم ينتج سوى الجمود في مؤسسات الدولة، وفي الخطوات الواجب اتباعها من قبل الأطراف الإصلاحية حول مسالك الحراك السياسي. حتى الإنتخابات البلدية والتي وعدت بها الدولة، كان هناك التباساً فيما إذا كانت ستقوم ضمن منهج واضح للإصلاح، ام أنها تحريف له، ولم يستطع الإصلاحيون تقرير ذلك، وكان لكل طرف رؤية ومعطيات تؤيد هذه الوجهة او تلك. وقد كان ذاك سبباً في شرخ التيار الإصلاحي، الذي بنى بعض أطرافه آمالاً على السلطة كعامل وحيد للتغيير.

الآن، وبعد الإعتقالات، يقف الإصلاحيون أمام موقف موحد للإمراء، على الأقل ظاهرياً، طالما أنهم قبلوا بالتراجع عن الوعود، وأعلنوا أنه لن تكون هناك انتخابات لمجلس الشورى، وطبيعي أن لا يكون هناك دستور، ولا غيره. الوضوح هذا، يعني النظر الى العائلة المالكة كعائق للإصلاح، الأمر الذي يستلزم معه ـ غير الإقناع ـ ابتداع وسائل جديدة للضغط عليها، واتخاذ الخطوات الكفيلة بتحريك الشارع في سبيل ذلك، وهي خطوات كان عدد من الإصلاحيين مترددين في الخوض فيها، على أمل أن الإصلاح إنما يكون بالتفاهم مع السلطة السياسية المحتكرة بيد العائلة المالكة.

الإصلاح من فوق، كخيار سلمي تدرجي ووحيد، كان يملأ قناعات دعاة الإصلاح. وبحسم العائلة المالكة لموقفها، تصبح صورة الوضع السياسي المحلّي أكثر وضوحاً؛ فقد اتضح الخصم السياسي في أهدافه ووسائله، واتضحت إمكانات الإصلاح من أعلى، وبقي أن يفتش الإصلاحيون حقائبهم من جديد عن خيارات أخرى أكثر نجاعة في في فرض الإصلاح من الأسفل.

ثانياً ـ من إيجابيات حملة الإعتقالات الأخيرة، أنها حلقة في التراكم السياسي الضروري للبناء عليه في التغيير. فكما هو معلوم أن المجتمع السعودي لا يمتلك تراثاً سياسياً غير تراث العائلة المالكة، فكل مفردات الإصلاح ومفاهيم التغيير هي جديدة عليه، كما أن العمل الوطني بقي لزمن طويل محصوراً في فئات تنظيمية ضيقة. وحين بدا ان بوابة الإصلاح ستفتح بعيد الغزو العراقي للكويت، وبدا ان الجمهور قد حُقن بجرعة كبيرة من الوعي، تمّ إغلاق منافذ التغيير ليستفيق الجميع من جديد على أحداث ٩/١١ ولتفتح البوابة من جديد بزخم وطموحات أوسع مما كان سابقاً. ولكن بقي الحراك الشعبي ضعيفاً، وبدا أن كثيراً من الشخصيات السياسية الوطنية الإصلاحية لا تمتلك فكرة واضحة عن مناهج التغيير وأدواته، بل أن (بعضها) ربما كان يتمتع بسذاجة في فهم ألاعيب السياسة الحكومية، وكانت الطموحات والآمال والروح المخلصة التي انطلقت من نوايا حسنة، تبشّر بما يشبه (التغيير الأبيض) غير المكلف أساساً، بل أن بعض الإصلاحيين توقع ان الإصلاح صار خياراً للعائلة المالكة، وأنها تعلّمت الدرس من الأحداث، وانها بالتالي على استعداد لتقديم التنازلات على طبق من ذهب.

المجتمع في المملكة بحاجة الى كثير من التمحيص، وكثير من الخضّات كيما ينضج، وتنضج معه القوى الوطنية التي غيّبت لعقود طويلة، وهو بحاجة الى تجربة خاصة يستند اليها في حركته نحو التغيير والمستقبل. إن الإعتقالات ستسفر بلا شك عن وعي أكثر بالسياسة المحليّة، سواء بالنسبة للمواطن العادي أو بالنسبة للنخب الوطنية الفاعلة. ستختفي مع الزمن السذاجة السياسية في تحليل القضايا، وسيتعرف

المواطنون على مداخل التغيير، وعلى مفاعيل الحركة، وبالتالي يمكن توقع نضوجاً في الطرح السياسي أكثر مما مضى، ونضوجاً في فهم اللعبة السياسية، وفي الوسائل الممكنة لتحقيق الإصلاح المنشود.

ثالثاً ـ يستتبع هذا الأمر، أن الإعتقالات ـ كما قال الدكتور عبد الوهاب أفندي في مقالة له في القدس العربي ـ قد رمّزت قيادات العمل الوطني. ففي بلاد مثل السعودية، قضت العائلة المالكة على كل القيادات التاريخية، سواء كانت عوائل حاكمة، أو أحزاب وطنية، أو قيادات قبلية، أو حتى وجهاء مدن ومشايخ دين او تجار. بل أن العائلة المالكة لم تسمح لأي رمز وطني يخرج من مؤسسات الدولة نفسها، كما لاحظنا ذلك من خلال الإطاحة بالوزراء المتميزين، الذي تتضخم شعبيتهم على حساب الأمراء. الإعتقالات ـ إذن ـ حددت شخصيات معيّنة ـ نتمنى لها الثبات على مواقفها ـ بأنها جديرة لقيادة العمل الوطني من خلال الممارسة والفعل، وتحمّلها التضحية في هذا السبيل، الأمر الذي يفسح المجال مستقبلاً لتشكيل نواة أوسع من نخب الإصلاح تكون مرجعية للعمل الوطني على مستوى المملكة، والقيادة الوطنية الشعبية التي تدشن التغيير وتجبر رموز العائلة المالكة ـ رغم إشهارها لسيفها ـ على التنازل أو الرحيل.

رابعاً ـ من الإيجابيات التي أفرزتها حملة الإعتقالات، هو أن العائلة المالكة فرزت نفسها كخصم شرس لمصالح المواطنين وتطلعاتهم. فالتعمية التي كانت في الماضي تدور حول عبارات مثل: (المسؤول والمواطن في إطار واحد، وأنهما يعملان معاً لخدمة هدف واحد)، هذا الأمر لم يعد له مكان في الذهنية الشعبية. لا شك ان العائلة المالكة وهي إذ تستخدم وسائل العنف لقمع تطلعات المواطنين، فإنها تخسر كثيراً من رصيدها الشعبي ومن شرعيتها المزعومة تاريخياً ودينياً، وهي بفعلها ذاك تزيد الهوة بينها وبين المواطنين، ولتوضح لهم بأن مسارها غير مسارهم، وهمومها غير همومهم، وأهدافها غير أهدافهم، وأنها مجرد عائلة لا تهتم إلا بمصالحها على حساب المجتمع والوطن، وأنها في الوقت الذي تتنازل فيه الى الأجنبي من أجل البقاء في السلطة، لا تقبل بتنازل لمواطنيها يصلح ما أفسدته سياساتها.

إن الهوة بين الطرفين، خطوة أولى لتمييز الموقف الرسمي عن الشعبي، فالفرز مرحلة من مراحل الصراع بين محتكري السلطة والمكتوين بنارها، وإن الفاصلة بين التطلعات الشعبية والتطلعات الأميرية يعكس خيبة أمل وألم، ويحصر شرعية العائلة المالكة في ما تمتلكه

بيان

أهالي المعتقلين في رسالة للعبيد

إدانة للإعتقالات ومطالبة بإطلاق سراح المعتقلين

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية
د. عبد الله العبيد حفظه الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
في البدء نهنئ أنفسنا وأبناء وطننا العزيز بالإعلان عن تأسيس هذه الجمعية؛ كبادرة حضارية تؤسس لثقافة حقوق الإنسان، وتعني بالدفاع عن المظلومين وتكون صوتا عاليا في وجه الحيف والقسوة، آملين أن تكون لبنة على طريق استنهاض مجتمعنا وبناء مؤسساته المدنية المنشودة، داعين الله أن يكلل أعمالكم بالتوفيق
أما بعد:
نحن — نساءً ورجالاً — أسر المعتقلين السعوديين، الذين غيبتهم السجون في الدمام والرياض وجدة منذ يوم الثلاثاء ١٤٢٥/١/٢٥وحتى هذه اللحظة، بل وإلى أمد لا نعلم منتهاه؛ نعرب لكم عن قلقنا البالغ واستغرابنا لما حدث لذوينا، لاسيما وأن المجتمع بكافة أطيافه يشهد لهم بالنزاهة والشرف والتفاني من أجل الوطن، ويقدر أدوارهم في خدمة وطنهم، واتجاههم للإصلاح بانتهاج الطرق السلمية المشروعة التي تتماشى مع شرعية حقوق الإنسان وديننا الحنيف. وقد سبق أن قوبلت مبادراتهم في الدعوة للإصلاح السياسي، من لدن القيادة السياسية، بالتفهم والترحيب. وحيث أنه لا يخفى عليكم مدى الضرر النفسي الواقع على أفراد أسرنا، خاصة الأطفال منهم جراء حملة الاعتقال هذه، والطريقة التي تمت بها، فإننا نعبر عن استيائنا لما حدث ونركز على جوانب هامة نطرحها كما يلي:
١– الطريقة اللا إنسانية التي تمت بها الاعتقالات، حيث اعتقل البعض من مقر عمله، أو من الشارع، الأمر الذي أرعب الأسر، ولم يكن من سبيل أمامهم لمعرفة ما جرى سوى عن طريق الإنترنت.
٢– عدم السماح لهم بإشعار أسرهم، وقسرهم على إغلاق هواتفهم النقالة، وسحبها منهم.
٣– اتهام رجالنا الشرفاء — عبر بياني وزارتي الداخلية والخارجية — (بالعمل على زعزعة الوحدة الوطنية القائمة على الشريعة الإسلامية وتورطهم في أعمال تحريض أو أنهم أرادوا الانشقاق واستغلوا أسماء معروفة) كما جاء في البيانين، بما يتناقض بشكل فاضح مع ما هو معروف عنهم من قبل معظم أبناء وطننا، ويتعارض مع منصوص جميع العرائض والمطالب الإصلاحية التي تقدموا بها للقيادة السياسية في البلاد، والتي اعتبرت مشروع الإصلاح السياسي الأساس لتحقيق السلم الاجتماعي والحفاظ على الاستقرار، وحماية الوحدة الوطنية.
٤– عدم السماح لنا بالاتصال بهم، أو تكليف محامين للإطلاع على أوضاعهم والدفاع عنهم.
سعادة الرئيس:
إننا انطلاقا من ثقتنا الأكيدة بنزاهة ووطنية رجالنا وعدم صحة ما نسب لهم من تهم، فإننا نطالب ـ عن طريق جمعيتكم الموقرة ـ بتقديم الإثباتات الدالة على قانونية التهم الشنيعة التي وجهت لهم، والتي اعتبرت مبررا لاعتقالهم، ونحملكم مسؤولية الرد على طلبنا، كما نحملكم مسؤولية السعي للإفراج عنهم بأقصى سرعة ممكنة، اعتمادا على أن هذا الأمر من صميم مهام اللجنة.
وتقبلوا منا جزيل تقديرنا واحترامنا
أسر المعتقلين:
أسرة د. توفيق القصير/ عنهم زوجته إيمان الخطيب
أسرة د. عبد الله الحامد/ عنهم زوجته هدى حسن عثمان
أسرة الكاتب أ.علي الدميني/ عنهم زوجته فوزيه العيوني
أسرة الشيخ سليمان الرشودي/عنهم زوجته أم صالح الرشودي
أسرة د. متروك الفالح/ عنهم زوجته جميلة سليمان العقلا
أسرة المحامي أ. محمد سعيد طيب/ عنهم زوجته د. فائقه بدر

من أدوات قمع، لا ينتظر منها أن تقتل التطلعات والطموحات في نفوس المواطنين بل ستجعلهم متحفزين لمواجهتها كلما زاد الشرخ بين الطرفين.

كان واضحاً ان تبريرات الإعتقال بتهديد الوحدة الوطنية، ومخالفة الشريعة، أضعف من أن يتقبلها مواطن يحترم عقله. فالتبرير الصحيح يعرفه الجميع وهو أن العائلة المالكة لا تريد ان تتنازل عن شيء تعتبره ملكاً لها، وهو يعني الوطن بأهله وتراثه وخيراته وحاضره ومستقبله. إن الربط بين مصير العائلة المالكة ومصير الوطن، سيخفّ في المستقبل، وسيتأكد في المخيال الشعبي أنه للحفاظ على الوطن، وعلى مصيره، يجب مواجهة تغوّل العائلة المالكة واستبدادها. وهذا تحوّل مفيد لحركة التغيير المحلية.

خامساً ـ على مستوى العمل الوطني، بدا من خلال الإنفتاح الإعلامي الداخلي أن لا ضرورة للعمل الإعلامي والسياسي من الخارج والذي تقوم به مجموعات وأفراد سعوديون من صحافيين وأكاديميين ودعاة حقوق إنسان الى جانب المعارضين. كما لوحظ خلال الأشهر الأخيرة، أن أهمية العمل في الخارج قد تضاءلت، بقدر ما اتسع الهامش الإعلامي في الداخل، بل كان هناك من تساءل عن أهمية الوجود السياسي الإعلامي الخارجي للعمل الإصلاحي في داخل المملكة، وقد حاول بعض الإصلاحيين أن ينأوا بأنفسهم عن الخارج بأشخاصه وأعماله بشكل مبالغ فيه، تأكيداً منهم على أهمية العمل من الداخل الذي بدا وكأنه سيؤتي ثماره. ورغم أنه لا خلاف مطلقاً على أهمية العمل من الداخل، بل لا قيمة للعمل في الخارج إن لم تكن الأرض الداخلية الشعبية حاضنة له متفاعلة معه، فالأصل في الداخل.. فإن العمل في الخارج يوفّر غطاءً سياسياً، وله مهمات مختلفة.

لقد لوحظ أيضاً خلال الأشهر الماضية أن خطاب الإصلاحيين في الداخل والخارج قد اقتربا بشكل كبير، فالمسألة تعدّت الإتفاق على الأهداف التي حددتها الوثيقة الأم (وثيقة الرؤية) والوثائق التي نسجت على منوالها، الى الإتفاق في تحليل الأوضاع السياسية المحلية، والإتفاق على مستوى الطرح، الى حدّ أنك لا تستطيع التمييز كثيراً بين ما كان يكتب في الإعلام السعودي المختلف خارجياً مع ما يكتب في الداخل. فالفاصلة بين الذهنيتين والتي كانت واضحة عشية أحداث ٩/١١ كادت أن تنتهي الى ما قبل الإعتقالات الأخيرة في ٢٠٠٤/٣/١٦، الأمر الذي رجّح إضعاف النشاط السياسي والإعلامي الخارجي.

ولكن مع الإعتقالات الأخيرة، وتقلّص منسوب الحريات العامة في الصحافة المحلية، وحالة الخوف التي أصابت بعض النخب، وبعد أن ظهر أن العائلة المالكة لا تريد الإصلاح من أساسه.. ارتفعت أسهم الخارج والعاملين في الخارج، باعتبارهم الوحيدين القادرين على العمل في ظل منسوب معقول من حرية الحركة.

الدرس الذي تقدمه الإعتقالات، بل الإيجابية التي تكشف عنها، هو أن العمل في الخارج مكمل للعمل في الداخل وليس بديلاً له، ولأنه عمل خارج طائلة السيطرة الملكية، فإنه أقدر على الإستمرار. نعم، يمكن القول إن الحاجة الى العمل في الخارج تتقلّص بقدر الإنفتاح الداخلي، وبقدرما هناك تسارع في عملية الإصلاح. ذلك أن المشكلة في الأساس سياسية محلية، وما خروجها الى الخارج إلا لتعذّر حلّها محليّاً؛ والناشطون السعوديون في الخارج، يستطيعون من خلال مواقعهم تشكيل لوبي ضغط إعلامي ـ سياسي، سيساهم بدون أدنى شك في المساهمة في العملية الإصلاحية الكلية، وفي الدفاع عن دعاة الإصلاح.

سادساً ـ ومن إيجابيات الإعتقالات الأخيرة أنها كشفت العائلة المالكة على الصعيد الخارجي؛ فهذه العائلة كانت ولاتزال تروج بأن الشعب غير مهيّأ للإصلاحات، وأنه مجتمع جاهل لا يستحق الإنتخابات (كما قال سلطان وزير الدفاع مؤخراً) وراحت تزايد لدى المؤسسات الإعلامية والسياسية والبحثية الأميركية والغربية بأنها ـ أي العائلة المالكة ـ الوحيدة التي تتوق الى الإصلاح في مجتمع متخلّف. لكن هذه الصورة الكاذبة، رغم بطلانها السابق، انفضحت بشكل لا سابق له حين قامت باعتقال الإصلاحيين. ولما كانت العائلة المالكة تحاول تفادي الضغط الخارجي الأميركي بالترويج لمزاعم الإصلاح، فإنها اليوم تستجلب ذلك الضغط، وقد لا تستطيع مقاومته بالنظر الى تضعضع قاعدة النظام الشعبية، حيث أنها دخلت معركة مع كل الأطراف السياسية والإصلاحية والحقوقية والدينية. إن أي نظام ـ كما هو الحال في المملكة ـ لا يستطيع أن يقاوم ضغوط الخارج بدون تلاحم داخلي، والتلاحم الداخلي لا يمكن أن يقوم إلا على أساس المشاركة في صناعة القرار واحترام الرأي العام المحلي في عملية اصلاحية جذرية. في أي معركة قادمة، إعلامية أو سياسية أو أمنية، ستجد العائلة المالكة نفسها وحيدة تقريباً في الساحة بدون سند أو دعم كبيرين. ستكون مكشوفة أمام الضغوط الأميركية التي تبتزّ البلاد، وستكون مكشوفة أمام أي عنف محلي قادم.

لقطة

ذرائع حكومية للإعتقالات

سعود الفيصل في تصريحاته، وكذلك وزيرا الدفاع والداخلية، وكما في بيان وزارة الخارجية الذي ردّ على الخارجية الأميركية بشأن الإعتقالات، تجد أنهم جميعاً يتحدثون عن الوضع غير الصحي في البلاد ويضيفون عبارة أن الحكومة تواجه الإرهاب، وكأن الإختلال الأمني مبرر لاعتقال الإصلاحيين. وهناك من بين المصفقين للحكومة من يعتقد بأن الإعتقالات ضرورة للتهدئة حتى تتفرّغ الحكومة لحل المشكلات الإقتصادية وغيرها.

إننا أمام منطق أجوف وأعوج!

فالأمراء هم من أخطأ في إدارة الدولة.

وهم من أضاع الثروة.

وهم من افلس الخزينة.

وهم من سرق الأرض والبحر!

هم من اخطأ في تحالفه مع اميركا وحرق اصابعه عشراً ليرضيها فما رضت!

وهم من صنع الضغوط التي يزعمون أنهم يتعرضون لها داخلياً وخارجياً، وذلك بسبب سياساتهم الخاطئة التي ولدت العنف والإرهاب!

فهل نحن مسؤولون ان كانوا يتعرضون للضغط ام لا؟

ثم اين كانوا والإصلاحات حين لم تكن هذه الضغوط؟

هل كانوا وحدويين ديمقراطيين اصلاحيين؟!

هذه هي الأنظمة المستبدّة: ان لم تواجهة مشاكل ضربتك بيد من حديد. وإن واجهت مشاكل، ضربتك ايضاً بيد من حديد بحجة المشاكل نفسها التي هي من صنعها او نتيجة اخطائها.

اما الأمن، فما جرى هو حصاد لسياسة. نحن والإصلاحيون المعتقلون وغير المعتقلين لم نزرع العنف، والعنف لم ينشأ بنفسه. انشأته الدولة بمالها، ونفخت فيه من روحها، وجندت له طاقمها، فإن كانت هناك من مسؤولية فليتحملها الأمراء. ليقولوا لنا ولو لمرة واحدة أنهم أخطأوا بشأن ما. أم هم منزهون عن كل خطيئة، ويبررون الخطأ بارتكاب آخر، أو يلومون الجهة التي لا علاقة لها به أو تدعو لإصلاحه؟

الأمن مجال آخر لفشل الدولة في توفيره. لا يتحمل العنفيون مسؤوليته بقدر ما تتحمله الداخلية وآل سعود. هم وحدوا البلد بحجة الأمن، وهم من فشل في الحفاظ عليه بعد ان بنوا شرعيتهم عليه، وها هم ينسجون على ذات المنوال يحاربون العنف الذي صنعوه، ويضربون الآخر ولا يريدون ان يعترفوا بمسؤولية.

والأمن تقدمه كل دولة لمواطنيها فهو ليس منّة من أحد، ولا يمكن أن يكون ذريعة لتهديد الأمن لمواطنين أبرياء! فهذا منطق لا يستقيم إلا لدى العقول المعوجّة.

السعودية تتخذ القرار الصحيح حول الإصلاح

الإعتقالات تبلور قيادة للمعارضة الوطنية

د. عبدالوهاب الافندي

هذه الاستراتيجيات نجحت الي حد كبير، خاصة من حيث جعل الجماهير تفقد الثقة في النخب السياسية والفكرية، اما لانها تلوثت بعطايا النظام، او لانها حصرت نفسها في قالب حزبي او طائفي ضيق، واصبحت تقدم المصلحة الجزئية علي الكلية، ولهذا غابت عن الساحة العربية او غيبت الحركات والقيادات التي تتمتع بالجاذبية الجماهيرية والصلابة الاخلاقية، بحيث تلتف حولها الجماهير، وتقود بذلك النضال من اجل الديمقراطية الي نتيجته الحتمية وهكذا لم يبرز نيلسون مانديلا عربي، ولا ليش فاليسا، ولا فاسلاف هافيل. ولم نر حركات عربية مثل التضامن والمؤتمر الافريقي وغيرها.

السعودية لم تكن بدعا من الدول العربية في هذا الصدد، حيث اجتمع التضييق الرسمي علي كل نشاط عام ذي معني، مع التشرذم الطائفي، والنفوذ المالي الطاغي لتضييق الخيارات الشعبية المتاحة وبالتالي اضعاف قدرة التحرك الشعبي، وانحصرت المعارضة لفترة طويلة في الاوساط الشيعية ثم تحولت الي التيار السلفي بعد برهة ليبرالية قصيرة في مطلع التسعينات، ولهذا لم تحدث الانطلاقة الشعبية التي طال الحديث عنها.

ولكن هذا الامر بدأ يتغير منذ العام الماضي، حيث برز لاول مرة تيار معتدل، ضم الليبراليين والاسلاميين الوسطيين من السنة والشيعة، وبلور مطالب شعبية محددة تمثلت في التحرك نحو الملكية الدستورية والشفافية واحترام القانون والحقوق الاساسية للمواطنين الذي كان ينقص هذا التيار لكي يتحول الي حركة شعبية هو بروز رموز وشخصيات ذات وزن اخلاقي وسياسي تتصدي للقيادة، وتلتف حولها الجماهير شأن غاندي ونهرو مع حركة المؤتمر في الهند، وسعد زغلول ورفاقه في الوفد المصري، ومانديلا، في المؤتمر الوطني الافريقي الخ.

وحتي مطلع هذا الاسبوع، كانت الحركة الاصلاحية السعودية تفتقد هذه الرموز الوطنية، اما الان فان الحكومة السعودية زودت الجماهير بـ (الوفد) المطلوب حين اختارت حوالي ثمانية من قيادات الاصلاح قامت باعتقالهم، وبالتالي اشهارهم علي الملأ، والدعاية لقدراتهم القيادية، وتنصيبهم قيادة رسمية للمعارضة.

هذا التصرف الرسمي الاحترازي ليس مستغربا كذلك، فهو جزء من الاستراتيجية العربية المجربة لـ الانذار المبكر لتحديد اي خطر محتمل واحتوائه في الوقت المناسب. لكن الزمان غير الزمان، والتكتيكات القديمة المتمثلة في تصفية المعارضين، او ايداعهم السجن لسنوات طويلة او حتي التعتيم الاعلامي عليهم، لم تعد متاحة اليوم. وفي ظل الضغوط الخارجية والداخلية المتصاعدة على الانظمة، فان مثل هذا الاجراء الضعيف والمتأخر هو اشبه بالضغط علي فرامل السيارة بعد ان تجاوزت سرعتها المئة ميل حيث النتيجة المتوقعة هي انقلاب السيارة لا توقفها.

من وجهة نظر الاصلاحيين فان القرار الذي اتخذته السلطات السعودية هو بالقطع القرار الصحيح، لانه يعجل بوتيرة الاصلاح ويختصر الزمن الذي كان سيستغرقه تبلور البديل واشهاره علي الملأ والتفاف الجماهير حوله.

كل الانظمة العربية القائمة تعيش الان في الزمن الضائع لان هناك اجماعا علي ان استمرارها بشكلها الحالي لم يعد ممكنا، ولا تشذ الانظمة نفسها عن هذا الاجماع، كما نري من كثرة حديث قادتها عن الاصلاح، ولكن بعض الانظمة تستغل هذا الوقت الاضافي لتطبيق استراتيجيات ايجابية تحسن من فرصها المستقبلية كما هو الحال في قطر والمغرب والي درجة اقل الاردن والبحرين، بينما هناك اخرى تتبع استراتيجيات ذات مردود عكسي تعجل بالانهيار شأن سورية التي تحارب ابسط المبادرات المدنية وتمارس القتل الجماعي ضد اقل احتجاج، ومثل مصر التي تقود حربا هي اول من يعترف بأنها خاسرة ضد الاسلاميين المعتدلين هذا اذا تركنا التخبط الكارثي الذي تمثل في الهجوم علي مركز ابن خلدون ثم التراجع المذل عنه.

البديل الذي يواجه الانظمة الحالية ليس هو الاصلاح او الاستمرار كما هو الحال بل الاصلاح العاجل او الانهيار الكامل. واذا كانت الشواهد تدل علي شيء فانها تشير قطعا الي قرب الانهيار، لان كل الانظمة عاجزة عن الاصلاح، فضلا عن الصراعات الداخلية المحترمة التي قد تعصف بها قبل اي تحرك اصلاحي.

عن القدس العربي، ٢٠٠٤/٣/٢٠

أكبر مشكلة تواجه حركة الاصلاح العربي هي صعوبة تبلور بدائل سياسية واضحة تلتف حولها الجماهير، ولم يكن هذا مصادفة، لان الحكومات كانت تتعمد ضرب العمل السياسي الجاد، وتتربص بالحركات السياسية الواعدة والشخصيات ذات الجاذبية الجماهيرية، وذلك اما بالقمع والارهاب، او الاغواء والافساد. وهناك استراتيجيات اخري تتبعها الحكومات، تتمثل في ضرب المعارضين بعضهم ببعض، واثارة النعرات من طائفية وقبلية وغيرها.

نرجوكم.. أخرجونا من الدائرة!

نجيب الزامل

هامش الحرية الصحافية انهار منذ منتصف الشهر الماضي، تاريخ اعتقال رجال الإصلاح في المملكة، فقد بدا أن الكثير من الصحافيين يخشون من توجيه النقد، وبات رؤساء تحرير الصحف ميالين الى العودة الى الخنادق القديمة وتضخم دور مراقب الداخلية في الصحافة، لمنع ما يكتب. قليل من الكتاب امتلك الجرأة فكتب شيئاً عن الإعتقالات، ولكن لم يمنع أن يوجد أصحاب الكلمة، من تمرير آرائهم في غفلة من الرقيب. ما نشرته صحيفة الإقتصادية يوم ٢٠٠٤/٣/٢٦ محاولة خائفة لقراءة ما حدث من اعتقالات تلقي اللوم على هذا حيناً وعلى ذاك حيناً آخر:

(عندما تعامل الناس كمتهمين، فلا تستغرب عندما يجرمون!)

لقد آن الأوان، أن نخرج من دائرة الشيطان، وإن لم نخرج الآن فإننا لن نبقى فيها حبيسين، ستتوالى الأمور حتى تتساقط أعضاؤنا، وتتبخر عقولنا.. وننتهي.

آن الأوان أن نبدأ بالسماع لمن لم يتكلم بعد، وأن نسمع جيدا، وأن نعطي الضوء الأخضر لتمر الأفكار، وكنا قد حذرنا من تجاوز السرعات في الطرق السريعة، والآلية التي صارت في الحوارات كانت عبارة عن مركبات انطلقت بكل سرعتها في مساراتها الخاصة بها، بعد أن أبقيت طويلا خارج الطريق، سرعة تعدّت العداد القانوني، وفي السرعة لا يمكنك أن ترى إلا أمامك حتى لا تفلت العربة، وتضغط على دافعة الوقود إلى حدّها النهائي لأنك تريد أن تصل إلى هدفك قبل الآخرين. لم يكن هناك تأنٍ لينظر السائقون في المسارات الأخرى، ويسمحوا بتبادل المسارات، والوقوف عند التقاطعات.. فانقلبت كل المشاهد الحوارية إلى فوضى من السرعة، إلى الطرق الخاطئة.. المحزن، أنه بعد كل السرعات وإنهاك الأعصاب واستنفاد الزمن، وصلنا إلى النقطة التي بدأنا بها.. اكتشفنا أننا في طريقنا السريع كنا ندور في دائرة لم نشعر بها من فرط السرعة، وربما من فرط الحبور عندما ارتفعت حواجز الطريق، ومن التوجس من طرف الآخر من السرعة في رفع حواجز الطريق.. وأمر آخر أكثر غموضا، وهو من أعطى إشارة بدء السباق.

لقد بدأت دائرة لم نحبذها أيضا ولم نشارك بها، على أننا كنا متفهمين أن هذا سيحصل مادام أن الحوار كان بلا وجه تطبيقي، كان مجرد انفجارات كتمت في الصدور لأزمان، ثم انفجرت ودوت مرة واحدة فضج المكان، فسمعنا ضجيجا، ولم يصغ أحد إلا لنفسه. ولأن الباب فتح فلا نتوقع ألا يخرج الناس ليتنسموا الهواء طلقا، وعلينا أن نتوقع أن بعض الذين خرجوا لن يعودوا. وهنا تتفاقم الأمور ترن الصافرة ليعود الجميع من الساحة، فبعض يطيب له التفسح الجديد فلا يعود في الميعاد، ويأتي ربما بعد عناد، والبعض يهرب لساحات أخرى.. ولكن الساحات الأخرى تريد رسم الدخول، وهو أن تجأر بحالك عن الساحة التي كنت بها تلك التي كانت حول بيتك.. يفرح أصحاب الساحة الجديدة بالغنم الموجود، ويغضب أصحاب الساحة القديمة للأصل المفقود، ونضيع في منطقة ليست حتى بين المنطقتين.. شأننا دائما، نبقى طويلا بلا تأمل، ثم لظرفٍ عاصف نفكر سريعا في ظرفنا الذي نواجهه وننسى أن نعد أنفسنا لتوابعه المنطقية، والنتيجة أننا نفاجأ ونرتبك ونتصرف بغضب، والغضب في مكان واحد سقف متى وقع.. وقع على الجميع!

كنا نقول وما زلنا أن الأمور لا تسوى بالغضب، وأن النار إذا هبت لا يجب أن يسكب عليها اللهيب، فنبقى نهرا جهنميا ينبع ويصب، وينبع ويصب من ماء الجحيم. حتى الآن لم نعرف كيف نصل إلى الناس الذين يريدون الخير للوطن، لأنهم عاقلون ومدركون ويحسبون الوقائع، هم يعرفون أن أية محاولة للمساهمة في إعادة الالتحام الوطني، وإطفاء النيران، قد تكون رقصة خطيرة، مع نذير أخطر.. هو الغضب. لذا يبقون صامتين، ويأسفون لحال من يدور بالعرائض، ويأسفون للحال الذي أوصلهم، وأوصلنا إلى ذلك.

كان التأديب الإسلامي في النصيحة ما زال هو الصحيح رغم كل شيء، على أن الناس تعميهم الشمس إن أرادوا، وتضيء لهم الطريق إن شاؤوا، ولا تلام الشمس. إنني أقولها بوضوح، لا أحب العرائض ولا أشارك بها، ولكنني أتساءل لم ظهرت في الأصل؟! لو كان هذا الجواب حاضرا لما جاءت العرائض، لأن الماء لا يفيض إلا إذا حاولنا حكر ممراته.. والمعاريض هي هنا الماءُ يفيض من الجنبات ولكن ليغور إلى الأبد، لا بقيَ في مساره، ولا روى الأرض.. وهكذا تُهدر عقولنا.. ومقررات وجودنا.

هناك من لا يتكلم، ولكن البحث عنه صعب، وهناك من يقول الحق عاليا ولكن في ساحته ولا يبوح بكلمة في الساحات الأخرى لأنه يعلم أنه لن ينتهي إلا مجرد ناشر غسيل لبيته. ولكنه لن يكف عن البحث عن مساحة الحق في حدوده، لا في مشاعات الآخرين. هذه الأصوات في مجرى النهر، اسمعوها، قد لا يكون الكلام معزوفات من المديح والتزلفات، فهذا إعماء للعيون.. المحبون هم من يضحون حتى بقبولهم من أجل النصيحة الحقة، الحب الحقيقي.

هناك شيء ضائع في الأمة.. وكدنا نصير مثل قطع الألعاب المفككة، هيكل معروف وأجزاء منثورة. والحل هو: التعرف على كل قطعة وإعادة رصها لتأخذ الشكل النهائي الدائم.. على أننا نحتاج إلى أضراس التداخل في هذه القطع.. أي أننا لا نتشابه تماما ولكن لا نتنافر، قد لا تتوازى مصالحنا ولكن يجب أن تتقاطع ولا تتصادم، أن لا نتحد بالضرورة كتلة صماء ولكن نتماسك من خلال الأجزاء.. وأمران لهذه الأمة، ألا نغضب.. وأن نبحث عن ضالتنا الآن..الثقة!

أن نطالب، وأن نعاقب من يطالب، ثم يغضب آخرون لأننا عاقبنا.. هكذا تدور دائرة الشر نرجوكم أن تخرجونا منها.. إن أردتم!

إعتقال الإصلاحيين يجدد سؤال:

هل النخبة السعودية فاسدة وجبانة؟!

محمد علي الفايز

إبتداءً فهذا السؤال الإتهامي القديم جداً والذي يواجه به النخبويون السعوديون في الخارج، هو سؤال مشروع. وهو سؤال ملحّ اليوم أكثر من أي وقت مضى، بالنظر الى موقف النخب السعودية المتخاذل تجاه الإعتقالات الأخيرة لنشطاء الإصلاح.

المشكلة لدى النخب السعودية لا تأتي إلا من خلال المقارنة لنظرائها في الدول العربية الأخرى. فمن حيث حجم النخبة المتعلمة فإن نسبتها في المجتمع السعودي، ورغم عدم وجود إحصائيات دقيقة، هي من أعلى النسب. ولكنها من حيث الفاعلية السياسية، تكاد تكون ـ أو هي بالفعل ـ في أدنى السلم. فحتى الآن، لم نرَ في النخب السعودية مقاومة ولو محدودة، ومجمل نشاطها السياسي المطلبي متأخر عن كل الدول العربية وغير العربية. وفي حين نرى النخب في دول الخليج، خاصة البحرين والكويت، تتنادى في الدفاع عن قضايا وطنها منذ عقود طويلة، فإن النخبة السعودية بقيت نائمة صامتة. بل ان النخب في دول عربية معروفة ببطشها تحمّلت المعاناة وظهرت على السطح، وطالبت بالتغيير، دون خوف من الإعتقال. في حين ترى نظرائهم السعوديين، وهو يعيشون في وسط نصف قمعي من حيث المقارنة، يجفلون من قولة حق، أو الدفاع عن قضية، ويهربون الى كل قضايا الكون وينسون قضيتهم، ويكتبون عن كل شيء في هذا العالم عدا عن وضعهم ووضع مواطنيهم. النادر منهم من اعتقل، ومن النادر من له استعداد للإعتقال. لماذا؟!

هل هي مسألة جبن، ام عدم نضوج سياسي، أم هناك قدرة ـ غير عادية ـ لدى النظام السعودي في الإستيعاب لطموحات النخب أو لمصالحها الخاصة؟!

هل تكمن المشكلة في الجغرافيا السياسية حيث التباعد المناطقي وأثره على التنسيق بين النخب وبلورة افكارها؟ هل هي أزمة الدين والدولة، والإستبداد المزدوج الذي يكمم الأفواه؟ هل هي أزمة كامنة في الخوف من العقاب المجرب بنجاعة الى حد ما والقاضي بالفصل من الوظيفة والمنع من السفر؟ أم هل هناك منافع خاصة لدى جمهور النخب يسكبها الأمراء في جيوبهم بحيث تجعلهم حريصين على الإلتصاق بالسياسة القائمة وبالوضع القائم؟ أم أن الجبن نابع من (ميراث) شخصي من الأجداد الى الآباء الى الحفدة، ذلك الميراث الدموي الذي قامت عليه الدولة السعودية الحديثة، فراح كل مواطن يصيغ أبناءه ويربيهم على الخوف والرعب من السلطة، حتى صارت نفسية المواطن السعودي في الجملة خائرة خائفة؟ أم هل السبب يكمن في غياب التراث السياسي منذ تأسيس الدولة، وأقصد بالتراث السياسي للعمل الوطني، الذي لا تعرف أكثر النخب أبجدياته؟

لا ندري ما هي الأسباب، هل هذه كلها أو بعضها أو غيرها!

ما نعلمه حقاً هو أن مجموعة مركزية من النشطاء السياسيين اختطفتهم يد المباحث واعتقلتهم، فيما كان أصدقاؤهم وزملاؤهم يلوذون بالصمت، مع أن الإعتقال وارد جداً في بلدنا، ومع علمنا ان الإعتقال لن يطول، ومع علمنا أن الضرر محصور ومحدود، ولكن يبدو أن الأكثرية في لوذها بالصمت خافت على نفسها بأكثر مما كان متوقعاً. لقد ذهبت بها عريضة، كما يقول المثل!

بل ان الكتاب الذين ما فتئوا يطحنون موضوع الإصلاحات والحوار الوطني، غابوا عن الصحافة وراحوا يكتبون عن كل الموضوعات السقيمة والتافهة، خوفاً على أنفسهم، وربما على مصالحهم!

ما هذا الخوف العميق الى حدّ الجنون؟

وما هذا التخاذل غير المسبوق الذي يجعل الألسن تعود الى مواقع التسبيح القديمة؟

هل نحن أمام دعاة إصلاح أم رجال مصالح؟

كيف يكون الإصلاحي جباناً؟!

وكيف لا يكون الإصلاحي مستعداً لدفع ثمن التغيير في حدوده الدنيا؟

وكيف نفسّر حالة الإنكماش السريع في هامش المباحات في البلاد، الى حدّ تحولها الى محرمات، بين ليلة وضحاها؟!

راقبوا الصحافة المحلية بعد الإعتقالات، ستجدون أن لا طعم لها ولا رائحة!

لقد فشلت النخبة في استصدار بيان يدين الإعتقالات.

وفشلت في تمرير مقالة تدين تجاوز القانون.

وفشلت في الدفاع عن المعتقلين بشق كلمة حق، اللهم إلا القلة الذين التقوا بنايف وأسمعوه كلاماً يستحقه!

وفشلت حتى في التجرؤ بالظهور على قناة فضائية ـ كان الجميع قبل الإعتقالات يتسابق اليها ـ لمناقشة موضوع الإعتقالات، بل موضوع الإصلاحات في إطاره العام.

القيادة لا يمتلكها جبان ولا بخيل!

ومن يريد الإصلاح عليه أن يعي هذا قبل غيره. عليه أن يدرك حجم التضحيات المطلوبة منه. وهي تضحيات قابلة للتدرج من فقدان الوظيفة الى المنع من السفر الى الإستدعاء في المباحث للتحقيق، الى الإعتقال المؤقت او الطويل. فلتقرر النخب التي ركب بعض افرادها موجة الإصلاح الثمن المستعدة لدفعه.

ربما كان بعضهم قد قفز على موجة الإصلاح حين شعر بالسلامة! وعند أول بادرة اختبار تراجع واختبأ خلف أسوار منزله.

من إيجابيات الإعتقالات انها ستصفّي التيار الإصلاحي من العناصر الإنتهازية، التي لها صوت عال وقت (الغنم) وتتفارر من الميدان وقت (الغرم).

نحن بحاجة الى المزيد من الإعتقالات لنمحص أنفسنا، ونختبر ذواتنا، كيما نعود الى الميدان أكثر صلابة وإيماناً بحقوق مواطنينا.

نحن بحاجة الى الإعتقالات، لتبطل دعاوى الإنتهازيين، والمتحالفين مع السلطان على قمع المواطن وسلبه حقوقه.

النخب في المملكة لا تزال في معظمها جبانة وفاسدة!

(إلا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم) (وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم).

فاصلة

عاجل جداً.. درس في الوطنية

مشاعل العمر

منذ أن سمعت بخبر الإعتقالات او الإيقافات (أياً كان المسمّى، فالنتيجة واحدة)، وأنا أحاول أن أكتب.. أتفاعل.. لأصل الى الحرف الأخير، وأعود لألغي الموضوع بالكامل وأظنه إحساسي بالعجز عن إيجاد رد فعل مناسب لكلمة (المساس بوحدة الوطن).

سأختصر كل إنفعالاتي وأطالب بدورة مكثفة وعاجلة جداً في تعلم أبجديات الوطنية من الألف للياء، شرط أن أتعلمها في مبنى وزارة الداخلية، كي أستطيع فهم ما هي الوطنية من خلال وجهة نظر المسؤول عن الأمن في بلادنا. إذ من المؤكد أنه يحمل وجهة نظر في الوطنية وحب الوطن مختلفة عما أحمله أنا.. فالجميع يحب الوطن (حتى الإرهابيين يحبون الوطن) ولكن كل واحد يحبه بشكل مختلف.

لذا أنا أحتاج أن اسأل وأفهم!

كيف نكون وطنيين فعالين تجاه الوطن دون أن يمس أحد وطنيتنا؟

كيف نعبر عما نكنّه من حب تجاه تراب هذا الوطن؟ وكيف نساهم في إصلاحه؟

كيف يكون لي ذلك وأنا لا أملك الدخول والمشاركة كبقية الملايين من المواطنين في (الحوار الوطني)؟

كيف يكون لي ذلك وإعلامنا لايستوعب من الملايين سوى العشرات، وبحرية خانقة؟!

كيف يكون ذلك إذا لم تكن هناك بيانات إصلاحية؟

كيف يكون ذلك ونحن المواطنين مهمشون؟

هناك إعتراض أمني على (ثلوثية) الطيب وعلى الإجتماعات في الأماكن الخاصة؟ هل إستحدثتم بديل لها؟

هل كان هناك نوادي للمثقفين تستقبلهم؟ وهل هناك مستوى عال من الحرية كي يتم التحدث والتحاور في الأماكن العامة؟

من الذي خلق بداخلنا الخوف من (الكلام) في الأماكن العامة؟

إن كل الإختلاف بين المواطن والمسئول حول موضوع (الوطنية) ينحصر في نقطة واحدة تقريباً. المواطن يريد منبراً يتحدث من خلاله، والمسؤول لازال يرفض هذه الفكرة تماماً. ألن يتم (إصلاح) هذا الأمر؟

لازلت أريد درساً في الوطنية من وزارة الداخلية كي أكون من خلاله ـ لو أمكن ـ مواطنة صالحة (فعّالة وإصلاحية) همّها وحدة الوطن على الأقل، كي لا أقف عاجزة عن الكتابة متى ما أردت التفاعل مع حدث ما!

هل هذه فعلاً هي المواطنة بنظر المسؤول السعودي؟ من أين جاء بها؟ أوليست تربيتنا السعودية تنص على أن الولد المؤدب هو من لا يناقش ولا يحاور ولا يفكر وأن يقول حاضر ونعم فقط؟ نحن من أكثر الشعوب إصابة بالأمراض النفسية والإنكفاء على الذات والإنعزالية، وربما كانت تلك وراء خلق ما يسمى لدينا بالخصوصية السعودية!

إذا كنّا ضحايا للنرجسية السياسية.. فأظن (أنهم) ليسوا بأفضل منا حالاً في هذه المرحلة الحرجة: إصلاح من ناحية ومكافحة إرهاب من ناحية أخرى، و(اللي يتلسع من الشوربة ينفخ في الزبادي).

السعودية والحرب على الإصلاح

د. مضاوي الرشيد

نعم.. جاءت حملة الاعتقالات المتوقعة، فبعد اكثر من ثلاثة اشهر علي تقديم عريضة الاصلاح والتي دعت الي تغييرات شاملة في السعودية، منها تأسيس ملكية دستورية، والتي وقعها اكثر من مئة شخص من النخب ذات التوجهات المتعددة.. قامت الدولة يوم الثلاثاء ٠٤/٣/١٦ بعمل تعسفي ضد مجموعة صغيرة ربما هي نواة الموقعين على العريضة تلك. بهذا العمل كرست الدولة اسلوبها المعتاد الذي يمهل ولا يهمل، فها هي تزج بأكثر من سبعة اشخاص من ذوي العلم والثقافة والجرأة في السجن، وجريمتهم الوحيدة هي المطالبة بانشاء جمعية اهلية لحقوق الانسان بعد ان اعلنت انها قد اسست جمعية لهذا الغرض. علينا اليوم ان نقدر جرأة هؤلاء المصلحين، ونحيي مبادرتهم الأخيرة تلك والتي نظرت لها الدولة على انها خطيئة لا تغتفر، لأنها تشكل تحديا لمبادرتها هي.

ذلك ان جمعية اهلية لحقوق الانسان قد تسلط الضوء على امور تفضل الدولة ان تبقي في الظلام. فجمعية الدولة هي مبادرتها وستبقى تحت سلطتها وقد تم اختيار اعضائها ورئيسها ممن تثق بولائهم، وتأتي هذه المبادرة الحكومية كخطوة للتصدير الخارجي واسكات الرأي العالمي والداخلي باصلاحات سطحية.

المتابع للشأن السعودي يري بوضوح كيف ان الدولة تشن حربا علي الاصلاح رغم مقولتها التي ترددها دوما حين تعلن نيتها بالاصلاح ورغبتها في التغيير. للدولة في حربها على الاصلاح خططها واستراتيجيتها الخاصة بها وكذلك جنودها وعتادها. والاعتقال هذا والذي وصفته الصحف الموالية على انه استدعاء للاستجواب.. هو من الاستراتيجيات الفاشلة التي لا يلجأ لها سوي من نفد صبره وفقد وعيه وطفح كيله واصابته حالة من التخبط وعدم القدرة على التفكير، فهل الحالة يا ترى سيئة الي هذه الدرجة؟ هل فقدت السلطة بالفعل قدرتها على التجاوب مع المطالب الشعبية والتي تزداد جرأة وحدة يوما بعد يوم. هل فقدت الدولة اليوم ثقتها بمجنديها السابقين الذين تدربوا علي فن التمجيد والتقديس والتبرؤ من كل ما ينسب لها من تقصير وفساد واستبداد؟ هل عدمت الدولة في هذه اللحظات من يدافع عنها في الحلبات المعروفة ام ان المدافع السابق قد فضل اليوم الكتمان، وتقوقع خلف اسوار بيته خوفا من غضب الشعب وألسنته السليطة، والتي تستطرد في شبكات الحوار الالكترونية حيث يتقنع الرجل والمرأة بقناع الاسماء المستعارة ليسلط قلمه على الابواق التي هي في طريقها للانسداد، واقلامها التي بدأ حبرها يجف.

قد يعود لجوء الدولة للاعتقال في حربها على الاصلاح الى عدم ثقتها بامبراطوريتها الاعلامية من صحف مكتوبة وقنوات سمعية ومرئية والتي كانت منذ تأسيسها قنوات تنشر التمويه وتزيف الحقائق بطريقة سردية وسطحية تخلو من الحس التحليلي والنقد البناء، رغم انها تدعي اسلوب الحوار، وتصرف الملايين على برامج الوعظ السياسي الذي يكرس الهيمنة والاستبداد.

وقد تكون الدولة في حربها علي الاصلاح قد استهلكت الخطاب الديني لدرجة انه لم يعد من الممكن اعادة استعماله وتجديده وبث الروح فيه بعد ان جفت ينابيعه ويبست اعواده وماتت وسائل اعلامه. لقد سئمنا سماع المقولات التي تعتبر حقوق الانسان ليست من الدين، والانتخابات يحرمها الشرع، وعمل المرأة مرفوض من باب سد الذرائع، وحرية الرأي تطاول على مباديء الاسلام، وحق التجمع مرفوض خاصة في المساجد، والنصيحة للحاكم مخالفة للنص الديني، خاصة اذا تسربت الي الصحافة، والاعتصامات والمظاهرات فتنة للمسلمين، والديمقراطية بدعة وكل بدعة ضلالة، وكل داعية للاصلاح مرتد يقوض المصلحة العامة، وكل من تكلم بالشأن العام يطمع لمنصب ما، او تراوده غريزة الشهرة وحب النفس.

تصف الحكومة المطالب بالاصلاح بأنه من اهل البدع الليبرالية، فهو يستورد الافكار الغربية، وهو علماني او شيوعي سابق او قومي يروج افكار دول مجاورة لا تتلاءم مع خصوصية البلد ودينه. اما داعية الاصلاح من اهل الاسلام فهو - بنظر السلطة - مرتد ينادي بالاصلاح لغاية في نفسه، وهو يتطاول على اولي الامر والعلماء، ويخرج عن اجماع الامة، ويحرض على الفتنة تحت شعار الاسلام المستورد ربما ايضا من دول مجاورة.

بالاضافة الى استخدام الصحافة الموالية والدين كسلاح فعال في الحرب على الاصلاح نجد الدولة تجند طائفة اخرى من اصحاب العلم والمهارات، اي الخبراء الذين ربطوا مصيرهم بالامراء. على سبيل المثال، وصل الاسبوع الماضي الى لندن مجموعة من اعضاء مجلس الشورى في زيارة هدفها المعلن - حسب قول احدهم - الاستفادة من تجربة بريطانيا في الديمقراطية والحوار والحياة البرلمانية، ورتبت للمجموعة لقاءات صحافية وثقافية وسياسية لاتاحة الفرص لتبادل الاراء.

وبالفعل كان احد اللقاءات الصحافية مع صحافي من جريدة الغارديان كتب بعدها هذا الصحافي وبالخط العريض: المرأة السعودية ستعطي حق التصويت في الانتخابات القادمة، واشار الى ان هذه الخطوة جريئة رغم انها حسب قوله مبهمة بعض الشيء، لان التصريح جاء بطريقة خاصة، فالمرأة ستصوت لأنه لا توجد اي عقبة في وجهها!

وفي اطار حواري آخر اعلن احد اعضاء الوفد لحشد من الصحافيين والسياسيين والاكاديميين انه تم تشكيل لجنة لدراسة موضوع مكافحة الفساد، وبعد ان اثنينا على هذه الخطوة الجيدة تقدمنا بالسؤال التالي: من اين ستبدأ الحملة على الفساد؟ من رأس الهرم ام من اخمص القدمين؟ تفضل علينا العضو بالرد وقال: ان اللجنة ستبدأ عملها بأقرب وقت وستنظر لكل الفساد بدءا من الفساد البيروقراطي! نحن هنا بصدد ضرب البيروقراطي بالبيروقراطي والخبير بالخبير، وليس بصدد محاربة الفساد الحقيقي الذي يتجاوز المخيلة والتصور، وقد وقع العضو هذا بالفخ الذي نصب له، وكان من الافضل له ان يعترف اعترافا قطعيا بصغر حيز عمله وتقلص صلاحياته بدلا من الغوص في امور عويصة تفقده احترام الحضور.

وقال خبير آخر ان تجربة الشورى كانت غير منقطعة خلال العقود السابقة. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا اذن اسس مجلس الشورى هذا عام ١٩٩٢ وصرفت عليه الاموال الطائلة اذا كانت الشورى قائمة وضاربة اطنابها في البلد؟ وتحدث عضو اخر عن ظاهرة محمودة الا وهي حرية الصحافة التي زعم انها اليوم مستشرية في الصحافة المحلية، ونسي ان حرية الصحافة المزعومة هدفها ضرب اعلام الاصلاح على اختلاف توجهاته والوانه، غرضه تسليط اقلام الاسلامي على الليبرالي والعكس، وبعد ذلك يصرف الاهتمام لامور البطالة والمجاري والفقر دون معالجة الاطار السياسي الذي تترعرع فيه هذه المشاكل.

اليوم بعد ان تم تجنيد العلماء والصحافيين والخبراء في الحرب علي الاصلاح وتسلحت الدولة بقدسية النص وقلم الصحافي وهيبة العالم واختصاص الخبير.. نراها اعلنت افلاسها عندما زجت بدعاة الاصلاح في السجن. ان المسألة ليست مسألة بيان او ملكية دستورية او لجنة حقوق انسان. ان مشكلة الدولة مع المسجونين هؤلاء مشكلة ابعد من هذا بكثير. فالحرب على الاصلاح سببها الوحيد والحقيقي هو ضرب تيار جديد يصعب على الدولة تفكيكه بالطرق المعروفة، المقصود بالتيار هو التحالف بين قوي وطنية مختلفة الاتجاهات.

كان من السهل في الماضي ضرب الليبرالي بالاسلامي والعكس صحيح. ولكن الاصلاح اليوم مطلب يجمع تحت رايته ليس فقط من يشترك في الرأي، بل اولئك اصحاب الاتجاهات المتناقضة او المتعارضة بعضها مع بعض. لقد حصل هذا التحالف بالفعل عندما قدمت وثيقة ديسمبر الاصلاحية والتي وقعها رجال ونساء من مختلف التيارات الاصلاحية. لقد ايقنت الدولة ان ضرب هذا التيار ليس بالامر السهل، لذلك لجأت الى الاعتقال كحل اخير في حربها علي الاصلاح. ولكنها لن تنجح طالما انها تحارب علي جبهتين في وقت واحد. لن تستطيع الدولة بوضعها الحالي ان تنتصر في حربها علي الارهاب وحربها علي الاصلاح.

عن القدس العربي، ٢٠٠٤/٣/١٨

تيّار

ماذا نفعل بعد الإعتقالات؟

نعرف ان هناك معتقلين باسمائهم، ونعرف ظروف اعتقالهم وتاريخهم ونشاطهم وما يستهدفونه.

ونعرف وزارة الداخلية ووزيرها وطريقة عمل الحكومة. نعرف ان الإعتقال خطأ، سواء بقي من اعتقل في السجن لدقيقة او لسنة، فهي اهانة وانتهاك لحقوق المواطنين يخالف الشرع والقانون.

نعرف ان سبب الإعتقال لا يمكن ان يكون مخدرات ولا مؤامرات ولا عنف ولا سرقات ولا غير ذلك.. نعرف ان السبب لا بد ان يكون سياسياً، له علاقة بموضوع الإصلاحات.

نعرف ان الإعتقال لا يمكن ان يكون لأنهم لم يطالبوا بالإصلاحات اكثر وأكثر! بل لدعوتهم الى الإصلاح، والعمل من أجله.

نعرف أيضاً ان الحكومة قالت - او بعضها عدا الداخلية - نعم للإصلاحات ولكن بطريقتها، ونعرف انها تأخرت، ونعرف انها تماطل، ونعرف ان الناس لا يريدون الإنتظار اكثر، ونعرف ان بعضهم يريد ان يفعل شيئاً.

ونعرف اخيراً الهدف من الإعتقال.. نعرف ان الإعتقال غرضه المنع من شيء ما. والشيء الـ (ما)! هو عدم الحركة وعدم الفعل.. ونعرف ان وزارة الداخلية تريد سكوناً وجموداً.

إذن نحن نعرف الأشياء المهمّة المفصلية في موضوع الإعتقالات.

بقي علينا أن نعرف ماذا نريد وما علينا أن نفعل؟

هل ما حدث كان خطأ ام صحيحاً؟ إن كان صحيحاً فسنصمت! وإن كان خطأ فعلينا الإجابة على السؤال التالي:

ماذا يجب ان نفعل لكي لا يتكرر الأمر أولا مع آخرين، وثانياً لكي يطلق سراح المعتقلين، وثالثاً لكي تمضي قافلة الإصلاح مرة أخرى؟

لهذا السؤال عدة اجابات:

الأول: أن لا نفعل شيئاً .. فقط الدعاء لهم بالسلامة، وهذا أضعف الإيمان!

الثاني: أن نشعر المسؤول عما جرى بأننا غير راضين عما فعل! وأن نبين له بأن ما فعله كان خطأ، وأنه له انعكاسات سلبية على الدولة والمجتمع، ونطالبه بإطلاق سراحهم.

الثالث: أن نرد على المسؤول بالعنف، وهذا ليس نهج الإصلاحيين.

الرابع: أن نستغيث بمنظمات حقوق الإنسان لتضغط على الحكومة السعودية، وأن نشعر الحكومة بأن ما تفعله ينعكس على سمعتها في الخارج، والهدف من هذا ردعها عن فعل ما فعلت وما يمكن ان تفعله في المستقبل.

الخامس: أن نستجلب الدعم الأميركي والغربي الرسمي، لكي يحلوا المعضل. وهذا الخيار لا يتمتع بدعم شعبي، وإن كان هناك من يفعل ذلك. المعتقلون كما يعرفهم الجميع، هم أكثر عداءً لأميركا من الأمراء وجلاديهم، فخلفياتهم الدينية والسياسية لا تميل الى الاميركيين ولا تثق بهم.

السادس: ان نقوم بمظاهرات واعتصامات. لسنا ضد هذا ابداً، ونرى ان ذلك حق كفلته قوانين الأرض والسماء.

هذه مسؤولياتنا في المرحلة القادمة.

مفكرة إعتقال الإصلاحيين

عبد الله الراشد

في صباح الثلاثاء السادس عشر من مارس الماضي أقدمت الأجهزة الأمنية السعودية على اعتقال ١٢ من رجال الاصلاح في المملكة من بينهم: المحامي الاستاذ محمد سعيد الطيب، الدكتور عبد الله الحامد، الدكتور متروك الفالح، الكاتب نجيب الخنيزي، الكاتب والشاعر علي الدميني، الدكتور توفيق القصير، الكاتب أمير بوخمسين، المحامي الشيخ سليمان الرشودي، الدكتور خالد الحميد، الدكتور عدنان الشخص، والدكتور حمد الكنهل، وضمّ اليهم لاحقاً المحامي عبد الرحمن اللاحم عقب تصريحات انتقد فيها طريقة الاعتقال، ووصفها بأنها غير قانونية. وقد أحدّثت هذه الخطوة المفاجئة خيبة أمل شديدة للتيار الاصلاحي العريض في المملكة، في وقت كانت الدلائل الظاهرية تشير الى اقتراب موعد الانفراج السياسي الشامل في البلاد، وبدء مرحلة الحوار الوطني الفاعل، وتنفيذ الاجندة الاصلاحية التي طال انتظارها من قبل الشعب.

وكان الاستاذ محمد سعيد الطيب أول من أستدعي من المجموعة وذلك بعيد وصوله من بيروت فجر الثلاثاء السادس عشر من مارس، حيث تم اعتقاله على الفور، ثم أعقب ذلك استدعاء آخرين وايقافهم في الساعات اللاحقة بطريقة استفزازية ومهينة. ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية بأن الدكتور الفالح أبلغها في مكالمة عبر هاتفه النقّال بأنه (والحامد والقصير اقتيدوا في الصباح إلى مقر جهاز الإستخبارات للتحقيق معهم)، حيث جرى اعتقالهم بعد أن امتنع هؤلاء عن التوقيع على تعهّدات خطية كانت أجهزة الامن قد أعدّتها قبل الاقدام على خطوة الاعتقال.

وعقب ساعات من الاعتقال أصدرت وزارة الداخلية بياناً مقتضباً أعلنت فيه بـ (أنه تم إيقاف عدد محدود من الأشخاص للتحقيق معهم فيما نسب إليهم من إصدار بيانات لا تخدم وحدة الوطن وتماسك المجتمع القائم على الشريعة الإسلامية)!! ولم يحدد البيان عدد الموقوفين أو أسماءهم، أو سبب الاعتقال. الا أن ما رشح من اجتماع الامير نايف مع عدد من المثقفين والاكاديميين بأن الاعتقال جاء على خلفية تحرك عدد من رجال الاصلاح لانشاء جمعية حقوقية مستقلة على غرار الجمعية الوطنية لحقوق الانسان التي وافقت الحكومة على انشائها وعيّنت أعضاءها، الامر الذي يجعل اقحام عبارات من قبيل (وحدة الوطن) و(تماسك المجتمع) و(الشريعة الاسلامية) سوى مجرد دمغات تقليدية اعتاد البيانيون الرسميون على رصفها لتبرير خطوة تعسفية كهذه.

وكانت المجموعة التي تعرض بعض افرادها للاعتقال قد عقدت مطلع شهر مارس الماضي لقاءً عاماً في فندق الفهد كروان في العاصمة الرياض، للتشاور في مواضيع تخص الشأن الوطني العام، وناقشت خلال اللقاء الذي ضم طيفاً من الناشطين السياسيين والحقوقيين من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية والاجتماعية فكرة إنشاء لجنة حقوقية وطنية مستقلة وهكذا تنظيم الجهود الاصلاحية. وكانت مصادر خبرية قد أشارت الى أن المجموعة كانت تخطط لإصدار بيان تشكك في مشروعية ومصداقية اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بوصفها هيئة غير مستقلة، وإنما هيئة مرتبطة بالحكومة نشأة وتكويناً، وهو تشكيك أثاره كثير من المواطنين عبر وسائل اتصالية مختلفة. وكان الأمير نايف قد أكّد في لقاء مع مجموعة من المثقفين والاكاديميين في الرياض مؤخراً بان اللجنة الوطنية لحقوق الانسان حظيت بموافقة السلطة ودعمها.

وكان أول رد فعل على إعتقال الاصلاحيين صدر عن وزارة الخارجية الاميركية حيث كان يستعد كولن باول لزيارة الرياض عقب يوم من حادث الاعتقال. وفي اليوم التالي من اعتقال الاصلاحيين أصدرت وزارة الخارجية بياناً انتقدت فيه اعتقال الناشطين الاصلاحيين واعتبرت ذلك (خطوة تراجعية مخيّبة للآمال) من قبل الحكومة السعودية. وقال متحدث باسم الخارجية الاميركية آدم إيرلي بأننا نشعر بقلق بالغ حيال اعتقال عدد من الافراد الذي دعموا بصورة سلمية الاصلاح في السعودية، وعلّق قائلاً بأن الاعتقالات كانت مناقضة للتحركات الايجابية الحاصلة مؤخراً في المملكة، وقال (إنها تتعارض مع نوع التقدم الذي يبحث عنه الناس التواقوّن للاصلاح)، والذي يشمل مشاركة المواطنين، وتشكيل منظمات حقوق الانسان، واعلان الانتخابات البلدية وغيرها من الانشطة السياسية الوطنية. وكانت الخارجية الأميركية قد ذكرت في فبراير الماضي بأن سجّل الحكومة السعودية في مجال حقوق الانسان كان سيئاً، بالرغم من التحسّنات الطفيفة التي حصلت في عدد قليل من الجوانب. وذكر المتحدث باسم الخارجية الأميركية بأنه بالنظر الى التحركات الايجابية الحاصلة مؤخراً فإننا نجد بأن الاعتقالات تعتبر خطوة مخيّبة للامال وسنتداول هذا الأمر مع الحكومة السعودية.

وفي يوم الاربعاء السابع عشر من مارس أفرجت السلطات السعودية عن أربعة من الإصلاحيين وهم: عدنان الشخص، حمد الكنهل، أمير بو خمسين، وخالد الحميد، وذكرت مصادر قريبة من وزارة الداخلية بأن المفرج عنهم تعهّدوا خطيّاً بعدم مزاولة أي نشاط سياسي علني أو عقد لقاءات، أو المباشرة في تشكيل تنظيمات غير مصرح لها رسمياً، فيما ذكرت هذه المصادر بأن بقية المعتقلين تمسّكت بموقفها الرافض للتوقيع على تعهدات بعدم مزاولة النشاط السياسي الاصلاحي العلني، أو التعبير بآرائها في مواضيع متصلة بالشأن العام، وهو حق مكفول من قبل المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان.

وفي رد على انتقادات وزارة الخارجية الاميركية، أصدرت الخارجية السعودية بياناً في الثامن عشر من مارس الماضي وصفت فيه الاعتقالات بأنها (شأن أمني داخلي) يرتبط بالمملكة وحدها في الوقت الذي مازالت فيه هدفاً لهجمات إرهابية. وذكر البيان (إننا أُصبنا بخيبة أمل من البيان الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية حول اعتقال المملكة لعدد من المواطنين بسبب تورطهم في أعمال تحريض واستعمال اسماء لأشخاص مرموقين دون موافقتهم) حسب ما ذكر متحدث بإسم الخارجية السعودية. واضاف المتحدث بأن هؤلاء فعلوا ذلك للمراهنة على (خلق إرباك في وقت أحوج ما تكون فيه الدولة الى رؤية واضحة ووحدة وطنية بينما تتعرض لهجمات من قبل الارهابيين). وقال المتحدث (كان من الأفضل ان تتشاور وزارة الخارجية الاميركية معنا لمعرفة الحقائق حول القضية قبل اصدار بيان بهذا الصدد. الى جانب ذلك، فإن حكومة المملكة تعتبر هذا الموضوع شأناً أمنياً داخلياً وتدبيراً خاصاً للحفاظ على الأمن ومصلحة المواطنين، وهما يخصّان المملكة وحدها).

وفي المؤتمر الصحافي الذي عقد في التاسع عشر من مارس بين وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل ونظيره الأميركي كولن باول قال الأمير سعود بأن الاعتقالات التي حدثت مؤخراً هي شأن داخلي محض يخص السعودية وحدها، فيما علّق باول قائلاً: لقد أجرينا مباحثات مع ولي العهد و وزير الخارجية حول هذا الموضوع وأعربت عن قلقنا تجاه الامر، وليس لدي علم بعددهم ولكن عدداً قليلا منهم قد أطلق سراحه).

واعاد سعود الفيصل تلاوة بيان الخارجية السعودية حيث ذكر بأن (ما حدث يخص هذه البلد وفي الوقت الذي يعمل فيه الجميع نحو الوحدة ورؤية واضحة بالذات في الوقت الذي نواجه فيه تهديداً إرهابياً فإنه ليس هذا الوقت الذي يتم فيه مثل هذا الامر وفعلوا ذلك باستخدام أسماء اشخاص مرموقين ومحترمين من الذين رفضوا بشدة هذا الامر وقرروا إثارة الموضوع على نحو قانوني إعتراضا على تضمين اسمائهم في بيان اذ ليس لديهم الحق في ذلك وطلب من هؤلاء الناس المثول للاستجواب واستجوبنا الذين وعدوا بعدم استخدام اسماء اخرين وهؤلاء اطلق سراحهم فوراً، أما الذين رفضوا فسيتم تحويلهم الى المحكمة الشرعية لنرى ما سيتم بشأنهم ويعتبر هذا امرا داخليا وهذا ما ابلغنا به صديقنا). نشير هنا الى أن تهمة تضمين اسماء مرموقة في بيانات اصلاحية كان جزئية قد جرى استغلالها بطريقة سيئة وابتزازية، حيث جرى حذف الاسماء التي قررت سحب توقيعها مثل عبد الكريم الجبهان والدكتور تركي الحمد وتمت تسوية الموضوع بصورة هادئة، الامر الذي يجعل من إثارة هذه النقطة واعتبارها السبب وراء الاعتقال مجرد محاولة لاخفاء السبب الحقيقي للاعتقال، سيما وأن الامير نايف قد شهر ورقة انسحاب الجبهان في جلسة مع موقعي (الاصلاح الدستوري أولاً) من أجل احداث شرخ داخل المجموعة واثارة البلبلة في صفوها.

وفي سؤال للوزير باول حول ما اذا كان يعتقد ان المتحدث باسم الخارجية الامريكيه إيرلي من خلال تصريحه يدعم توجهات هولاء الموقوفين أجاب بقوله: بالنسبة للبيان الذي أصدرناه في واشنطن والمحادثات التي أجريتها مع وزير الخارجية فان لدينا قلقاً بشأن أناس حاولوا التعبير عن وجهات نظرهم على نحو صريح وديمقراطي، وقد بحثنا هذا الامر وكان لنا مناقشات صريحه وواضحه في هذا الموضوع وان عدداً من الموقوفين سوف يتم إطلاق سراحهم، وما تبقى منهم سوف نرى ما سيتم بشأنهم في الايام القادمة.

وفي مساء يوم الخميس الثامن عشر من مارس أفرجت السلطات السعودية عن الكاتب نجيب الخنيزي، فيما رفض كل من الدكتور متروك الفالح والدكتور توفيق القصير والدكتور عبد الله الحامد والاستاذ علي الدميني اجراءات الاعتقال وطالبوا باللجوء الى القضاء وتعيين محامين لهم للمرافعة ضد اجراءات الاعتقال التعسفي التي اتبعتها وزارة الداخلية بحقهم. في المقابل، تمسّكت الاخيرة بموقفها على انتزاع تعهدات خطيّة من المعتقلين بعدم مزاولة أي نشاط سياسي اصلاحي غير مصرّح له من قبل الدولة، وعدم المساهمة في أية تنظيمات غير مرّخصة من قبل الحكومة، أو حتى مجرد التوقيع على بيانات إصلاحية تصطدم مع السلطة مباشرة، أو تشكك في أهليتها في الإصلاح.

وقد نفى وزير الداخلية الأمير نايف في السابع والعشرين من مارس ما تردد من أنباء حول ضغوط خارجية تعرّضت لها الحكومة السعودية لاطلاق سراح عدد من الاصلاحيين وقال بأنه (لا صحة إطلاقا لما أثير في بعض وسائل الإعلام وشبكة الإنترنت عن أن إطلاق سراح هؤلاء (..) كان لضغوط خارجية)، مؤكداً (أن الإفراج عن هؤلاء الأشخاص كان قرار اداخلياً لا علاقة له بأي تأثير خارجي مطلقا ..).

وفي التاسع والعشرين من مارس أفرجت السلطات السعودية عن كل من الدكتور توفيق القصير والمحامي سليمان الرشودي. وقال القصير والرشودي إنهما لم يتعهدا بوقف نشاطاتهما المؤيدة للإصلاحات لكنهما تعهدا بالتنسيق مع القيادة السعودية وتوجيه البيانات لها. وأكد القصير أنه أفرج عنه وزميله بعد أن برئا من أي تهمة، وأشار إلى أن السلطات طلبت منهما توجيه البيانات بشأن الإصلاحات إلى (ولي الأمر فقط)، موضحاً أنهما أكدا للسلطات المعنية أن هدفهما الإصلاح، وإذا كان ذلك يتحقق من خلال إرسال البيانات للقيادة فإنه لا مانع للإصلاحيين. من جانبه أكد الرشودي استمرار المطالبة بالإصلاح وبالدستور وبفصل السلطات في المملكة أي بأن تصبح ملكية دستورية تتماشى مع ظروف البلاد والشريعة الإسلامية. وأوضح الرشودي أنه وزملاءه الناشطين شعروا ومازالوا يشعرون بأن القيادة تشاركهم الشعور بضرورة الإصلاح. وقد زعمت بعض المصادر بأن القصير والرشودي عرضا على هيئة التحقيق والادعاء العام حيث ثبت عدم كفاية الادلة لاعتقالهما على ذمة التحقيق.

وفي الثلاثين من مارس أفرجت السلطات السعودية عن الداعية الاصلاحي البارز المحامي محمد سعيد الطيب، دون معرفة الاسباب التي دعت للافراج عنه، فيما زعمت بعض المصادر المقربة من وزارة الداخلية الى أن الطيب وقّع على تعهد يقضي بعدم المشاركة في كتابة أو التوقيع على بيانات، أو الحديث إلى وسائل الإعلام المحلية والأجنبية بما يمس قضايا الشأن المحلي سلباً. وكان إطلاق سراح الاستاذ الطيب قد اعتبر مؤشراً على احتمال الافراج عن الثلاثة الباقين: الدكتور متروك الفالح، والدكتور عبد الله الحامد، والاستاذ علي الدميني. وتجدر الاشارة الى أن الثلاثة كانوا ضمن ١١٦ ناشطا وقّعوا عريضة وجهوها في ديسمبر/ كانون الأول إلى كبار مسؤولي المملكة دعوا فيها إلى تحويل السعودية إلى ملكية دستورية.

أخطاء التيار الاصلاحي أم حكومة غير مأمونة

محمد الهويمل

ليس هناك من يتردد في إدانة الاعتقال التعسفي الذي أقدمت عليه وزارة الداخلية بحق مجموعة من رجال الاصلاح، مع استثناء بعض الاقلام الضعيفة المحسوبة على الجهاز الدعائي للسلطة.. وليس هناك أيضاً من يزايد على وطنية ونزاهة من إقتادهم رجال المباحث الى سجن عليشه في السادس عشر من مارس الماضي، بإستثناء الغريم الوحيد، اي السلطة التي رأت فيهم غير ذلك لغاية في نفسها. وبكلمة اخرى، فإن الاعتقالات التي جرت في السادس عشر من مارس الماضي يعد عملاً غير قانوني وتعسفي وانتهاك صارخ لحقوق الانسان وحرية التعبير.

إن ما سنحاول في هذه المساحة النقاش حوله هو قراءة الفعل الاصلاحي منذ يناير ٢٠٠٣ وحتى لحظة اعتقال رموز التيار الاصلاحي، بغرض الاجابة على السؤال التالي: هل أصاب أم أخطأ التيار الاصلاحي في تجربة النضال السلمي على جبهة الاصلاح السياسي؟

للاجابة عن السؤال يجدر بنا استكشاف ملامح تجربة العمل الاصلاحي منذ بدايتهاا قبل أكثر من عام، كونها تختزن بداخلها الكثير من الدلالات. فمنذ اللقاءات الاولى لممثلين عن الطيف السياسي الوطني في البلاد، كان ثمة توافق ضمني بينهم على تصوّرات عامة حول طبيعة الازمة الشاملة التي تشهدها الدولة وخيارات الحل الأمثل للخروج منها. وكان الاحساس المشترك لدى مجموعات سياسية متنوعة التوجهات الايديولوجية والاجتماعية نابعاً بدرجة أساسية من فهم عميق لمسيرة التدهور في الاوضاع الاقتصادية والسياسية والامنية، وهو الدافع الرئيسي وراء التقاء مجموعة من دعاة الاصلاح من مختلف المناطق والتيارات الفكرية والسياسية على أرضية مشتركة لغرض الدفع بإتجاه الاصلاح الشامل والفوري. وكان لدى جميع أفراد المجموعة الاصلاحية قناعة تامة بأن تعميم الاحساس المشترك بالخطر من إنعكاسات الازمة الشاملة ضروري لفعل التدافع الجماعي نحو الاصلاح والنهوض الشامل لوقف مسيرة التدهور في الاوضاع الداخلية. وهي ذات القناعة التي جعلت تحركات دعاة الاصلاح ذات ملامح محددة يمكن تسليط الضوء عليها على النحو التالي:

- العلنية المفرطة: وكانت هذه من أبرز ملامح العمل الاصلاحي الداخلي، فقد توسّل دعاة الاصلاح بالشفافية التامة في مجمل نشاطهم الاصلاحي، ولم تكن السلطات الامنية بحاجة الى بذل مزيد من الجهد من أجل مراقبة تحركات دعاة الاصلاح ومعرفة تفاصيل ما يجري في اللقاءات التي كانوا يعقدونها، ويدلّ على ذلك تسرّب كثير من المعلومات من داخل اللقاءات الى بعض المواقع الصحفية ومنتديات الانترنت، بل نجح بعضهم في افشاء سر بعض العرائض قبل وصولها الى القيادة السياسية في البلاد، كما حصل بالنسبة لعريضة (الاصلاح الدستوري أولاً) واللقاء الذي عقد في فندق الفهد كروان بالرياض، حيث نقلت مواقع اعلامية على الشبكة تفاصيل دقيقة حول النقاشات الدائرة داخل اللقاء.

قد يقال بأن طبيعة التيار الاصلاحي بما يضم بداخله من قوى سياسية متنوعة تجعل من العمل السري أمراً متعذّراً، وبالتالي فإن ما يتسرّب من معلومات ناشئ عن قصور ذاتي في التيار الاصلاحي وليس قراراً إرادياً. وقد يرد على ذلك ببساطة، أن العمل السري لو أريد له أن يكون خياراً لدى التيار الاصلاحي لأمكن اللجوء اليه بخاصة في وقت انشغال الدولة بمواجهة جماعات العنف، فقد كانت البؤرة النشطة في التيار الاصلاحي قادرة على ضبط ايقاعها على المسرح السياسي المفتوح بطريقة تجعل من اكتشاف تحركها صعباً، فأفراد التيار هم من ذوي تجارب حزبية وبينهم من لديه خبرة طويلة في العمل السري.

نعم قد يعاب على التيار الاصلاحي أنه أفرط في علانيته الى حد كشف نقاط الضعف والخلافات الحاصلة خلال الاجتماعات وهو ما مكّن الاجهزة الأمنية من استغلالها بطريقة ابتزازية كما حصل في اللقاء الذي جمع الامير نايف مع عدد من الموقّعين على عريضة (الاصلاح الدستوري أولاً). يبقى القول بأن ردود فعل سلبية ستنجم عن طريقة تعاطي السلطة مع علنية التيار الاصلاحي، ولعل أهم رد فعل هو أن السلطة لا تفرّق بين من يصرّح برأيه بطريقة واضحة ومكشوفة وسلمية وبين من يلوذ بوسائل سرية للتعبير عن موقفه وتحقيق أهدافه.. وهي بذلك تدفع كثيرين الى تبني أسلوب سري في العمل السياسي حين تكون أضرار العلنية أشد من السرية، وحين يكون الافصاح عن الرأي أخطر من توزيع المنشورات السرية على نطاق واسع.

- توحّد الوسيلة: تمسّك التيار الاصلاحي بكافة أطيافه بوسيلة العرائض باعتبارها خياراً استراتيجياً وحيداً في التجاذب بينه وبين السلطة، أملاً في أن تحقق العرائض ما تأمله الغالبية العظمى من الشعب.. فكانت العرائض وسيلة للتعبير الاقصى عن المطلب الاصلاحي، ولربما أوحى رد الفعل الأولي - والايجابي في ظاهره - لدى القيادة السياسية الممثلة في ولي العهد الأمير عبد الله بأن (العريضة) وسيلة الدفع الوحيدة والنهائية لعجلة الاصلاح، وهذا ما شجّع التيار الاصلاحي على التمسك بخيار رفع العرائض حتى اللحظات الأخيرة، أي حتى لحظة إيقاف دينامو التيار الاصلاحي باعتقال رجال الاصلاح. وسيلة العرائض كانت ضرورية لتوحيد صف التيار الاصلاحي وتجميعه في نشاط مشترك، ويعبّر عن وجهات نظرهم

واجماعهم على المطلب الاصلاحي، ولكن الاصرار على استعمال العريضة كخيار نهائي قد قلّص مساحة المناورة الى أقصى حدودها، بخاصة حين تكون الاستجابة من جانب القيادة السياسية سلبيّة كما هو الحال حتى الآن. وباستثناء الظهور المتقطع في وسائل الاعلام الخارجية، برغم القيود الصارمة التي تفرضها بعض القنوات الفضائية على ظهور شخصيات إصلاحية، وهكذا الاتصالات التي يجريها مسؤولو الجهاز الأمني مع هذه الشخصيات لابلاغها رسائل تحذير من الظهور في الوسائل الاعلامية الخارجية، فإن (العرائض) ظلت قناة التواصل والتجاذب بين التيار الاصلاحي والسلطة، الأمر الذي مكّن الاخيرة من احباط مفعولها واخماد تأثيرها باعتقال الفئة الفاعلة في التيار الاصلاحي، كونها تقف وراء كتابة العرائض ومتابعة انتشار وتحصيل التوقيعات عليها.

ـ الجمهور الغائب: ظل النشاط الاصلاحي منذ انطلاقته في يناير من العام الماضي محصوراً بصورة شبه كاملة في نطاق النخبة المثقفة والسياسية. وكان العزم منعقداً لدى أغلب أفراد النخبة على استثناء الجمهور في هذه المرحلة ـ على الاقل ـ من الدخول الى معترك العملية الاصلاحية، وذلك لسببين أساسيين: الأول أن النخبة كغيرها من النخب السياسية والفكرية في الوطن العربي ظلت معزولة عزلة طوعية في أحيان كثيرة، بفعل انعدام لغة التخاطب من جهة، وغياب القنوات الحرة التي تسمح بتواصل النخبة بالجمهور ثانياً، وانعدام الحياة الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني التي من شأنها اشراك الجمهور في الهموم العامة والتطلعات المشتركة بينهما ثالثاً، ورابعاً غياب المشروع السياسي والفكري لدى النخبة. والسبب الآخر: أن النخبة الاصلاحية كانت ترى نفسها أقدر على ادارة عملية التجاذب مع السلطة دون حاجة للاستعانة بالجمهور، ولربما يضاف الى ذلك رغبة النخبة في توفير تطمينات كافية لدى أهل الحكم وعدم إثارة الذعر في نفوسه من خلال الاستقواء بالجمهور في عملية قد تفلت عن نطاق السيطرة، أو قد يكون التيار الاصلاحي على غير قناعة بأن الجمهور مؤهل بصورة كافية للدخول في المعترك السياسي الداخلي.

وعلى أية حال، شعر التيار الاصلاحي بالعجز حيال المظاهرات التي جرت في الرياض وبعض أجزاء من المنطقة الوسطى والشمالية، حيث بدا وكأن التيار الاصلاحي فقد ما يعتقده السلاح الأمضى في الساحة السياسية الداخلية، أي العرائض، وقد نبّهت المظاهرات تلك الى أن الجمهور بات جاهزاً للعب دور في التغيير السياسي. وقد تكون عريضتا (الى القيادة والشعب) و (من أجل الوطن) محاولة استدراكية متأخرة لاشراك الجمهور في عملية الدفع نحو الاصلاح السياسي.

وبرغم ذلك، فقد بقي دور الجمهور في النشاط الاصلاحي محدوداً للغاية إن لم يكن غائباً، مما أفقد التيار الاصلاحي السند الشعبي الفعلي، في وقت كان بالامكان توظيفه في مثل حادث الاعتقالات، وبنفس القدر فإن غياب الغطاء الشعبي وفّر للسلطة فرصة تطويق التيار دون حساب للعواقب المترتبة على اعتقال رجال الاصلاح.

ـ الدور الخارجي: بالرغم من الحساسية المفرطة التي يفرضها الكلام عن دور خارجي لتيار اصلاحي يرى بأن الداخل خياره الاستراتيجي، لكونه يمثل ساحة العمل الفعلي والواقعي للتغيير، اضافة الى ما يترجمه من نزاهة للذات قبالة الاتهامات الافتراضية التي تلجأ اليها الانظمة الديكتاتورية في التعامل مع خصومها الداخليين، أقول بالرغم من ذلك فإن التيار الاصلاحي كان بحاجة الى وجه خارجي ورسالة واضحة للعالم.

كان من الضروري أن يخرج ممثلون عن التيار الاصلاحي لشرح وجهة نظرهم في الاصلاح السياسي المقترح للحكومات الغربية والمنظمات الدولية المضطلعة بمراقبة أوضاع الشرق الاوسط والتي تلعب دوراً فاعلاً في التأثير على سياسات الدول الغربية. ونشير هنا الى أن العائلة المالكة قد أفادت كثيراً في حملة علاقات عامة واسعة النطاق في أوروبا والولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من أجل تحسين صورتها في الخارج، وقد تضمنت حملة علاقاتها تشويهاً للقوى السياسية الوطنية والدينية المعتدلة، فقد نقلت رسالة الى الغرب بأن البديل القادم سيكون خصماً لدوداً للغرب وسيؤدي وصوله للسلطة الى ضرب المصالح الاستراتيجية للغرب في المنطقة، يؤكد ذلك صدور بيانات من المثقفين السعوديين تستنكر التدخل الاجنبي في الشأن الداخلي لبلدهم. وكانت البيانات تلك تصل الى مسؤولين في الحكومات الغربية وفي بعض الاحيان تقوم الحكومة السعودية بإيصال هذه البيانات من أجل ثني تلك الحكومات عن دعم التوجهات الاصلاحية في الداخل.

ـ الالتحام بين الدعوة الى الوطن المشترك والدعوة المبطّنة للاصطفاف خلف العائلة المالكة: منذ صدور العريضة الاولى كان التيار الاصلاحي أول من حمل لواء الوطن المشترك مشفوعاً بدعوة مبطّنة للاصطفاف خلف العائلة المالكة في مواجهة التحديات الداخلية وبخاصة ظاهرتي العنف والدعوات الانفصالية. إن ظاهر الدعوة الى وطن للجميع تبدو في غاية الاهمية في وقت تشهد المنطقة أحاديث عن اعادة رسم لخارطة الشرق الأوسط بما تشتمل على ازالة أو ضم بعض الدول، ولكن في الوقت نفسه حققت هذه الدعوة اصطفافاً مجانياً وغير مشروط للعائلة المالكة، وجعلها في مأمن من تقديم أي التزام مقابل هذا الموقف الوطني. لقد كثر الكلام عن (الوحدة الوطنية) والتمسك بالقيادة السياسية لهذا البلد لدرجة جرى معه إهمال متطلبات الحفاظ على الوحدة الوطنية والولاء للقيادة السياسية، أي تحقيق العدل والمساواة والشراكة الشعبية والتمثيل المتكافىء في الجهاز الاداري للدولة وتحقيق الاندماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إن الموازنة الدقيقة بين الطرح الوطني كواجب والتزام سياسي واخلاقي وايديولوجي كانت تتطلب شرطاً مقابلاً يتوقف عليه موقف العائلة المالكة .

ـ الافراط في نبذ جماعات العنف وتبرئة ساحة مصادر تغذيتها والمسؤول عنها وبخاصة العائلة المالكة.. وبصراحة فقد تحوّل التيار الاصلاحي الى أحد الاسلحة التي حاربت بها العائلة المالكة ضد جماعات العنف، ولكن حين خلصت من مهمتها في تصفية الجزء الأكبر من مشكلة العنف، قررت ودون تردد ضرب التيار الاصلاحي، ولربما لم يتنبّه الاخير الى هذه الغيلة المبيّتة رغم التجارب السابقة المماثلة.

في الموقف الأميركي من الإعتقالات

عبد الله المسلم

اعتقد كثيرون أن الولايات المتحدة ستكون غاضبة من الإعتقالات التي تعرّض لها الإصلاحيون في المملكة. فأميركا وعلى لسان مسؤوليها كافة وفي مقدمتهم الرئيس الأميركي بوش قال أنه سيقف خلف الإصلاحيين في منطقة الشرق الأوسط، والسبب الآخر هو الإعتقاد بأن الولايات المتحدة جادّة في تطبيق الإصلاحات خاصة في السعودية بسبب أن الأخيرة تحوّلت الى مفرخة للعنف وتصديره للخارج الأميركي والغربي، وبالتالي لا يوجد حلّ للعنف الذي يساهم فيه السعوديون إلا عبر إحداث إصلاحات في المصدر أي في السعودية نفسها.

غير ان رد الفعل الأميركي كان باهتاً بنظر البعض. ولكن هذا لا يعني أن موضوع الإصلاح وما جرى لن يستخدم ضد الأمراء السعوديين في الوقت المناسب. ولعل وزارة الخارجية الأميركية تدرك بأنه ليس في صالح الإدارة والرئيس بوش فتح معركة مع السعوديين قبيل بضعة أشهر عن الإنتخابات، لأن ذلك يكشف فشلاً في السياسة الأميركية تجاه الحلفاء القدامى للإدارة، ويفتح الطريق للمرشح الديمقراطي لاستغلال الموقف في صالحه ضمن الحملة الإنتخابية.

الأمر المؤكد، هو أن الولايات المتحدة لم تكن تنظر الى الإصلاحيين المعتقلين بعين ملؤها الرضا، فهم يتبنون إيديولوجيات ومواقف تتعارض في الصميم مع الأميركيين، وبالتالي فهم ليسوا خيار أميركا الرابح، ولا رجالها المنتظرون! والأمر المؤكد الآخر، أن الأميركيين لم يجدوا حتى الآن بديلاً أفضل من العائلة المالكة يمكن أن تخدم مصالحها في السعودية وفي المنطقة. وهذا الإدعاء يكرره الأمراء السعوديون ورجال علاقاتهم العامة في كل العواصم الغربية، خاصة واشنطن. والأمر المؤكد الثالث، أن مصداقية الولايات المتحدة بين المواطنين السعوديين هي في الأساس ضئيلة للغاية، وسيكون موقفها الأخير تأكيداً جديداً على أن الأميركيين لا يهمهم الإصلاح في السعودية، أو أنه على أقل التقادير، ليس في قائمة أجندتهم السياسية، وأنهم سيبتزون العائلة المالكة ـ برفع راية التغيير وحقوق الإنسان ـ على الصعد الإقتصادية والسياسية كلما احتاجوا اليها. وإذا كان هناك من متفائل، فإن الولايات المتحدة ستمارس المزيد من الضغط على الأمراء بعيد الإنتخابات القادمة.

الموقف الأميركي الملتبس تجاه الإعتقالات في السعودية يطرح عدّة أسئلة: هل الولايات المتحدة مستعدة للضغط على الأمراء السعوديين لإطلاق سراح المعتقلين والمضي بالعملية الإصلاحية الى نهايتها؟ هل كانت إدانة الخارجية للإعتقالات باهتة ضعيفة؟ وهل العائلة المالكة لا تعير فعلاً أي أهمية للضغط الأميركي بهذا الشأن؟

الموقف الأميركي من الإعتقالات جاء بعد يوم من وقوعها، أي في السابع عشر من مارس الماضي، حيث أعلن آدم إيرلي، مساعد المتحدث بإسم الخارجية الأميركي، عن أسف حكومته لقيام السلطات السعودية باعتقال ناشطين إصلاحيين، وأضاف بـ (ان هذه الاعتقالات مخيبة كثيرا للآمال وتشكل خطوة الى الوراء) بعد المبادرات الاخيرة التي اعلنت عنها الرياض لتوسيع مشاركة مواطنيها وتسهيل تشكيل منظمات دفاع عن حقوق الانسان او الاعلان عن انتخابات بلدية. في حين قال متحدث حكومي رسمي كبير أن الإدارة الأميركية تشعر بالقلق جدا لرؤية عدد من الاشخاص يدعمون بشكل سلمي اصلاحات في العربية السعودية يعتقلون ويسجنون.

في ذات اليوم كانت وكالة الأنباء السعودية الرسمية تنقل تصريحاً أدلى به مصدر مسؤول في وزارة الداخلية، اعترف فيه (بتوقيف عدد محدود من الاشخاص للتحقيق معهم فيما نسب اليهم من اصدار بيانات لا تخدم وحدة الوطن وتماسك المجتمع القائم على الشريعة الإسلامية).

لم يكن أمام الحكومة السعودية التي توقّعت رد الفعل الأميركي، إلا أن تعترض عليه، حفاظاً على ماء الوجه أمام مواطنيها، فصرح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية في ١٨ مارس بالقول: (أصبنا بخيبة أمل إزاء ما جاء في البيان الصادر من وزارة الخارجية الأمريكية حول اعتقال المملكة لعدد من المواطنين بسبب تورطهم في أعمال تحريض واستخدام أسماء لأشخاص معروفين وذوي سمعة دون أخذ موافقتهم وذلك لإثارة البلبلة في وقت أحوج ما تكون فيه البلاد فيه للرؤية الواضحة والوحدة

الوطنية وتتعرض فيه لهجمات من الإرهابيين). وأضاف المصدر أنه (كان من الأجدى أن تلجأ وزارة الخارجية الأمريكية للتشاور معنا لمعرفة الحقائق المحيطة بالموضوع قبل الإدلاء بتصريح الناطق الرسمي بإسمها، هذا علاوة على أن حكومة المملكة تعتبر الموضوع شأنا أمنيا داخليا وإجراء يتعلق بحفظ الأمن ومصلحة المواطن ويخص المملكة وحدها).

التصريح السعودي هذا رغم مظهره الخشن، لا يعني ان الحكومة السعودية تريد التصعيد، ولا يعني أنها لن تلقي بالاً للموقف الأميركي، كما لا يعني الموقف الأميركي الباهت - بنظر البعض - أنه لن يؤثر على الأمراء السعوديين ويدعوهم لإعادة النظر في الموضوع، نظراً لما له من انعكاسات سلبية على سمعة الحكومة السعودية في الإدارة الأميركية ولدى الرأي العام المحلي.

في الحقيقة إن الحكومة السعودية أرادت ان تستفيد من الموقف الأميركي للإساءة الى دعاة الإصلاح، ولإشعار المواطن بأن أميركا تقف معهم ضد وطنهم!!، ولتقول لهم وللرأي العام العربي، أن العائلة المالكة ليست كما يروج البعض (عميلة) أو (متواطئة) مع الأميركيين في سياساتهم. تريد الحكومة السعودية اصطفافاً داخلياً وخارجياً باعتبارها تنافح عن سيادتها واستقلالها، بالظهور بمظهر الجاد غير المساوم، والإستفادة بحد أقصى من الموقف الأميركي لجذب التعاطف الشعبي، كما قال الأمير سلطان ذات مرّة، بأن العائلة المالكة تكسب شعبياً بقدر ما تشن أميركا من حملات عليها. إن المراهنة على المزاج الشعبي في هذا الأمر صحيح، ولكن ضمن حدود. فالحكومة السعودية غير مستعدة للمجازفة بعلاقاتها مع الغرب وسمعتها فيه. وهي غير مستعدة للظهور بمظهر المعادي للغرب وأميركا على وجه الخصوص لما في ذلك من آثار سياسية تنعكس على الوضع الداخلي، الذي قد يميل الى مطالبة السلطات بالمزيد من المواقف الحازمة!

وحين زار وزير الخارجية الأميركي كولن باول الرياض، في ٢٠٠٤/٣/١٩، ناقش موضوع الإعتقالات مع ولي العهد، مع أن وزير الداخلية زعم بأن ذلك لم يحدث، في حين أكد باول ذلك بقوله علناً: (لقد أجرينا مباحثات مع ولي العهد ووزير الخارجية حول هذا الموضوع وأعربت عن قلقنا تجاه الامر، وليس لدي علم بعددهم ولكن عدداً قليلا منهم قد أطلق سراحه). وحاول باول أن لا يبدو - في مؤتمره الصحافي - ناقداً للموقف السعودي، ولكنه كشف عن أن الحكومة السعودية وعدت بإطلاق سراح المعتقلين. نص ما قاله باول: (بالنسبة للبيان الذي أصدرناه في واشنطن والمحادثات التي أجريتها مع وزير الخارجية فان لدينا قلقاً بشأن أناس حاولوا التعبير عن وجهات نظرهم على نحو صريح وديمقراطي، وقد بحثنا هذا الامر وكان لنا مناقشات صريحه وواضحه في هذا الموضوع، وان عدداً من الموقوفين سوف يتم إطلاق سراحهم، وما تبقى منهم سوف نرى ما سيتم بشأنهم في الأيام القادمة). من جهته حاول وزير الخارجية السعودي أن لا يبدو ناقداً شديداً للولايات المتحدة، واعترف ضمنياً بحقها في مناقشة الموضوع، وهو يعني ضمناً التدخل الخارجي في شأن سعودي داخلي. قال: (الاعتقالات التي حدثت مؤخراً هي شأن داخلي محض يخص السعودية وحدها. وفي الوقت الذي يعمل فيه الجميع نحو الوحدة ورؤية واضحة بالذات في الوقت الذي نواجه فيه تهديداً إرهابياً، فإنه ليس هذا الوقت الذي يتم فيه مثل هذا الامر وفعلوا ذلك باستخدام أسماء اشخاص مرموقين ومحترمين من الذين رفضوا بشدة هذا الامر وقرروا إثارة الموضوع على نحو قانوني إعتراضا على تضمين اسمائهم في بيان، اذ ليس لديهم الحق في ذلك وطلب من هؤلاء الناس المثول للاستجواب واستجوبنا الذين وعدوا بعدم استخدام أسماء اخرين وهؤلاء اطلق سراحهم فوراً، أما الذين رفضوا فسيتم تحويلهم الى المحكمة الشرعية لنرى ما سيتم بشأنهم ويعتبر هذا امرا داخليا وهذا ما ابلغنا به صديقنا).

ملخص القول هنا، أن موقف الولايات المتحدة، وإن بدا هادئاً، فإنه لم يكن في جوهره ضعيفاً، وكان له أثر في إطلاق سراح بعض المعتقلين، ولكن نايف صرح بأن ذلك لم يكن يمثل استجابة للضغوط الخارجية. وبديهي ان بقاء المعتقلين في السجن لمدة أطول لن يكون في صالح العلاقات السعودية الأميركية، ومن الأجدى للحكومة أن تبحث لها عن وسيلة ما للتخلص من المشكلة، حتى لا تظهر بمظهر الذي لا يريد الإصلاحات سواء جاءت بضغط داخلي أو خارجي، وحتى لا تستخدم الإعتقالات ضدّها في حال أضعفت رؤية وزارة الخارجية الأميركية مقابل الجناح المشتدد في البيت الأبيض والذي يريد استخدام العصا الغليظة ضد الأمراء.

فاقع لونها

قنابل وزير الدفاع (الإصلاحية)

في مؤتمر صحافي عقد يوم ٢٠٠٤/٣/٢١، قال وزير الدفاع الأمير سلطان بن عبد العزيز أن الحكومة السعودية قضت على ٨٠٪ من الإرهابيين، ولعلّ هذا يفسّر الإنسياق السعودي في مواجهة دعاة الإصلاح بعد أن أطاحت برموز العنف، ولو مؤقتاً. وبدا الأمير سلطان وكأنه متحدث بإسم جمعية حقوق الإنسان الوطنية، وكأنه يريد أن يزيد في تأكيد أنها خرجت من عباءة وزارة الداخلية والقسم القانوني في رئاسة مجلس الوزراء (د. مطلب النفيسة).

عن الإعتقالات اتهم الأمير سلطان المعتقلين بأنهم (تمردوا على آبائهم وعلى وطنهم، ونحن معهم على خلاف وبيننا شريعة الله ومن التزم ووقف عند حده ونظر إلى دينه ومواطنيه وأمن البلاد وعدم مساعدة الإرهاب والأجنبي الضال، وأن من يلتزم بذلك ويدافع عن وطنه ودينه فلن يحمل نفسه الشر)! موضحا أنه قد (خرج منهم ٥ أشخاص والباقون يهديهم الله ليلتزموا بما أمرهم الله في دينهم ودنياهم، أما من عصى وتمرد فمرده إلى الشريعة). وحين سئل عن دور جمعية حقوق الإنسان الوطنية للدفاع عنهم، رفض أن تتدخل الجمعية، لأنها (لم توجد لتساند الظالم على نفسه، بل بنيت للدفاع عن المظلوم)!

وأكد الأمير سلطان في تصريحاته أنه لا نيّة للإصلاح ولا للإستجابة للضغوط الداخلية أو الخارجية بهذا الشأن. فعن مشروع الشرق الأوسط الكبير قال (إنه مشروع ودي وفكري وغير إلزامي يأخذه من يريده، موضحا أن لكل بلد كيانه واحتياجاته، وأن أمريكا لم تفكر بفرض ذلك). وعن الإنتخابات قال إنه لن تكون هناك انتخابات لأن المجتمع السعودي جاهل. قال في جواب على سؤال انتخابات مجلس الشورى وإمكانية إنتخاب المرأة كعضو فيه: (لن تكون هناك انتخابات لإمكانية دخول من لا يقرأ ويكتب في العضوية، وأن الاختيار في المجلس يتم عبر اختيار الأفضل علما وأخلاقا وثقافة تصب في خدمة المواطن كل ٤ سنوات، وفي حال رؤية الشعب السعودي بأن وقتها قد حان، وهناك ما يدعو لذلك فسنحققه).

الليبرالي الراديكالي وحرق المراحل!

حمزة الحسن

تشير التهم التي وجهت للمعتقلين الإصلاحيين بأنهم كانوا متهورين في مطالبهم، يسعون الى حرق المراحل، والى القفز في الظلام دون الأخذ في الإعتبار الوضع الإجتماعي والسياسي المحلي بعين الإعتبار، ودون النظر الى أن ليس كل شرائح المجتمع قادرة على حثّ الخطى نحو الهدف. ويقول المنتقدون بأن الأهداف الإصلاحية كانت راديكالية غير متدرجة بتاتاً، ويسوق هؤلاء كدليل على ذلك طرح موضوع الملكية الدستورية كهدف، وهم يعلمون أن العائلة المالكة لا تستطيع أن تتقبله، وأن تصعيد المطالب قد يفضي الى إلغاء العملية الإصلاحية من أساسها.

وغير التسارع في الأهداف، يأخذ البعض على الإصلاحيين تسارع إصدار العرائض وتجييش الشارع للتوقيع عليها، فاعتبر ذلك وكأنه لي لذراع حكومة العائلة المالكة، وليس مطلباً سلمياً خالياً من مضامين الضغط والإكراه، وهذا ـ حسب هذا الرأي ـ شجّع الجناح المتشدد في العائلة المالكة لاستخدام القوّة في دفع المطالب الإصلاحية والتهديد بنسفها.

ومما يؤخذ على الإصلاحيين في هذا السياق أيضاً، اتهامهم بأنهم تجاوزوا ثوابت المجتمع في قيمه ومقدساته.

هذه الإتهامات ليست جديدة، بمعنى أنها كانت موجودة قبل الإعتقالات نفسها، وهي في مجملها لا تحمل الكثير من المصداقية. فهناك بعض الكتاب من حذّر الإصلاحيين من أن هناك جهات دينية وسياسية وهي وإن كانت تؤمن بالإصلاح ولا تخشاه (كما يقول كاتب المقال زياد الدريس ـ الوطن ٢٠٠٤/١/٢٥) إلا أنها تخشى من أن القطار لن يتوقف في محطاته المعتادة، بل سيمضي بأقصى سرعة نحو المجهول، الأمر الذي يعرّض الركاب جميعاً ـ وهم المواطنين ـ الى خطر خروجه عن خطّه. وقال الدريس إن المتطرفين الإصلاحيين يمنحون المتطرفين في الجانب الآخر ـ السلفي ـ الأدوات اللازمة والمبررات الكافية لكي يقفوا أمام الإصلاح، وذلك حين يتعدون على ثوابت الأمة في مقدساتها! ولكن الدريس وغيره ممن نسجوا على هذا الخط، لم يوضحوا أين تمّ تجاوز (المقدس) وأين كان (الإنتهاك)؟ خاصة وأننا حين كتب المقال كنا نشهد فترة خصب في العلاقة بين كل التيارات، وكان التيار الليبرالي بشتى أصنافه حتى الإسلامية مبتعداً عن نقاط الصدام ومحاور الإحتكاك.

وكان سليمان العقيلي، الكاتب في جريدة الوطن، قد حذّر هو الآخر الإصلاحيين في أكثر من مقال من تجاوز الخطوط الحمراء، وما يزعم من ثوابت سياسية ودينية، خشية على الإصلاح نفسه (الوطن ٢٠٠٤/١/١٨؛ و٢٠٠٣/١٢/٢٩). تلك التعليقات التي تكتب وتناقش لم توضح ما هي الخطوط الحمراء، وما هي الثوابت المنتهكة؟ فالسعوديون جميعاً ـ وفي غياب القوانين والأنظمة أو قلّتها في البلاد ـ تجعل كل فرد يرسم خطوطه الحمراء بنفسه، ويحدد ثوابته بنفسه، ولو سألنا أي شخص من الإصلاحيين أو غيرهم، بل لو سألنا وزير الداخلية نفسه وإخوته الأمراء: ما هي الخطوط الحمراء؟ لأعطانا كل واحدٍ منهم إجابة مختلفة.

فما يراه أحدنا خطاً أحمر وخطير، قد لا يراه الآخر كذلك، وما يعتقده أحد الإصلاحيين هدفاً مشروعاً قابلاً للتحقق، يراه زميله الآخر، هدفاً مستحيلاً. لا نستطيع اليوم أن نحدد على وجه اليقين الخطوط الحمر التي كان يجب أن تتكفل القوانين والأنظمة بتحديدها، ولا نستطيع أن نحدد درجة الراديكالية في التحليل أو الأهداف، بعيداً عن التشخيص الذاتي للأمور، طالما أن هناك مسائل لم تناقش في صلب القضية الوطنية. نعم يمكن القول أن هناك بعض الثوابت الكلية التزم بها الجميع: وهو ثابت العائلة المالكة على رأس السلطة، دون تحديد حجم صلاحياتها، وهناك ثابت الوحدة الوطنية، وهناك من جهة ثالثة ثابت (الدين) الذي يختلف في التفاصيل على حجم دوره في الحياة العامة.

هذه الثوابت الكلية لا تحل لنا إشكالية الخطوط الحمر، ولا تكشف لنا تفاصيل الثوابت المنتهكة، والقيم المنتقصة.

الشيء الوحيد الذي كانت المقالات وغيرها تشير إليه، يتعلق بالتحليل السياسي الأولي للنشاط الإصلاحي، وكل ذلك يمكن حصره في نصيحة واحدة: لا تستفزّوا التيار السلفي الرسمي، ولا تستفزّوا العائلة المالكة، فهذا يعني أن السلطة بأكملها ستتحول ضد مشروع الإصلاح إن رأى هؤلاء أن ما عليهم دفعه في الإصلاحات ليس ثمناً قليلاً!

هذه النصيحة، صحيحة بالنسبة للكثيرين، ولكننا كما يعلم القراء والمواطنون ندرك بأن نقداً واسعاً لنشاط التيار الديني كان مقدمة الحراك الإصلاحي. فالإستفزاز هو نتيجة طبيعية طالما أردنا مكافحة الفكر المتطرف والعنف الذي أنشب أظفاره في المجتمع، إن المؤسسة الدينية كما مجمل التيار السلفي لم يكن راضياً عن النقد الذي أذنت به السلطة السياسية في وسائل الإعلام إما بغرض التنوير أو بغرض التنفيس أو بغرض التنازل على حساب المؤسسة الدينية.

طبيعة الإصلاح تعني استفزازاً لصاحب المسؤولية وصانع القرار. الأخير هو من عليه أن يتحمّل النقد، وأن يقدّم التنازل. فما نشهده من تدهور على كافة الصعد الأمنية والسياسية والإجتماعية والثقافية والخدمية إنما كان نتيجة أخطائه. الإصلاح لا يكون إلا بنقد، وإلا بمواجهة فكرية وسياسية لا يستطيع الإصلاحي ولا صانع القرار التحكّم بمسارها بشكل دقيق.

ثم لا ننسَ هنا أمراً لا يدركه الكثيرون، وهو ان الحراك الإصلاحي، أتى بعد انحباس لمجاري المياه منذ تأسيس الدولة وقيامها قبل ثمانية عقود أو أقل، وهذا يعني أن ثقب الإبرة يمكن أن يتوسّع نتيجة تراكم المياه خلف السدود. لا تستطيع بعد أن حبست حرية التعبير دهراً، وبعد أن خرب الوضع ويكاد ينهار السقف على الجميع، أن تهدّئ الوضع وتستخدم (المساج) الإصلاحي! وإذا استطعت إقناع البعض بضبط الكتابات او الكلام، فإن الطيف الكبير من الرجال والنساء لا يكتمون ولا يدققون في الحساب، بل قد لا يكون التدقيق في الحساب من أساسه ممكناً أو حتى صحيحاً.

طبيعة الحركة الإصلاحية (تسارعية) تبدأ من نقطة ثم تتسارع. البعض يراها تسير بسرعة، كالأمراء والمشايخ! في حين يراها الطرف الآخر متباطئة، لا تتجاوب مع الحاجات القائمة ولا تشكل الإجابة السريعة والحاسمة للمشكلات المنتظرة. العملية الإصلاحية تشبه الطفل حين يبدأ خطواته الأولى؛ فهو لا يستطيع إلا أن يمشي ركضاً وإلا سقط! هذه سنّة الحياة وطبيعة الحركة السياسية.

من يتهم الإصلاحيين بحرق المراحل، عليهم أن يجيبوا: إذا كانت العملية الإصلاحية تدرّجية قبل الجميع أن تكون سلمية، فلماذا لم تضع الحكومة أجندتها للإصلاح التدرجي، وتركت الأمور عائمة ممطّطة تسيح على مسافة ألف ميل بل ألف عام؟ لماذا لم تحدد الوقت الذي ستستغرقه أجندة الإصلاح بعد أن تحدد ماهية الإصلاحات؟ لماذا لم نرَ خلال العامين أيّ بشائر أو دلائل على الإصلاح التدرّجي؟ ثم أين هي المراحل التي أحرقها

الإصلاحيون؟ كل ما نادوا به مجرد المطالبة، وكل ما جاء من السلطة هو الوعود! أي كلام في كلام!

نحن لم نتزحزح كثيراً عن المربع الأول حتى تكون هناك مراحل أُحرقت أو قُفز عليها!

نحن لم نحقق منجزاً واحداً خلال الأعوام الثلاثة الماضية، لا في الإقتصاد ولا في السياسة ولا في غيرهما!

حين خاطب ولي العهد المواطنين عبر شاشة التلفاز مؤكداً على مضي الإصلاحات، ومنددا بفئتي الداعين للجمود والمغالين في المطالب، اعتبر البعض ذلك إشارة الى ضيق من الأمير بالغلو من طرفيه، كما عبر هو عن ذلك.. ولكن أحداً لم يسأل أين ملامح الغلو الإصلاحي على أرض الواقع؟ فكلمة تخرج من هنا، أو تصريح من هناك، من قبل أفراد غير منظمين في إطار سياسي، لا يعني أن التيار العريض يقفز في الظلام. ولربما كان من الصحيح القول في التحليل، إن بطء الإصلاحات سرّعت بالمطالب الى أقصاها: (الملكية الدستورية) وهو مطلب وحق شرعي ومنطقي، إذ لم يخلق الله عائلة لتتحكم في العباد الى الأبد! وكان هناك رأي يقول بأن المطالب الكبيرة قد تدفع الأمراء للتنازل والقيام بخطوات ملموسة فيما يتعلق بالمطالب الأدنى، وهي المشاركة الشعبية عبر الإنتخابات لمجلس الشورى ووضع دستور وتوسيع هامش حرية التعبير وغير ذلك.

صحيح أن العائلة المالكة حاولت وقبل أن تظهر العريضة الأخيرة منع توقيعها، في محاولة ترويض واضحة، جرى ذلك لعبد العزيز القاسم ولتوفيق القصير ولمحمد سعيد الطيب، وغيرهم. بيد ان المشكلة أكبر من الأفراد، لتصل الى منهجية الإصلاح نفسه. فطالما ان لا خطوات على الأرض غير الوعود، وطالما أن خارطة الإصلاحات المنتظرة لم يتم القبول بها رسميا، ولم توضع لها أجندة، وطالما أن أمراء العائلة المالكة الكبار مختلفين في رؤيتهم تجاه التغيير، فإن موضوع أفراد -إصلاحيين- وقعوا أو لم يوقعوا ليس بقضية، طالما فالمشكلة باقية مزمنة وتولّد مشاكل أخرى في عملية تكاثر سريعة لم ينتبه لها الأمراء حتى الآن.

لا بدّ أن نشير هنا الى حقيقة كشفت عنها الإعتقالات، وهي أن الإتهامات (التي وجهت للإصلاحيين) أعلاه لم تكن سوى السبب الظاهري للمشكلة، بدليل أن الإعتقالات شملت أناساً لا علاقة لهم بالعريضة الدستورية التي شملت أقصى حدود المطالب (الملكية الدستورية) وهي جاءت من التيار الإسلامي المعتدل في مجمله. الإعتقالات تكشف على خلاف في (أصل) الموضوع، في عمقه وجوهره، وليس في كيفية التعبير عنه فحسب. ولربما استفاد الجناح المتشدد في العائلة المالكة من بعض الأخطاء الصغيرة والطبيعية لينقلب على وعود الإصلاح كليّاً.

توتر

إنتقام من الإصلاحيين أم من الذات؟

يبدو أن مجريات لقاء الأمير نايف مع بعض موقعي العريضة الدستورية كان لها دورٌ أساس في الإعتقالات الأخيرة. فما جرى أقنع وزير الداخلية بأن قمع الأصوات الإصلاحية بات ضرورة، ومن الواضح ونحن نحاول أن نرصد أسباب الإعتقالات، أن الأمير الوزير قد أخفى حنقه حين عجز عن الردّ والنقاش، فارتدّ يستخدم عضلاته ضد الإصلاحيين، حتى وإن كان ذلك يعني فيما يعنيه إضرار بالذات.

نستعيد هنا النقاش الذي دار في مكتب نايف وبطلبه يوم ٢٢ ديسمبر والذي كان آخر لقاء له مع الإصلاحيين قبل أن يعتقلهم، خاصة وأن بعض مادار عبر الوزير الأمير عن غضبه منه في اللقاء التالي الذي حدث بعد الإعتقالات في أواخر مارس الماضي والذي ننشر نصّه في هذا العدد.

وهذا ما حدث في لقاء ديسمبر.

اتصل مدير مكتب وزير الداخلية بمجموعة من الموقعين على العريضة الدستورية للقائه في مكتبه يوم ٢٠٠٣/١٢/٢٢، بغية تحذيرهم وتهديدهم، ولكنه ووجه بموقف صلب يتناسب مع حدّية الأمير نفسه.

حضر اللقاء بدعوة من نايف ١٨ عضواً تعاهدوا بأن لا يخذل أحدهم الآخر. وفي اللقاء قال نايف أن الأمير عبدالله مستاء من تقديم هذه المطالب الإصلاحية في هذا الوقت، فالدولة تواجه التهديدات من الداخل والخارج؛ وأضاف بأن هذه المطالب ما هي إلا مطالب الإمريكان وأنتم تحققون أهداف الأمريكان. وقال بالنسبة للملكية الدستورية أنها نظام غربي! وتساءل: أتريدون من الملك ان يملك ولا يحكم؟ لن يحدث هذا!. وبالنسبة للانتخابات رفضها جملة وتفصيلاً وقال: انظروا الى جميع الدول العربية التي فيها انتخابات، هل تعتقدون أنهم حققوا الديمقراطية؟ بالامكان التلاعب في الانتخابات لكننا لا نريد أن نضلل الناس! بعد ذلك وجه بعض الاتهامات للاستاذ محمد سعيد طيب بأنه اجتمع مع نائبة القنصل الأمريكي في جدة، وكذلك بأنه كان ناصرياً في الستينات، وكان يؤيد الناصريين الذين كانت طائراتهم تدك جنوب المملكة، وأنه سمّى ولده (عبد الناصر). ثم لمح بأن غالبية الحاضرين لهم سوابق وأنه يعلم عن كل واحد منهم.

بدأ الاستاذ الطيب بالحديث حيث انكر التهم الموجهة إليه بلغة حاسمة حاول أحد الحاضرين التخفيف منها، فرد عليه بأن يسكت لأنه يريد أن يدافع عن نفسه؛ وقال بأنه لم يطلب الاجتماع مع نائبة القنصل الأمريكي وإنما هي التي أصرت على الحضور لديوانيته. وقال بأن الحاضرين أسمعوها كلاماً قوياً بشأن موقف حكومتها تجاه الأوضاع في المنطقة لم تسمعه من الحكومات العربية ولا ممثليها. ثم قال بأن ناصريته قديمة وأنه سجن لسبع سنين ويطالب بالتعويض، وقال للأمير متهكماً: لم يبقَ إلا ان تتدخلوا في أسماء أبنائي!

ثم أعقبه الدكتور توفيق القصير بكلام مركز ويتشابه مع سابقه في الطرح وأن الموقعين على خطاب المطالب لا يسعون ليس للحصول على مكاسب سياسية أو غيرها وإنما للحفاظ علي وحدة الدولة وحماية قيادتها وحماية حقوق أفراد المجتمع والمشاركة الشعبية وإصلاح الفساد المستشري في مؤسسات الدولة والتي قد تؤدي إلى انهيار الأوضاع وتعجز الحكومة والمجتمع عن إصلاح ذلك.

أما الدكتور عبدالله الحامد، فوضع النقاط على الحروف، وبين بعض أنواع الفساد في القضاء وضياع المال العام ونهب الأراضي والفتاوي التي تصدر عند الطلب. وأضاف إنه أحد المظلومين من أعضاء اللجنة التي قامت بتكوين لجنة حقوق الإنسان القديمة والتي من أسبابها طرد من عمله وسجن ظلماً، وبعد عشر سنوات وعدت الدولة بتشكيل لجنتين لحقوق الإنسان. وتابع: ما أخشاه أن هذه المطالب التي تقدمنا بها الآن والتي ترفضونها سوف (تفرض) عليكم بعد فترة وتقومون بتنفيذها. وتابع: إننا من خلال مطالبنا هذه نحاول الحفاظ على الكرسي الذي تجلس عليه، ليس حباً في شخصكم، ولكن حفاظاً على الوحدة الوطنية والكيان الذي يجمعنا.

وأخيراً فجر الدكتور متروك الفالح عدداً من القنابل ومن بين ما قاله: إن الموقعين لا يهتمون بالتهديد بالسجن، فرد نايف بأنك تريد أن تسجن، فقال إن كان هذا حلّكم للأوضاع فمرحباً به!

ردّاً على سعود الفيصل:

ولكن نحن بحاجة لشهادة حسن السيرة والسلوك

مازن عبدالرزاق بليلة

أكد الأمير سعود الفيصل أن قيام السعودية بعملية الإصلاح ينبع من تلمس حاجات الشعب وتلبية لطموحات القيادة في تحسين أداء الحكومة ليتماشى مع طموحات الشعب قائلا (إن السعودية لا تسعى إلى شهادة حسن سيرة وسلوك من أحد). مضيفا (نحن نسعى لإصلاحات من الداخل لتتوافق مع الحاجات الحقيقية للمواطنين)، مؤكدا أن (الإصلاح يتوقف على ما هو ممكن تحقيقه في سبيل تعزيز الوحدة الوطنية).

الخبر نشرته (الوطن)، الأسبوع الماضي، إبان زيارة كولن باول للرياض، وسوف أتبوأ موقف موظفي الدولة في التمسك بحرفية متطلبات ومسوغات القبول الدولي، وهي شهادة حسن السيرة والسلوك، التي لا يريد وزراء الخارجية أن يطلبوها، ونحن المواطنين بحاجة لها، فقد استمر تعالي النظام العراقي ضد النصائح الدولية، وقال إنه لا يحتاج إلى تصحيح أو تقويم من أحد، فاضطر إلى مغادرة بلاده مصفّداً بالأغلال والحديد، وكلف شعبه ودولته الدماء والأرواح والثروات دون أن يجد من يترحم عليه، وسرعان ما بادرت ليبيا للانصياع للإرادة الدولية، لتستسلم سلمياً وتسلم ملف أسلحة الدمار الشامل للغرب، وتفتح كل أسرارها وملفاتها لهم، وتعوض ضحايا الطائرات المنكوبة ملايين مضاعفة من أموال الشعب الليبي، وهي تقول هل من مزيد؟ وإيران أعلنت براءتها من الملف النووي، وأعلنت أنها ستعلق هذه الأبحاث، والباكستان أطاحت بأبي القنبلة النووية لإرضاء الغرب، كل ذلك بسبب قولهم إننا لا نحتاج لشهادة حسن سيرة وسلوك من أحد.

إذا كان الوزراء أو الساسة لا يحتاجون إليها، فنحن كمواطنين نشعر أننا بحاجة ماسة إليها، ونتمنى أن نحصل عليها، فحسن السيرة والسلوك الدولي شهادة تنفع المواطنين ولا تضر بالساسة ولا الوزراء ومن في حكمهم، بل هي من المسوغات الضرورية لنا للانضمام للمجتمع الدولي:

سياحياً نحن بحاجة لهذه الشهادة، وبشدة، فقد أهدرت كرامة المواطنين المسافرين إلى الولايات المتحدة، والدول الغربية بعد أحداث ٩/١١، وكنا ندخل العديد من الدول بدون تأشيرة، واليوم نحن بحاجة للبصم بالأصابع كالمجرمين لدخول كثير من الدول، وبعد حملات الإرهاب التي يقودها الشباب السعودي الذي يكفر الغرب، ويدعو للجهاد ضد المصالح الغربية، امتنعت الخطوط الأجنبية عن الوصول إلينا، وكذلك حذرت الدول الغربية رعاياها أكثر من مرة من السفر إلينا، أليس هذا كافياً ليطلب المواطن شهادة حسن سيرة وسلوك؟ فبعض شبابنا للأسف يؤمن بالقتل والدمار في سبيل تعزيز فكرته تكفير الغرب، وهذه الشهادة، عندما نحصل عليها، سنقول للعالم: إن الأصل في الشعب السعودي هو السلام، وإن هذه الفئة عرَض واستثناء، فالمواطن السعودي تهمه هذه الشهادة في كل مرة يتقدم فيها بطلب تأشيرة لدولة خارجية.

اجتماعياً: نحن بحاجة لهذه الشهادة، لأنها علامة الجودة العالمية، فهناك شهادة (الآيزو) للمصانع، التي تعطي مؤشرا مهما لجودة العمليات، وهناك شهادة (الاستثمار في الإنسان) لتعطي المنشآت الإدارية علامة الجودة في الإدارة، وهناك هيئة المواصفات والمقاييس لضمان جودة المنتج، وتسعى الجامعات للحصول على شهادة (الاعتماد الدولي)، لضمان جودة التعليم، فإذا كانت شهادة حسن السيرة والسلوك الدولية شرطا لجودة المواطنة العالمية، فمن الواضح مدى الحاجة الاجتماعية السعودية لهذه الشهادة.

اقتصادياً: نحن بحاجة لشهادة حسن السيرة والسلوك لأن لنا الآن ثماني سنوات، وهذه التاسعة ونحن نرغب في الانضمام لمنظمة التجارة الدولية، وما زال هناك العديد من القيود والأنظمة التي تحتاج إلى إيضاح وتطوير من أجل الانسجام مع الأنظمة الدولية، وما زلنا نسوف في توقيت موعد الانضمام، ونحن بحاجة لشهادة حسن السيرة والسلوك، لأن هذه أول ورقة مطلوبة في ملف الهيئة الوطنية للاستثمار الخارجي بالمملكة، فهناك عامل مؤثر في اقتصاديات الدول وهو أمن وسلامة انسياب المال والاستثمار بين الدول، وشهادة حسن السيرة والسلوك أول مسوغاته، فلو كان من صالح المملكة اقتصادياً أن تحصل على هذه الشهادة، فيجب على كل مسؤول أن يتحمل تبعات هذه المسؤولية، على الأقل من أجل خاطر توفير فرص وظيفية كافية للمواطنين، لأن المملكة هي الأقل في دول المنطقة جذباً لرأس المال الأجنبي، وهذه الشهادة سوف تساعد المستثمر على أخذ القرار الصحيح للاستثمار في المملكة، فالشهادة بوابة للتنمية الاقتصادية قبل أن تكون مخرجاً للتعصب السياسي.

قانونياً نحن بحاجة لشهادة حسن سيرة وسلوك، لنرد على اتهامات خرق حقوق الإنسان في المملكة، فقد ورد اسم المملكة عدة مرات في التقارير الدولية لهيئة الأمم لانتهاكات حقوق الإنسان، ونحن بحاجة لتوضيح موقفنا من حقوق الإنسان، نحن عضو في المؤسسة الدولية، ويجب أن نكون كذلك، ولا عيب أن نطلب شهادة حسن سيرة وسلوك، لنكون أعضاء صالحين في المجموعة الدولية، بل نحن لا نخشى أن نطلب هذه الشهادة، لأننا أولى بها، وأحق بها، فهل يمكن أن تكون بعض الدول البوذية مثل اليابان وسنغافورة والصين، لها شهادة حسن سيرة وسلوك، وقبول في المجتمع الدولي، وحضور وعضوية، ونحن الدولة الإسلامية الأولى ما زال هناك من يشكك في رعايتنا لحقوق الإنسان.

(**الوطن** ٢٠٠٤/٣/٢٧).

الوحدة البطيخية بدلاً من (الوطنية)!

محمد الرطيان

فكّرت أن أكتب عن سبب غيابي عنكم وعن هذه الزاوية خلال الأسبوع الماضي.

قلت لنفسي: لا!.. سيكون هذا سبباً آخر لغيابي هذا الأسبوع أيضا!!

لذلك، استعذت من الشيطان، وقرّرت أن أكتب هذا الأسبوع عن اقتراب موسم (البطيخ)... على الأقل سأضمن أن هذا المقال لن يرفض أو يشطب.. وأنه لن يمس سياسة أي دولة شقيقة أو صديقة! ثم إن كلمة (البطيخ) لا توجد لها أي إيحاءات سياسية مثل (الخيار)... و(الرقيب) حفظه الله ذكي جداً، ولماّح، وألمعي.. يعرف الفرق بين (الخيار الاستراتيجي) و(الخيار باللبن)... طبعا: الفرق بالطعم والطعم أيضا!!

ومع هذا.. فالكتابة عن (البطيخ) لا تخلو من مخاطر. فالكتابة عن أسعاره هي دخول في شأن اقتصادي، وكل ما هو اقتصادي هو سياسي في نهاية الأمر..

لذلك احذر يا رعاك الله من التحدث في أمر لا يعنيك.. أو يهدد الوحدة البطيخية!

وبالطبع، يستحسن عدم المطالبة بإنشاء نقابة لمزارعي (البطيخ) تحميهم وتحمي مصالحهم!

ولا يحق لك أن تكتب بأسلوب (أي كلام) لأن الموضوع عن البطيخ..

بل يجب أن يكون مقالك رائعاً مثل زراعته، ولذيذاً مثل طعمه.

وأخيراً.. كل عام وأنتم والبطيخ بخير..

وذلك بمناسبة أسبوع المرور!!

(**الوطن** ٢٠٠٤/٣/٢٧)

خلفية الافراج عن عدد من الاصلاحيين

العائلة المالكة تبحث عن حليف

محمد الناصر

كانت التوقعات تشير الى أن فترة اعتقال دعاة الاصلاح لن تكون طويلة، فمن أقدم على هذا القرار التعسفي كان يدرك تماماً بأنه عاجز عن المضي في سياسة تفضي الى توتير الاوضاع الداخلية، مع تكاثف الضغوط الداخلية والخارجية.. فقد أفرجت السلطات الأمنية عن عدد من الاصلاحيين الذين جرى إعتقالهم في السادس عشر من مارس الماضي في خطوة وصفها البعض بأنها محاولة لاحتواء المعارضة من خلال تشجيع أولئك الراغبين بالعمل ضمن إطار المعارضة المعتدلة بما يحفظ مكانة العائلة المالكة.

قد يكون الافراج عن ستة من الاصلاحيين في الدفعة الاولى تم بعد توقيع على تعهدات بعدم مزاولة نشاط سياسي وحصر مجال مطالبتهم بالاصلاح السياسي في حدود الحكومة، أما المعتقلون الباقون فرفضوا التوقيع على اي تعهد أو عقد صفقة مع السلطات السعودية، وهذا ما عطّل خياراً راهنت وزارة الداخلية على انجاحه من خلال انتزاع تعهدات خطيّة من دعاة الاصلاح المعتقلين وأملاً في إعطاب عجلة التغيير. فقد بدد كل من الدكتور توفيق القصير والمحامي سليمان الرشودي ما تردد عن توقيعهما على تعهّدات خطيّة بعدم مزاولة نشاط سياسي علني، وأكّدا لوكالة الانباء الفرنسية تمسكهما بالمطالب الاصلاحية التي رفعوها من خلال العرائض الى القيادة السياسية، ورفضا الاذعان لقرارات وزارة الداخلية القاضية بحصر مجال المطالبة في حدود العائلة المالكة وولي العهد على وجه الخصوص. وبالرغم من إعادة إعتقال الدكتور توفيق القصير مرة ثانية، الا أن هذا القرار يندرج في سياق المدافعة المستميتة التي تقوم بها وزارة الداخلية من أجل كسر إرادة الاصلاحيين وللحيلولة دون تحقيق سابقة في تاريخ هذا البلد بأن يخرق أحد المعتقلين التزاماً شفهياً او خطيّاً فور خروجه من المعتقل.

الظروف المحيطة بعملية الافراج عن أغلب الاصلاحيين الاثني عشر تشير الى أن العائلة المالكة واقعة تحت ضغط داخلي، وأنها تقوم بتغيير موقفها من المطالبة بتعهد الى محاولة إبرام صفقة سياسية مع التيار الاصلاحي المعتدل. إن الوضع الذي تواجهه العائلة المالكة في الوقت الراهن غير مسبوق، ليس كونها تواجه مجموعة من الخصوم المحليين فحسب، ولكنها ولأول مرة تقع تحت تأثير ضغط شديد من الخارج، وبخاصة من الولايات المتحدة.

فواشنطن التي تستعد من أجل الاعلان عن (مبادرة الشرق الاوسط الكبير) في قمة الدول الثماني في يونيو المقبل، والتي تتضمن برنامجاً يدعو الى الاصلاح الشامل في الانظمة السياسية العربية، تشكّل ضغطاً شديداً على العائلة المالكة في موضوع الاصلاح السياسي. وكانت قد عبرت كلٍ من السعودية الى جانب مصر وسوريا عن تحفّظات حول الخطة الاميركية والتي تصوّر دمقراطة واسعة النطاق في المنطقة.

إن التحول في السياسة الاميركية يتجه الى تشجيع العناصر الاصلاحية بصورة سلمية والمعارضة للنظام الشمولي في السعودية للبوح بصورة علنية عن مطالبها التي تحظى بقبول عام من العالم الديمقراطي. إن كثيراً من المعارضين للسلطة العشوائية للعائلة المالكة والمؤسسة الدينية الوهابية أفادوا من الظروف الداخلية والاقليمية التي تمر بها السعودية لبدء تحرّك وطني اصلاحي كثيف يضم مختلف القوى السياسية والاجتماعية في البلاد من أجل الدعوة الى انتخابات برلمانية، واصلاح دستوري، وحقوق المرأة، ومعالجة المشكلات الاقتصادية الداخلية، ومحاسبة القيادة.

إن النظام الذي مازال عاجزا عن انزال الهزيمة الساحقة بالجماعات الجهادية مكره الآن على عقد صفقة مع المعارضة الدينية الحديثة والتي تنادي من أجل اصلاحات جزئية على طريقتها، مع التأكيد على القيم الاسلامية المحافظة في البلاد.

وتفرض المعارضة الاصلاحية تحديات ما للعائلة المالكة، وتمثل في الوقت نفسه طريقاً للحكومة من أجل إضعاف الجماعات الجهادية في المملكة. وتأمل الحكومة في التفاوض مع التيار الديني المعتدل طمعاً في تشكيل علاقة ما لمواجهة الجماعات المسلحة السرية، ولكنها في الوقت نفسه فشلت في حسم موقفها من الاتجاهات الاصلاحية داخل البلاد.

إن الفكرة التي تفسّر عملية الافراج عن الاصلاحيين هو ظهور العائلة المالكة وكأنها الصوت الشرعي للاسلام، وهو ممكن في حال تمكنت من كسب الاسلاميين المعتدلين الى صفها، والذين جرى الاستعانة بهم في مواجهة جماعات العنف. فالمؤهلات الاسلامية للنظام تعرّضت لانهيار كبير، مما اضطرها لاكتساب شرعية من خلال استعمال أساليب اخرى دعائية لدفع المجتمع لاحترام التزامه وحفاظه على التقاليد الدينية، وثانياً لتأكيد المشروعية الدينية للعائلة المالكة. من جهة، فإن الحكومة تحاول تعزيز موقفها من المعارضة المعتدلة على أمل سحب الدعم من جماعات العنف، ولكنها بعد إعتقال الاصلاحيين وضعت الجميع في جبهة موحدة ضدها.

وحتى لو لم تقدر الرياض على حرف اتجاه عاصفة الجماعات الجهادية، فإنها تتوهم بامتلاكها المرونة الكافية أو القدرة التي تؤهلها للقيام بفرض سيطرة على المعارضة المعتدلة، وبالتالي التأثير في مسار الاصلاحات. والسؤال هنا يدور حول ما اذا كانت العائلة المالكة قادرة على تأمين صفقات كهذه، وكم هو حجم الدعم الشعبي الذي يتمتع به المعارضون المعتدلون. من الناحية الفعلية، فإن العائلة المالكة تخشى من تقوية المعارضة المعتدلة والتي قد تفرض مشاكل جدية بالنسبة للعائلة المالكة.

فحتى الآن، وبالرغم من نجاحها الظاهري في الحد بصورة كبيرة من نشاط جماعات العنف ثم مفاجئة التيار الاصلاحي بحملة اعتقالات طالت رموزه الفاعلين، فإن العائلة المالكة لا تبدو واثقة بأن هناك من تضع ثقلها عليه أو عقد صفقة معه، أو بناء تحالف من نوع ما بحيث تكون قادرة على إستعماله في مواجهة خصومها الآخرين. فحتى طبقة علماء الدين الكبار لم تعد تحتفظ بنفس القدر من النفوذ والتأثير في الشارع فضلاً عن تحقيق الاصطفاف خلف الدولة.

أمام خيارات معقّدة داخلية وصعوبة الحسم في ترجيح أي منها، تحاول الحكومة تحقيق أكبر عدد من الضمانات على المستويين المحلي والعربي لمواجهة مصادر الضغط المحلية والدولية، فهل تخرج سالمة؟ هناك اكثر من سبب للشك في ذلك.

مبادرة الاصلاح السياسي

السعودية وإنعاش الخيار العربي

منيرة عبد الرزاق

في محاولة لاحتواء مبادرة الشرق الأوسط الكبير الذي تنوي قمة الثماني في يونيو المقبل تبنيّها عملياً، كانت قيادات عربية تعقد لقاءات مكثّفة للتشاور بشأن المبادرة الأميركية وكيفية الخروج بمبادرة موازية تجمع بداخلها خليطاً من العناصر الاميركية والعربية. وكانت القيادة المصرية قد سعت فور طرح المبادرة الاميركية الى إقناع دول الاتحاد الاوروبي بفكرة التغيير من الداخل ومنح الدعم لبرامج التغيير والاصلاح التي تقودها الحكومات العربية في الوقت الراهن مع تطوير هذه البرامج بصورة تدريجية.

وفيما يبدو فإن الفكرة المصرية حظيت بادىء الأمر ببعض الدعم في أوروبا والولايات المتحدة، وهذا ما دفع وزير الخارجية الاميركي بكتابة رسالة الى قمة تونس المفترضة رحّب فيها بالاصلاح من الداخل، وأشار الى (الحاجة الى اصلاحات سياسية واقتصادية، لا تكون مفروضة من الخارج بل نتاج خاص لجهود محلية..)، وأكّد على (أن الولايات المتحدة تبقى ملتزمة بثبات العمل شريكة لكم لمواصلة الجهود من اجل تغيير ايجابي في المنطقة). وخاطب القيادات العربية الى أن (موقفاً قويا مؤيداً للاصلاحات عن طريق الجامعة العربية سيقوي قيادتكم في هذه القضية وسيلقى ترحيباً حاراً من جميع الذين يرغبون في دعم جهودكم في قمم الدول الصناعية الثماني والاميركية – الاوروبية وحلف شمال الاطلسي الصيف المقبل). وكانت هذه الرسالة إشارة الى أن الادارة الاميركية مع انعقاد القمة في تونس وليس تأجيلها، بالرغم مما قيل عن إتجاه أميركي آخر ينسّق مع تونس لاجراء تعديلات على الوثيقة التي جرى طرحها في مؤتمر وزراء الخارجية العرب في تونس، حيث اعلن بعض وزراء الخارجية عن تعديلات تمت من قبل تونس بصورة منفردة أو بتنسيق مع الجانب الاميركي.

وعلى أية حال، فقد أخفق القادة العرب في عقد القمة المقررة في تونس، وبدأت قيادات كل من مصر والسعودية وسوريا في التشاور المكثّف من أجل عقد قمة أخرى لانقاذ الموقف ومن أجل إحباط فرص التغيير السياسي من الخارج، وبخاصة بعد أن شعرت قيادات هذه الدول بأنها مركز الاهتمام في المبادرة الاميركية، وأن إدارة الرئيس بوش جادة في تبني مشروع الدمقرطة في الشرق الأوسط.

اطلالة على المبادرة الاميركية

كانت الادارة الاميركية تعد منذ فبراير الماضي مبادرة (مشروع الشرق الأوسط الكبير) والتي تأتي عقب مبادرة (الشراكة) التي أعلنت عنها وزارة الخارجية الاميركية العام الماضي والتي تتضمن تشجيع الاصلاح الديمقراطي في الشرق الاوسط. الا أن المبادرة الأميركية أريد لها أن تكون مشروعاً للنقاش الجاد مع مجموعة الدول الصناعية الثماني من أجل تشكيل موقّف دولي في قمة الـ ٨ التي من المقرر عقدها في يونيو المقبل في الولايات المتحدة.

وتنطلق مبادرة الشرق الاوسط الكبير (ويضم الى جانب البلدان العربية باكستان وافغانستان وايران وتركيا واسرائيل) من التحديات الكامنة في بلدان الشرق الأوسط، وبدرجة أساسية إرتفاع وتيرة التطرف، والارهاب، والجريمة الدولية، والهجرة غير المشروعة. وترجع المبادرة هذه التحديات الى وجود نواقص ثلاثة حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ وهي: الحرية، المعرفة، وتمكين المرأة. وذكر التقرير بأن تزايد عدد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة يساهم بدرجة خطيرة في صناعة ظروف تهدد المصالح القومية للدول الصناعية الثماني. واستندت المبادرة على تقرير التنمية البشرية العربية حول الاوضاع المعيشية والاجتماعية الحالية في بلدان الشرق الأوسط على النحو التالي:

- مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية الـ٢٢ هو أقل من نظيره في اسبانيا.
- حوالي ٤٠ في المئة من العرب البالغين - ٦٥ مليون شخص - أميون, وتشكّل النساء ثلثي هذا العدد.
- سيدخل اكثر من ٥٠ مليوناً من الشباب سوق العمل بحلول ٢٠١٠, وسيدخلها ١٠٠ مليون بحلول ٢٠٢٠. وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن ٦ ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد الى سوق العمل.
- اذا استمرت المعدّلات الحالية للبطالة, فإن معدّل البطالة في المنطقة سيبلغ ٢٥ مليوناً بحلول ٢٠١٠.
- يعيش ثلث سكان المنطقة على أقل من دولارين في اليوم، ولتحسين

مستويات المعيشة، يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف من مستواه الحالي الذي هو دون ٣ في المئة الى ٦ في المئة على الاقل.

- إن ٦,١ في المئة فقط من السكان من هم قادرون على إستخدام الانترنت, وهو رقم أقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى من العالم, بما في ذلك بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- لا تشغل النساء سوى ٥,٣ في المئة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية, بالمقارنة, على سبيل المثال, مع ٤,٨ في المئة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- عبّر ٥١ في المئة من الشبان العرب الاكبر سناً عن رغبتهم في الهجرة الى بلدان اخرى, وفقاً لتقرير التنمية البشرية العربية للعام ٢٠٠٢, والهدف المفضل لديهم هو البلدان الاوروبية.

ويشير التقرير أيضاً الى أن زيادة عدد الشباب المفتقرين الى مستويات لائقة في العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية سيمثل تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة, وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثماني. ويقترح التقرير الاصلاح السياسي والاقتصادي بديلاً، حيث يلحّ تقريرا التنمية البشرية العربية على التحرك الفوري في الشرق الأوسط الكبير، الى جانب ما يطلقه نشطاء وأكاديميون وعاملون في القطاع الخاص في كافة أرجاء المنطقة من نداءات للاصلاح السياسي.

المبادرة الاميركية التي تضمنت نقاطاً عديدة تلتقي الى حد كبير مع مشروع الاتحاد الاوروبي (الشراكة الأوروبية المتوسطية)، وهذا يعكس التزام مجموعة الثماني بالاصلاح في المنطقة. وبناء على المعطيات الورادة في تقرير الأمم المتحدة الخاص بالتنمية العربية، والتحدّيات التي تفرضها أوضاع الشرق الاوسط على مجموعة الثماني تجد الأخيرة نفسها أمام فرصة تاريخية خصوصاً مع ظهور نبضات ديمقراطية في أرجاء المنطقة، ولذلك تشدد المبادرة الاميركية بأن على مجموعة الثماني التي ستعقد قمتها في سي آيلاند (أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الاصلاح في الشرق الاوسط الكبير, وتطلق رداً منسّقاً لتشجيع الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة).

وتقدّم المبادرة الاميركية قائمة أولويات مشتركة لمعالجة النواقص التي حددهما تقريرا الامم المتحدة حول التنمية البشرية العربية، وتؤسس هذه القائمة لمشروع شراكة أوروبية - أميركية واتفاق بين مجموعة الثماني، والاولويات هي على النحو التالي:

- تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح.
- بناء مجتمع معرفي.
- توسيع الفرص الاقتصادية.

وبحسب المبادرة فإن هذه الأولويات تصلح كسبيل الى تنمية المنطقة، فالديموقراطية والحكم الصالح يشكلان الاطار الذي تتحقق داخله التنمية, والافراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم ادوات التنمية, والمبادرة في مجال الاعمال هي ماكينة التنمية.

وبحسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ فإن هناك (فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الاخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة..) ولذلك فـ (ان الديموقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية, لكنهما مفقودتان الى حد بعيد في ارجاء الشرق الاوسط الكبير). ويلفت تقرير التنمية البشرية العربية الانتباه الى أنه من بين سبع مناطق في العالم, حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في اواخر التسعينات. وأدرجت قواعد البيانات التي تقيس (التعبير عن الرأي والمسائلة) المنطقة العربية في المرتبة الادنى في العالم. بالاضافة الى ذلك, لا يتقدم العالم العربي الاّ على افريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء. ولا تنسجم هذه المؤشرات المتدنية والمحبطة مع الرغبات التي يعبّر عنها سكان المنطقة. في تقرير التنمية البشرية العربية للعام ٢٠٠٣, على سبيل المثال, تصدّر العرب لائحة من يؤيد، في أرجاء العالم, الرأي القائل بأن (الديموقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم)، كما عبّروا عن أعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي.

وفي سياق تفعيل المبادرة وتحويلها الى برنامج عمل حقيقي، تقترح المبادرة تقديم مساعدات تقنية عبر تبادل الزيارات، وعقد الندوات لانشاء أو تعزيز لجان إنتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلّم التقارير، إضافة الى المساعدات التقنية الخاصة بالانتخابات، وتعزيز دور البرلمانات في دمقرطة البلدان، مع تركيز الاهتمام على تطبيق الاصلاح التشريعي والقانوني، وتمثيل الناخبين، وتمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية والمدنية، حيث تشغل النساء ٥,٣ بالمئة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية. وتقترح المبادرة تشكيل ورعاية معاهد تدريب خاصة بالنساء المهتمّات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم. كما يقترح المشروع تقديم مساعدة قانونية للأفراد العاديين، وتركيز الجهود على مستوى الناس العاديين في المجتمع، من أجل بعث الاحساس بالعدالة، ويقترح المشروع إنشاء وتمويل مراكز تمكّن الافراد العاديين من الحصول على مشورة قانونية بشأن القانون المدني أو الجنائي أو الشريعة أو الاتصال بمحامي الدفاع.

في موضوع الاعلام، تقترح المبادرة تشجيع مجموعة الثماني وسائل الاعلام المستقلة، بالاستناد على تقرير التنمية البشرية العربية، والذي يلفت الى أن هناك اقل من ٥٣ صحيفة لكل ١٠٠٠ مواطن عربي, بالمقارنة مع ٢٨٥ صحيفة لكل الف شخص في البلدان المتطورة, وأن الصحف العربية التي يتم تداولها تميل الى أن تكون ذات نوعية رديئة. وأن معظم برامج التلفزيون في المنطقة تعود ملكيته الى الدولة أو يخضع لسيطرتها, وغالباً ما تكون النوعية رديئة, إذ تفتقر البرامج الى التقارير ذات الطابع التحليلي والتحقيقي. ويقود هذا النقص الى غياب إهتمام الجمهور وتفاعله مع وسائل الاعلام المطبوعة، ويحدّ من المعلومات المتوافرة للجمهور. ولممعالجة ذلك, تقترح المبادرة بأن على مجموعة الثماني أن ترعى زيارات متبادلة للصحافيين في وسائل الاعلام المطبوعة والاذاعية، وأن ترعى برامج تدريب لصحافيين مستقلين، وأن تقدم زمالات دراسية لطلاب كي يداوموا في مدارس للصحافة في المنطقة أو خارج البلاد, وتموّل برامج لايفاد صحافيين أو أساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات أو قضاء فصل دراسي في التدريس في مدارس بالمنطقة.

وفي مجال الجهود المتعلقة بالشفافية، ومكافحة الفساد فإن المبادرة تعوّل على ما ذكره البنك الدولي والذي اعتبر الفساد العقبة المنفردة الاكبر في وجه التنمية, والذي أصبح متأصلاً في الكثير من بلدان الشرق الاوسط الكبير. وبناء عليه تقترح المبادرة على مجموعة الثماني الخطوات التالية:

ـ تشجيع وتبني (مبادىء الشفافية ومكافحة الفساد) الخاصة بمجموعة الثماني.
ـ الدعم العلني لمبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ برنامج الامم المتحدة للتنمية في الشرق الاوسط ـ شمال افريقيا, التي يناقش من خلالها رؤساء حكومات ومانحون وIFIs ومنظمات غير حكومية استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز مبدأ خضوع الحكومة للمسائلة.
ـ إطلاق واحد أو أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة الثماني حول الشفافية في المنطقة.

وبخصوص تشجيع مؤسسات المجتمع المدني تأخذ المبادرة في الاعتبار أن القوة الدافعة للاصلاح الحقيقي في الشرق الاوسط الكبير يجب أن تأتي من الداخل, وبما أن افضل الوسائل لتشجيع الاصلاح هي عبر منظمات تمثيلية, يقترح المشروع على مجموعة الثماني أن تقوم بالدفع باتجاه تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة، وبحسب المبادرة فإن بإمكان مجموعة الثماني القيام بالخطوات التالية:
ـ تشجيع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني, ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الانسان ووسائل الاعلام, على أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييدات.
ـ زيادة التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديموقراطية وحقوق الانسان ووسائل الاعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة.
ـ زيادة القدرة التقنية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية (مثل مركز الديمقراطية التابع لجامعة وستمنستر في المملكة المتحدة أو مؤسسة الدعم الوطني للديموقراطية في الولايات المتحدة) لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شأن كيفية وضع برنامج والتأثير على الحكومة وتطوير استراتيجيات خاصة بوسائل الاعلام والناس العاديين لكسب التأييد. كما يمكن لهذه البرامج ان تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات اقليمية.
ـ تمويل منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة لصياغة تقويمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الاصلاح القضائي أو حرية وسائل الاعلام في المنطقة. (يمكن بهذا الشأن الاقتداء بنموذج (تقرير التنمية البشرية العربية).

وفيما يبدو من مضامين المبادرة الاميركية فإنها تبدو الاولى من نوعها التي ترسم برنامجاً واضحاً لخطة الدمقرطة في الشرق الأوسط. وبالرغم كونها تأتي في ظل أوضاع بالغة التعقيد بفعل تداعيات الحادي عشر من سبتمبر، والاحتلال الاميركي للعراق، فإن التحفظات وردود الافعال في الشرق الاوسط وبخاصة من قبل القوى السياسية المتطلعة نحو اصلاح انظمة الحكم تبدو ضئيلة، يضاف الى ذلك أن ما ورد في المبادرة الاميركية يقترب كثيراً من هموم الشعوب الشرق أوسطية، وإذا كان هناك من تحفظ يذكر فهو كون المبادرة صادرة عن الادارة الاميركية التي تواجه أزمة مصداقية في الشرق الاوسط بفعل موقفها المنحاز بالكامل لصالح اسرائيل.

أما بالنسبة لموقف الانظمة العربية المعنيّة بدرجة أساسية بهذه المبادرة فإنه مازال متصلباً ويتجه الى الخروج من هذه المبادرة بأقل الاضرار على مستوى الامتيازات السياسية والاقتصادية التي تتمتع بها العوائل الحاكمة والمالكة. ولم يعد سراً القول بأن المبادرة الاميركية التي حظيت بدعم الاتحاد الاوروبي ومجموعة الثماني قد أحدثت شرخاً عميقاً داخل بيوتات الحكم مجتمعة ومنفردة، وهي ـ أي المبادرة الاميركية ـ تمثل العامل الرئيسي وراء فشل انعقاد قمة تونس، ولكن بإرادة عربية. وقد تنبّهت الادارة الاميركية لما يجري من تحرّكات عربية بهذا الصدد، مما دفع بالرئيس بوش لتأكيد تمسّك ادارته بخيار الدمقراطة.

ففي ظل احتدام الخلافات داخل البيت العربي حول انعقاد القمة وزمانها ومكانها، وبعد أن بدت مؤشرات فشل قمة تونس في الانعقاد، ألقى الرئيس الاميركي خطاباً في لندن والذي خصّصه للحديث عن تطبيق الديمقراطية في منطقة الشرق الاوسط. وهنا تلخيص لما جاء في الخطاب:

(عندما نساعد في بناء الحرية في الشرق الأوسط.. فإننا نساعد على إنهاء الديكتاتورية والتطرف التي جلبت الألام لملايين الناس.. وكذلك لمواطنينا نحن.. إذا بقي الشرق الأوسط مكبّلاً بالجمود والشقاء فإنه سيكون مصدراً لتصدير الكراهية لبقية العالم. وكما شاهدنا في تفجير البرجين في نيويورك فإنه لا يوجد مكان على الخارطة يمكنه النجاة من الإرهاب. إذا انضّمت مجموعة دول الشرق الأوسط للثورة الديمقراطية التي تجتاح العالم، فإن حياة ملايين البشر يمكن تحسينها وإنهاء حالة العداء والإرهاب وقتلها في مهدها. ما يزال أمام دول المنطقة الكثير لتحقيقه، فعدم وجود حكومة مقيّدة، عدالة للجميع، حرية دينية واقتصادية، مشاركة سياسية، صحافة حرة، وحرية المرأة.. فهذه كلها أمور تقف في طريق تطوير هذه الدول. أنا لا أصدق بأن خمس سكان العالم من المسلمين لايستطيعون بناء ديمقراطية حقيقية والحفاظ عليها، فيما يعيش في الوقت الراهن نصف هؤلاء المسلمين في ظل حكومات ديمقراطية).

ولعل ما تلفت المبادرة اليه أنها تتضمن فضحاً وتعرية للنظام العربي كونه شمولياً وغير انساني، بل ان هذه المبادرة تسلب مشروعية النظام بكونه يفتقر الى مقومات الحكم الصالح، وتوصم أنظمة الحكم في الشرق الأوسط بأنها معادية للحريات الدينية والاقتصادية، وتنعدم فيها الحريات السياسية والصحافية، ويغيب فيها التمثل السياسي والمشاركة الشعبية، كما تتهم الانظمة العربية بأنها ظالمة وفاسدة. في حقيقة الامر، أن كل ما في المبادرة يوصّف النظام العربي كنموذج متخلف ويدعو الى إحداث تغييرات جوهرية في بنيته وأنه المسؤول عن ظواهر الفقر والارهاب والجريمة والتخلف والفساد الاداري والمالي والديكتاتورية الفكرية والسياسية. وهذا التوصيف يتطابق مع فحوى التشخيص الذي قدّمه دعاة الاصلاح في عدد من البلدان العربية بما في ذلك السعودية مورد الاهتمام في هذه المجلة.

مصادر التغيير: جدلية الداخل والخارج

إن أول ما تثيره المبادرة الاميركية من حساسية هو التغيير حين يأتي بفعل عامل خارجي (وأميركي بوجه خاص). ونشير هنا الى أن الحديث عن تغيير من الخارج ليس جديداً، فهذا الخارج يُشهر تارة كسلاح في وجه قوى التغيير المحلية، ويطرح تارة أخرى من قبل قوى التغيير نفسها امتثالاً لموقف مبدئي وايديولوجي. ولكن السؤال يبقى دائماً: ماهي خيارات التغيير وإمكانية نجاحها من الداخل؟ بالنظر الى تجارب النضال السلمي والثوري معاً في البلدان العربية والتي أخفقت

جميعها في إحداث تغييرات جوهرية في أي من الانظمة السياسية العربية، فهذا الوطن الممتد من البحر الى البحر كما يصفه الشاعر مظفّر النواب سجون متلاصقة سجّان يمسك سجّان. وفي واقع الأمر، فإن التغيير بفعل عامل داخلي لم ينتج حتى الآن سوى أنظمة شمولية تستمد مشروعيتها واستمرارها من أجهزة قمعية واستخبارية وشبكة من التحالفات الفاسدة القائمة على اساس تقاسم الثروة بين فئات منتفعة.

ولأن الانظمة العربية مكّنت نفسها بفعل الاكتساح الواسع للشأن العام، والامساك بإحكام على مصادر القوة في المجتمعات العربية، فإنها مطمئنّة بدرجة كافية الى أنها قادرة على لجم أصوات التغيير الصادرة من الداخل، وقادرة أيضاً على إخماد بؤر التغيير عن طريق إستعمال الاجهزة الأمنية الباطشة التي تمرّست طويلاً في كيفية قمع التحرّكات الشعبية، الى حد أن هذه الانظمة نجحت الى حد كبير في إماتة الاحساس لدى الشعوب العربية بقدرتها على المشاركة في بناء حياة أفضل. ولذلك، فحين تتوسل الحكومة السعودية شأنها شأن بعض الحكومات العربية بخيار التغيير من الداخل تدرك بأنها ستنجح في الهروب من قدر التغيير الشامل والجذري وأنها ستقرر مقدار ما تهبه. ثم أي تغيير من الداخل وقد ضاقت الانظمة العربية حتى من النشاطات المطلبية السلمية، واعتبرتها تمس بالوحدة بالوطنية، ولكن حين يأتي التغيير من الخارج، فإن هذه التهمة تصبح ساقطة جغرافياً وسياسياً لأنها تأتي من خارج حدود الوطن، ومن قوة أكبر وزناً وأشدّ تأثيراً وتحقق ما عجز الداخل عنه، وحينئذ تصبح العمالة للخارج، والارتباط بالخارج لاغية لأن الخارج سيأتي بنفسه للداخل لا عبر اتفاقيات دفاع استراتيجي، ولا مواد استهلاكية، ولا صناعات ثقيلة وخفيفة، ولا بعثات عسكرية وأمنية، ولا مناهج تعليمية ومنظومة معرفية وفكرية، ولا انترنت ومحطات فضائية تلفزيونية، ولا ولا.. فهذا الخارج كان مرحّباً به في كل الاوقات وعبر هذه المنتجات، ولكن حين يأتي الخارج لينال من السلطة يكون مستهجناً فحينئذ يعتبر الخارج مساساً بالوحدة الوطنية والشريعة الاسلامية وباقي الكليشات الجاهزة.

ومع ذلك، فقد فضّل الخارج الاميركي والاوروبي عدم إثارة الهلع في نفوس الانظمة العربية وبخاصة تلك التي تحرّكت على نحو عاجل لتطويق المبادرة الاميركية، فقد دعمت الادارة الاميركية فكرة التغيير من الداخل على أن يكون مشروع التغيير متطابقاً مع مضامين المبادرة أو حتى مع ما جاء في (وثيقة الاسكندرية) المشتملة على كثير من النقاط الواردة في (مبادرة الشرق الاوسط الكبير).

المشكلة تكمن الآن، أن حتى التغيير من الداخل بات مرفوضاً ما لم يكن مفروضاً أو مدعوماً بقوة من الخارج.. إن كل التحركات التي تشهدها عواصم عربية من بينها الرياض تستهدف شرذمة مشروع الاصلاحات السياسية والاقتصادية، وأن سبب فشل قمة تونس التي كان من المقرر انعقادها في يومي ٢٩ و ٣٠ من مارس الماضي كان بسبب موقف دول عربية مثل السعودية (التي كان الامير عبد الله قرر عدم الذهاب اليها لنفس السبب) من (مشروع الشرق الأوسط الكبير).. ولا غرابة حينئذ أن تكون السعودية من بين قلة من الدول العربية التي نشطت بصورة ملفتة للنظر من أجل التئام القمة العربية ولكن بعد تصميم صيغة جديدة تكون أقل مما كان مفترضاً في الصيغة التي كانت ستطرح على قمة تونس.

السعودية.. الاستثناء الخليجي

لم تكن السعودية استثناء على المستوى العربي فيما يتصل بمبادرة الاصلاح، لا لكونها معنية بصورة مباشرة باجراء تعديلات جوهرية في نظامها السياسي، ولكنها إستثناء أيضاً على المستوى الخليجي أيضاً. فهي تخرج من الخليج بصفة فردية وتطل على العالم العربي دونما رصيد سياسي وثقل اقليمي، ولذلك فإن الاطلالة العربية للسعودية تبدو الآن مستهجنة ومنبوذة من أغلب دول مجلس التعاون الخليجي. فزيارة الامير عبد الله الى شرم الشيخ جاءت عقب فشل قمة تونس ولكنها زيارة محدود الاغراض ودونما غطاء خليجي، فقد تضاءلت قدرة السعودية على التمثيل الجماعي الخليجي، بل غادر الامير عبد الله الرياض دون مشايعة خليجية حيال مبادرة كان ينوي طرحها على الرئيسين المصري والسوري بغرض إعادة بعث الحياة في قمة عربية ثانية.

لم يكن الموقف الخليجي من القمة العربية موّحداً فبين من هو مع تأجيل انعقادها (مثل الكويت وقطر) وبين متحفظ أو صامت (مثل عمان والامارات والبحرين)، مع الاشارة الى التأييد العلني الذي أظهرته قطر لموقف الرئيس التونسي. ثم جاء الموقف الخليجي أكثر تشدداً حين تم طرح الصيغة الاصلاحية الثلاثية (السعودية السورية المصرية)، وكانت دول الخليج تصدر في موقفها المتشدد من رفض الوصاية المزدوجة السعودية ـ خليجياً، ومصر والسعودية وسوريا ـ عربياً، وبلغة المؤسسات رفض الوصاية السعودية على مجلس التعاون الخليجي ورفض الوصاية المصرية والسعودية والسورية على الجامعة العربية. وهذا الموقف يعكس من جهة أخرى الجبهة الخليجية المتصدّعة والتي تدفع بالسعودية للبحث عن حلفاء من خارج الاقليم الخليجي.

الى جانب ذلك، فإن السعودية تبدو النشاز الخليجي في موضوع الاصلاح السياسي، فقد سبقت دول الخليج الاخرى أن أرست أساسات لعملية دمقرطة قابلة للتطوير السريع مع البدء بتنفيذ مبادرة (الشرق الأوسط الكبير) أو حتى (وثيقة الاسكندرية).

بالنسبة للسعودية فالمشوار يبدو طويلاً في طريق الاصلاح ما لم يتم فرضه بالقوة وتحت ضغط قوى تغيير من الداخل والخارج. واذا كانت دول الخليج الأخرى قد أعربت بصورة واضحة وصريحة عن استعدادها للاستجابة لكل متطلبات التغيير السياسي كما تقترحه الولايات المتحدة أو أوروبا، فإن السعودية وحدها تعتصم بخيار الجامعة العربية وتحاول تعزيز موقفها عربياً من أجل مواجهة الضغوط الاميركية والاوروبية في موضوع الدمقرطة الشاملة. ولذلك فإن فشل الجامعة العربية ونجاحها والتئام القمة العربية أو انفراطها لا يعني كثيراً بالنسبة لبعض دول الخليج لاعتقاده بأن مبادرة الشرق الاوسط الكبير قادمة وأن دور بعض الدول العربية ما هي الا محاولة يائسة لتأجيل موعد وصولها.. فضلاً عن عدم قناعة دول خليجية بكفاءة الدور الذي يمكن للجامعة العربية أن تلعبه كما يصرّح بذلك علناً كل من الكويت وقطر.

السعودية تدرك جيداً بأنها عاجزة عن تحصيل اجماع عربي على مبادرة الاصلاح، فحتى الطرف المصري الذي تتشبث به قد سبقها في مجالا عديدة مثل: حرية الصحافة، استقلال القضاء، التشكيلات الحزبية، المؤسسات النقابية، ومنظمات المجتمع المدني، الانتخابات البرلمانية.. ولذلك، فإن السعودية تناضل ابتداءً من مرحلة الصفر الاصلاحي عربياً وخليجياً، ولا غرابة أن تكون هي الأكثر استنفاراً لانجاح القمة العربية.

هيكل ينتقد السعودية لاعتقالها دعاة الديمقراطية

الطيب محارب قديم في كتيبة الحرية!

عبر الكاتب العربي الكبير محمد حسنين هيكل عن أسفه لقيام السلطات السعودية باعتقال عدد من المثقفين السعوديين المطالبين بالاصلاح. وقال هيكل في أول تصريحات بعد بلوغه سن الثمانين و قراره باعتزال الكتابه لصحيفة الاسبوع المصرية لقد استغربت مرتين لخبر اعتقال المفكر السعودي البارز محمد سعيد الطيب ومجموعة من رفاقه، بدعوى انهم كانوا يحضرون لرفع عريضة الي ولي العهد السعودي الامير عبد الله بن عبد العزيز. السبب الاول للاستغراب ان محمد سعيد الطيب كما عرفته وطني وقومي واضح الفكر، ملتزم في تصرفه بالشرعية والمعقولية معا. والداعي الثاني الي الاستغراب ان مثل ذلك التصرف يتناقض مع كثير مما سمعته بنفسي من الامير عبد الله عندما تفضل قبل سنتين ودعاني الي فنجان قهوة في فندق كلاريدج في لندن لحديث تواصل قرابة ثلاث ساعات، فقد بدا لي ولي العهد رجلا لديه نية الاصلاح السياسي في بلد طال انتظاره، وتعطل بادعاء الخصوصية الدينية، حتي كاد صبر الناس ينفد.

من الصعب قبول ان التعامل مع الافكار يجيء باعتقال اصحابها، ثم يكون رد ذلك الى ادعاء مقاومة ضغوط امريكية تتزايد، ورغم انني مع كثيرين اتحفظ بشدة علي مقولات الاصلاح الامريكي، الا انني استغرب بعض ما اري واسمع، لان طلب الاصلاح الامريكي المزعوم للمجتمعات العربية ليس اول ما يقدم الى عدد من النظم العربية، ثم يكون جوابه السمع والطاعة. طلبوا منها قبلها ان تتصالح مع اسرائيل - وتصالحت فرادي وجماعات، علنا وسرا. وطلبوا منها ان تقاتل في حرب مقدسة ضد الالحاد والكفر الشيوعي في افغانستان - وحاربت! وطلبوا منها تحريض العراق على الثورة الاسلامية في ايران تنفيذا لسياستهم في - الاحتواء المزدوج للبلدين - وحرضت! وطلبوا منها ان تتصرف في عالم الدول - كل بلد ونفسه - وتصرفت! وطلبوا منها خصخصة المنشآت الاقتصادية الكبري - وخصخصتها! وطلبوا منها ان ترفع الدعم الاجتماعي على السلع الضرورية لكل مواطن عربي اطبقت عليه الازمات - ورفعت! وطلبوا منها ان تتوقف عن السعي لحل عربي لكارثة غزو العراق للكويت سنة ١٩٩٠ - وتوقفت! وطلبوا منها ان تدخل معهم لحصار ليبيا - ودخلت! وطلبوا منها تجميد العمل العربي المشترك متمثلا في جامعة الدول العربية - وجمدت! وطلبوا منها ان تفتح القواعد والتسهيلات العربية علي اراضيها لغزو العراق بهدف اسقاط النظام في بغداد - وفتحت! ومشت الجيوش الاجنبية غازية - من ارض عربية الي ارض عربية بدون قانون، وبدون موافقة من مجتمع دولي.

لكنهم حين جاءوا يطلبون من النظم العربية - التي لم يعد لديها ما تعطيه لاحد - تغييرا في اوضاع السلطة السياسية في بلدانها، مع اتاحة فرصة اوسع لمشاركة ديمقراطية اشمل، تذكرت النظم فجأة ان هناك كلمة في قاموس اللغة العربية اسمها المستحيل، اي ان كل شيء كان مقبولا على العين والرأس الا عندما وصل الطلب الي ما يمس فردية او وحدانية او عائلية السلطة السياسية في كل بلد عربي، وهنا فقط وقع الرفض، وكانت طريقة الرفض بالغة الغرابة لانها بدت - لغة واسلوبا وتعبيرا - وكأنها رفض لمستقبل تزعم هذه النظم انه شاغلها!

واعتقادي ان الولايات المتحدة غير جادة فيما تطلبه منا في شؤون الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، وازعم ان الولايات المتحدة الامريكية وقفت ضد حق شعوبنا في هذه القيم دائما، وساندت مظالم سياسية واجتماعية وانسانية فاضحة واحيانا فرضتها، واذا كان بيننا من يريد ان يقول: اننا مع الاصلاح لاننا من الاصل اصحاب الدعوة اليه، فمن الغريب ان يكون بين اساليب ردنا على مشروعات امريكية مغرضة هو اعتقال المنادين بالاصلاح دون غرض مثل محمد سعيد الطيب وغيره من المفكرين واساتذة الجامعات للتحقيق معهم امنيا بوصفهم - على حد تعبير البيان الرسمي السعودي - اشخاصا جرى توقيفهم لانهم وقعوا بيانات لا تخدم وحدة الوطن وهو تعبير اكثر غرابة!! ومن سوء الحظ انه ليس لدينا جميعا هذه اللحظة غير ان نتوجه الي الامير عبد الله برجاء اعادة النظر في اجراءات الاعتقال والتحقيق، لان هناك وسائل اخرى لمناقشة او لمحاسبة الولايات المتحدة على دعوتها المعبأة بالظنون والذنوب، الا ان ذلك لا يتأتى باعتقال المنادين بالاصلاح من الوطنيين، وبالتحقيق معهم في افكارهم، خصوصا ان هذه الافكار ومسؤوليتها ليست مستجدة عليهم او طارئة، فلأربع سنوات من نهاية الستينيات حتى اوائل السبعينيات كان محمد سعيد الطيب رهن الاعتقال بسبب افكاره، اي انه محارب قديم في كتيبة الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، وليس مثل آخرين غيره - في طاعة واشنطن وتحت امرها - الا عندما تصل المطالب الامريكية الي ابواب القصور وقرب مقاعد الحكم، ثم يكتشف البعض انهم عزلوا انفسهم قبل ان تحاصرهم القوة الطاغية للحليف والغالبة للصديق والحليف السابق، وتضغط عليهم، لتأخذ منهم ما بقي وهو ليس كثيرا ولا كبيرا!.

الإعتقالات: إمتحان لمصداقية النخبة الإصلاحية

أين الأسماء الكبرى من أزمة الاعتقالات؟ أين تركي الحمد مثلاً وغيره؟؟ هل آن لنا أن نعرف الرجال بالحق؟

هذه أزمة حقيقة.. فأين الأسماء الكبيرة التي يقولون عنها؟ وأين مواقفها الشجاعة؟ أين تضامنهم مع الوطن؟ لماذا السكوت؟

★ ★ ★

الحكومة قتلت فينا الرجولة كما قتلها صدام بشعبه.. الكل يخاف على حياته من هؤلاء الطغاة. لكن إذا كانت الرموز أيضاً تفعل مثل عامة الناس، فلماذا يعدّها البعض رموزاً؟ هذا تطبيل لأسماء ليس لها رصيد في وقت المحنة.

يبدو ان ضحايا الإعتقالات كثرة.. ليس الضحية فقط لجنة الحكومة لحقوق الإنسان، وليس فقط الإصلاحيين المعتقلين، وليس فقط النظام نفسه.. الجميع سيكونوا ضحايا (تكتيكياً او استراتيجياً).

اللجنة الحقوقية ماتت.. وأغبياء وزارة الداخلية كان بإمكانهم ضخ الدمّ إليها لو أنهم أعلنوا عن وجودها بعد الإعتقالات، لتقوم بدورها التمثيلي، وتطالب بإطلاق سراح المعتقلين.. إذن لكانت لجنة وطنيّة ملمّعة جيّداً بكلوركس الحكومة.

أغبياء الداخلية قتلوها في المهد استراتيجياً!

الإصلاحيون المعتقلون خسروا تكتيكياً، وحين يخرجون سيكونوا أكثر ترميزاً في المجتمع (ربحوا استراتيجياً).

الأمير نايف وداخليته ربحا تكتيكياً (وسيخسرا استراتيجياً) اذ سيكتشف الأمير ان نهجه كان خطأ وأنه استجلب عداء الجمهور ليس ضده شخصياً فحسب بل ضد العائلة المالكة كلها.

اما الإصلاحيون الرؤيويون ـ موقعي وثيقة الرؤية ـ فبعضهم سيسقط وبعضهم سيصعد. كل دعاة الإصلاح إن لم يثبتوا رجولتهم فسيلفظهم الناس.

★ ★ ★

المسألة ليست شخصية تتعلق بإسم دون غيره. لا شيء شخصي أبداً..

المسألة أن الوطن يسأل عنا وعنهم في هذه اللحظات الحرجة، ويصرخ بأن المطلوب هو موقف تضامن مع هؤلاء النخبة المعتقلة في سجون الداخلية.

إما أن ندفع الوضع الى الأمام الآن أو سنتراجع عشرات السنين للوراء.. يعني هذه فرصة تاريخية لتحقيق بعض الإصلاحات المنشودة.. والتراجع والسكوت والصمت سيكفلنا الشيء الكثير.. لذلك يحق لنا أن نسأل عمن سيقود القافلة: هل هي هذه الأسماء الكبيرة؟ أم سيتخلون عنها في اللحظات الحرجة؟

★ ★ ★

نحن أمام امتحان المصداقية، وسيحدد كل منا موقفه صمتاً ونطقاً وفعلاً، فقد اختار البعض أن يصمت في لحظة الصراخ احتجاجاً، واختار البعض الانطواء في لحظة الظهور السافر اعتراضاً.. فهل نختار الفعل كي نختبر مدعياتنا الاصلاحية.. وهل يكفي صبّ اللعنات في الغرف المغلقة على الحكومة وعلى المتخاذلين والمتسربين من التيار الاصلاحي.. هل نبدأ لحظة فعل تضحوي يذيب الاغلال الموهومة. لحظة نبل وشرف بانتظار الجميع يجب أن تبدأ من الوادي وتخترق الآفاق لتصل الى غرف القصر.. وليسقط الخوف المتراكم منذ سنين، فالوطن مازال ينتظر الولادة، أي ولادة الوعي به في داخل قاطنيه.

★ ★ ★

ايها الإصلاحيون، الرؤيويون: هل من كلمة ادانة للإعتقالات؟

يا ايها الموقعون على وثيقة الرؤية، ووثيقة الدستور، ووثيقة شركاء في الوطن، ووثائق الإصلاح الأخرى!

هل انتهى دوركم؟!

يا كتاب الإصلاح في الجرائد.. ويا خطباء القنوات.. ويا أصحاب الديوانيات.. ويا أيها المدافعون عن حقوق الإنسان:

ما بالكم! لقد انطفأت الأصوات! أيكون اللاحم أكثر شجاعة منكم مع نفسه ومع موقفه؟!

أين أنتم؟ وماذا تنتظرون؟ أكثير عليكم أن تدينوا اعتقال زملائكم؟ أصعب عليكم أن تتلفظوا بموقف صدق الى صحيفة او مجلة؟

أليس فيكم من يحمل مبادرة توقيع إدانة؟

هل شلّت الأطراف وظمأت العقول؟

هذا والله ما يريده من قام بالإعتقالات! إنه يتحداكم! لقد حسبها حتى الآن صحيحاً بأنكم ستخرسون!

على الأقل احفظوا ماء وجوهكم!

كم سيعتقلون؟ عشرة عشرين ثلاثين؟

خمسة منكم يتحدثون مثل اللاحم يكفي!

نريد موقفاً منكم يا رجال الإصلاح!

أم حسبتم أن الإصلاح سيقدم لكم على طبق من ذهب؟!

هذا هو الوقت لتثبتوا رجولتكم وأهليتكم لقيادة هذا الوطن باتجاه الإصلاحات؟

هذا هو الوقت الذي تكشفون فيه معدنكم، وتضحياتكم.

هذا هو الوقت الذي تدفعون فيه ثمناً بسيطاً من حرياتكم من أجل كرامة شعبكم.

وهذا هو الوقت الذي تختبرون فيه جماهيرياً.. فإن صمتم لن نصدقكم بعد الآن!

هذا امتحان لكم، فخوضوه بشرف وشجاعة.

مجرد كلمة او تصريح أو بيان فردي او جمعي!

فمن يقول انا لها؟! ويدخل قائمة الشرف والوطنية والتضحية؟

ليس هذا خطاباً حماسياً: فقد انتظرناكم ولا من صوت كأن على رؤوسكم الطير!

لا تجعلونا نصدق بأن نخبنا جبانة الى هذا الحدّ!!

لا نريد ان اصدق!

لا نريد ان تكون نخبنا دون مستوى نظيراتها.

ولا نريد نخباً لا تدافع عن قضاياها وقت الأزمات! هذه ليست نخباً.

ثوابت الوطنية أم ثوابت وزارة الداخلية؟

الإنتهازيون وصيادو فرص الإعتقالات

محمد الجامد

فتتح العواجي مقاله عن (ثوابت الإصلاح) بقوله: (لقد تجاوزنا بحمد الله مرحلة الحديث المجرد والتنظير عن الإصلاح... واقتربنا من الخطوات العملية المأمولة التي تنتظر العزيمة الصادقة من الجميع والقرار الشجاع ممن يملكونه بحكمة وبصيرة). ثم راح يبرر التباطؤ في الإصلاحات بقوله: (ومهما قيل عن تباطؤ الإصلاح الداخلي فالفأل خير لنا من اليأس... فالخلاف حول الأفكار أقل ضررا من خلافنا العملي فيما بعد لا سمح الله). وتحدث عن ضرورة الإلتزام بمسلمات الفكر الوهابي كأساس للإجماع الوطني، وتحدث والإعتقالات لم تمض عليها سوى أيام عن (ضرورة تمحيص الصف وتنقيته من الدخلاء المندسين فليس كل مدع للإصلاح مصلحا) في إشارة منه الى أن من اعتقلوا ليسوا إصلاحيين وإن ادّعوا ذلك. وهو بهذا القول يؤيد اعتقالهم والتنكيل بهم.

ثم تحدث الوسطي! الفذّ عن إصلاح على قياس فهمه وفكره الذي ينتمي إليه. فحدد الهوية الإسلامية للإصلاح، وهو يقصد الهوية السلفية، وحدد المرجعية التفسيرية له، وكأن الإصلاحيين ليسوا مسلمين في الأساس! وحين يحدد إسلامية الإصلاح، فإنه يحدد نفسه كأهم رمز له! ثم هاجم ما أسماه (كل تسلل علماني دخيل) وهو اتهام ما فتئ أمثاله من المتطرفين رمي الآخر به، ممن سبق العواجي في العمل الوطني الإصلاحي بعقود. مع أن العواجي وهو ممن وقع الوثيقة الدستورية لم يعتقل مثل البقية! ولا نفهم سبباً لذلك، إلا لأنه قريب من الداخلية وأحد المحرضين على الإصلاحيين المختلفين معه في الفكر والرؤية، في حين يصر على احتكار الحقيقة والدعوة الى الإصلاح، وهو لم ينبت ريشه بعد!

ومن ثوابت الإصلاح - حسب قوله - (رفض العمالة الأجنبية والاتصال بالقوى الخارجية خاصة الصليبية منها وترويج شعاراتها المرفوضة داخليا تحت أي مبرر). وكأن العمالة إصلاح، ولكنه يرمي اتهاماً واضحاً لمن اعتقلوا ولمن يخالفونه في الرأي بأنهم عملاء، وهو اتهام الحكومة ووزارة الداخلية نفسها، ونحن نعلم كذب العواجي وكذب وزير الداخلية. ولا يستطيع العواجي أن يزايد على وطنية الآخرين وإخلاصهم.

ومضى العواجي ينسج على منوال اتهامات وزارة الداخلية بأن من اعتقلوا هددوا الوحدة الوطنية! فراح يزايد على المعتقلين وفيهم من الإسلاميين المعتدلين (ولكنهم من المنافسين له) فقال: (الحذر من أية دعوى تهدد وحدة المجتمع تحت مسمى الإصلاح). وهو كلام حق يراد به باطل، خاصة حين يدعو الى البعد عن مواطن الحساسية الإقليمية والمذهبية والعرقية، ونحن نعلم أنه غائص فيها، ومن أراد فليراجع كتابات العواجي في منتداه الوسطية وكيف أنه يغوص فيها غوصاً بدون ترفق ولا عقلانية.

ومن ثوابت العواجي دفاعه عن العائلة المالكة فأكد على (خطورة القفز على المكتسبات الجماعية وغمط الناس حقهم والتقليل من دورهم وسلب المنجزات العامة لصالح جهة ما كتوظيف شعار الإصلاح لنيل مكاسب ذاتية) وهو في هذا يرمي باتهامات جديدة لم تتلفت لها وزارة الداخلية ضد الإصلاحيين، مبعداً عن نفسه ذات الإتهامات التي توجه إليه من المحيط الذي يعيش فيه. وكأنه يردد المثل العربي: رمتني بدائها وانسلّت!

وهناك توصيات وعظية أخرى قال انها ثوابته في الإصلاح لا نحتاج الى مناقشتها. فالكتاب يفهم من عنوانه.

لا يوجد اصلاح حتى توجد ثوابت له. لقد خرقت الإعتقالات كل الثوابت، ولم يبق إلا الإنتهازيون الذين خليت لهم الساحة يصفقون فرحين بما جرى. حتى ثابت العائلة المالكة والعمل السلمي لا يبدو ان قسماً من المواطنين سيقتنعون بهما بعد الإعتقالات. العنف والتدخل الأجنبي فتحت بوابتاهما وشرعنتا.

ما يقوله العواجي انتهازية واصطفاف مع وزير الداخلية.

هكذا الوسطية وإلا فلا!

بدل ان يقول كلمة حق تدافع عن زملائه المعتقلين! جاء الباطل يركض على رجليه.

من يدري.. ربما كان هناك تنسيقاً بين الداخلية وأمثال العواجي. هذا ليس مستبعداً بعد أن قرأنا الإنتهازية بأبشع صورها! ولا غرو ان يفسح الطريق لنشر هذا الكلام في الصحافة المحلية لأنه يخدم السلطة.

بالأمس كان العواجي يطير مع الحوالي للقاء الطيب في جدة. وتحمل الطيب، النقد من الآخرين، ولكن يبدو ان المشروع السلفي بنسخته العواجية الإنتهازية لا بد ان يعود الى احضان السلطة. ربما وعدتهما الداخلية وهما فهما ان ضرب الإصلاحيين يترك الساحة لأمثالهما.

ما أقبح الإنتهازية، وما أقبح الدين حين يستخدم في غير أغراضه!

كتب محسن العواجي مقالاً في جريدة المدينة في الخامس من صفر ١٤٢٥هـ، بدا فيه منافحاً عن الحكومة، مدافعاً عن مبرراتها في إعتقال من يدّعي أنهم زملاءه الإصلاحيين. وفي وقت الإعتقالات كتب مبشّراً بفتح إصلاحي عظيم!

نكسة سعودية

مي يماني

اربعة اعضاء ينتمون الى مجلس الشورى السعودي المروَّج له، هو بمثابة برلمان جنيني، أرسلوا اذاً الى لندن للتحدث بحماسة عن مآثر بلادهم الاصلاحية. استقبلهم السياسيون بحفاوة وأعارهم الصحافيون المحليون آذاناً صاغية. لكن لم يمضِ وقت طويل على عودتهم الى ديارهم حتى أجهضت السلطات المساعي الخادعة التي أطلقتها بنفسها. وفي حملة تمشيط شملت خمس مدن يوم الثلثاء الماضي (١٦ مارس) وهي جدة والرياض والظهران والقطيف والدمام، اعتقلت الشرطة السعودية ١٣ ليبرالياً وأكاديمياً بارزاً، وقد أوقف أحدهم بطريقة مذلّة اثناء القائه محاضرة في الجامعة وكُبّلت يداه امام طلابه. كان كل المعتقلين قد طالبوا الحكومة بتحقيق اصلاحات، لكنهم أعلنوا بأمانة ولاءهم للدولة. وعقد العديدون منهم لقاءات وجهاً لوجه مع ولي العهد الامير عبدالله. والأهم من ذلك أنهم كانوا يمثّلون الجهة المعتدلة في المجتمع السعودي التي كان من شأنها ان تساعد العائلة المالكة على إدخال الاصلاحات التي تدّعي أنها تريد تطبيقها، الامر الذي كان ليضع حداً للعنف الارهابي المتصاعد.

لاحقاً، أطلق سراح سبعة من المعتقلين بعد أن تعهدوا بعدم المطالبة بالاصلاح او التحدّث مع الصحافيين. ورفض الآخرون التعاون بدون وجود محامين لتمثيلهم.

بتوقيف اشخاص معتدلين ومحترمين جداً، فضحت الحكومة زيَف مزاعمها حول دفع العملية السياسية قدماً، ووعودها بإرساء مجتمع أكثر انفتاحاً، ورغبتها في تأدية دور فاعل في الهيئات العالمية مثل منظمة التجارة الدولية.

جاءت التوقيفات بعد اسبوع واحد فقط من اعلان الحكومة السعودية تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، ومن المرتقب ان يسافر اعضاؤها الى جنيف ليشرحوا دورهم الجديد امام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان. لكن سيكون لديهم الآن شروحات كثيرة ليقوموا بها.

وكان بين المعتقلين متروك الفالح، وهو محاضر سابق في جامعة الملك سعود في الرياض، وقد صُرف من العمل بعد كتابة مقال شدّد فيه على ضرورة اجراء اصلاحات فورية بعد هجمات الحادي عشر من ايلول التي شارك فيها ١٥ سعودياً من اصل ١٩ منفذاً لهذه العمليات. ومن المعتقلين ايضاً محمد سعيد طيّب، وهو محامٍ وناشر، وكان قد سُجن قبل سنتين لأنه تجرّأ وكتب رسالة انتقد فيها مجلس الشورى الذي لقي اعضاؤه ترحيباً حاراً قبل اسبوعين في لندن. بعد ان ندّد ناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية بالتوقيفات الاسبوع الماضي معتبراً أنها (لا تتلاءم مع التقدم الذي يتطلّع اليه الاشخاص الراغبون في الاصلاح)، أصرّت السلطات السعودية على أنها مسألة داخلية. وفي عطلة الاسبوع، قال وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، لنظيره الاميركي، كولن باول، إن السعودية ستتدبّر شؤونها بدون تدخّل خارجي.

حتى الآن، لم تلمّح السلطات الى اتهامات معينة. وتشير التكهنات الى أن الموقوفين أغضبوا العائلة المالكة عندما طالبوا بلجنة منفصلة لحقوق الانسان تكون مستقلّة عن الحكومة. والاسوأ من ذلك أنهم طالبوا كتابة بملكية دستورية في السعودية، مما وضعهم في حالة تصادم مع وزير الداخلية المتشدّد، الامير نايف. لكن التوقيفات تحمل ناحية اخرى تدعو الى القلق. فهي تشير الى انقسام جدي داخل العائلة المالكة، التي كان اصلاحيوها، بقيادة الامير عبدالله، مستعدين لتقبّل الانتقاد ونجحوا لبعض الوقت في حماية النقاد. لكن الوضع تغيّر الآن (...) والرسالة الجديدة واضحة: لا مكان في الحوار الوطني السعودي للاسلاميين المعتدلين والليبراليين.

لكن مجموعة واحدة على الاقل سترحّب بالتوقيفات. فالمؤسسة الدينية الوهابية، التي تصدر فتاوى بالجملة عبر الانترنت وتروّج لعقائد متشدّدة ضد الغرب، ستعتبر الخطوة تحرّكاً ضرورياً لتنظيف الداخل والتخلّص من أي مفهوم معد للديموقراطية. هذا وحده كافٍ ليحمل الغرب على القيام بوقفة تفكير. فالكلام الغربي عن نشر الديموقراطية في العالم العربي هو الذي شجّع اولئك المعتقلين في السعودية على التحرك. أرادوا ان يدفعوا العملية قدماً. ربما ظنّوا ايضاً ان الخطة الاميركية لنشر الديموقراطية في الشرق الاوسط الاكبر قد تمنحهم بعض الحماية داخل بلادهم.

بينما يستعدّ وزراء وقادة مجموعة الدول الصناعية الثماني للنظر في المسودة الاميركية في القمة التي سيعقدونها في حزيران المقبل، يجب أن يفكّروا ملياً في التوقيفات التي شهدتها السعودية، وفي درجة الثقة التي يجب أن يمحضوها لوعود الاصلاح التي اطلقتها الحكومة السعودية.

عن: انترناشونال هيرالد تريبيون - ٢٠٠٤/٣/٢٣

انهارت حملة العلاقات العامة المكثفة التي أطلقتها السعودية اخيراً بهدف إقناع غرب مشكّك برؤيتها عن الاصلاح السياسي، وذلك بعد موجة التوقيفات التي شملت مفكرين بارزين.

محمد سعيد الطيب: تستطيع الآن أن تكتب أفضل!

طلال سلمان

لم يتسن لي ان التقي محمد سعيد الطيب غير مرتين، خلال يوم واحد في جدة. كان يومها رئيسا لمجلس ادارة شركة تهامة للاعلانات، وقد زرته بوصفي ناشر جريدة يسعى الى زيادة دخلها الشرعي عبر زيادة المساحة الاعلانية.

في الصباح، وفي مكتبه، وخلال اللقاء مع مجلس الادارة، احسست ان محمد سعيد الطيب مظلوم بموقعه.

اما في المساء، وحين لبيت دعوته لأشهد قبل سفري جانبا من (الثالوث) الذي ينعقد في دارته كل ثلاثاء ويمتد سهرة من الشعر والقصة والحوار الثقافي بين مجموعة من الأدباء والمتأدبين والشعراء والغاوين وكتاب الرواية والنقاد والقراء، قد استمتعت بما لم أكن أتوقعه من جدة وفيها.

كان ثمة كتب جديدة مطروحة للنقاش، على جدول اعمال اللقاء.. وكان الحوار راقيا يليق بمثقفين اصلاء ومهمومين. لم تكن سهرة فرفشة، ولم يكن النقاش ثرثرة او مجرد (ترف فكري) يمارسه بعض الذين اغناهم ذهب النفط عن الاهتمام بما يتعدى اطايب الحياة ومتعة السياحة في بلاد الآخرين.

وسمعت من المنتدين السامرين احاديث في العروبة والقومية، واستذكارا لجمال عبد الناصر (الذي ذهب شهيدا لفلسطين).

كما سمعت عرضا لرواية صدرت حديثا في بريطانيا، وقراءة لقصة قصيرة كتبها اديب مغربي، وتلاوة قصيدة لشاعر مصري، عارضها شاعر سعودي.

وأسفت لاضطراري الى الانصراف والسمر قد طاب متقدما نحو ذروة متعته... ولكنني فرحت بأنني خرجت من بيت محمد سعيد الطيب متأبطا بضعة كتب، اقلها له ومعظمها لآخرين من المشاركين في هذه الأمسية الثقافية التي عرفت ان لها مثيلاتها في اكثر ايام الاسبوع.

وحرصت على متابعة اخبار بعض من عرفت من الادباء في السعودية وبالذات منهم محمد سعيد الطيب، الذي لم يطل به المقام في شركة (تهامة) بعد ذلك اللقاء المشهود.

قبل شهور، توالت الاخبار عن (الحوار) الذي قررت السلطات فتحه مع المثقفين، استباقا لفرض الديموقراطية الاميركية بالدبابات وصواريخ كروز... ثم تابعت حركة الجدل التي ملأت اعمدة في الصحف السعودية، وتصريحات الامراء الذين انقسموا بين دعاة للحوار (المنسجم مع تقاليدنا) و(المنضبط ضمن حدود ما تسمح به ظروفنا) وبين متشددين يرفضون (هذا التدخل الاميركي الفظ في شؤوننا الداخلية)، و(تحريض شعبنا علينا) و(الاستقواء علينا بالتجربة العراقية المريرة).

ذات يوما قرأت بيانا رصينا وقعته مجموعة من المستنيرين في المملكة التي طال انغلاقها على ذاتها، بينهم محمد سعيد الطيب. كان البيان ردا هادئا وموضوعيا على امراء الصمت الابيض الذين يرفضون ان يسمعوا من مواطنيهم الحريصين على سلامة البلاد (ونظامها)، بينما يهددهم (الغازي الاميركي) في نظامهم وفي وحدة بلادهم، بل ويكاد يحاسبهم على سلوكهم الشخصي وثرواتهم ومباذل ابنائهم والاحفاد.

قدرت الشجاعة الادبية لمحمد سعيد الطيب وصحبه، وقدرت اكثر (السماحة) التي بات يتمتع بها اهل الحكم في المملكة التي ذهب التطرف السلفي بالكثير من ارصدتها المعنوية والمادية، والتي تحولت من دار سكينة الى (ولاّدة الارهاب) الدولي ومصدره الاول، والتي كلفتها (المهمة الاميركية) بمكافحة الشيوعية الملحدة والاتحاد السوفياتي الكافر مستفيدة من موقعها الاسلامي الممتاز، استقرارَها الداخلي وثروتها وكادت تذهب بأمنها الداخلي فضلا عن موقعها ذاته.

بعد يومين او ثلاثة جاء الخبر مدويا: اعتقال محمد سعيد الطيب ورفاقه الذين وقعوا معه البيان الرصين والذي كان نشره في تقديرنا شهادة للنظام، فصار الاعتقال توكيدا (للطبيعة القمعية) التي يتركز الاتهام الخارجي عليها.

ولقد اعلن، بعد ايام، خبر الافراج عن محمد سعيد الطيب وبعض رفاقه، ولكن الزجاج الذي كان قد حطم صار صعبا جمع فتاته واعادته الى سويته.

ان اقسى الاتهامات الاميركية للنظام السعودي لا تعادل اعتقال رجل واحد من طينة محمد سعيد الطيب: فلا هو قد اشتهر بالتزمت الاصولي، ولا هو قد دعا في اي يوم او قبل منطق السعي الى التغيير بالعنف، ثم انه (ابن شرعي) للنظام لم يحمل السلاح ضده ولم يعمل او يكتب او يروج لاسقاطه، بل حاول حمايته بترشيده، وحاول تحسين صورته بإظهار سعة صدره في تقبل الآراء المنادية بالاصلاح من الداخل.

الاصلاح من الداخل: تلك هي المعركة. تلك هي القضية.

ان انظمة قامت على افتراض ان الشعب (رعية)، وان سلطتها مستمدة من عند الله سبحانه وتعالى ومستمرة بفضله، لا تقبل في قرارها نقاشا من مواطنيها المؤمنين الصادقين الطيعين، ولا ترد للصديق الكبير (الاجنبي الكافر) طلبا مهما كان فظا وظالما، ان مثل هذه الانظمة لم يعد بإمكانها ان تستمر.

ليس لأي نظام من حام حقيقي الا شعبه.

ومن قبل كان (الامبريالي الاميركي) (يتسامح) مع انظمة تقمع شعوبها لمصلحته، وتشجع التطرف والتعصب لانه الاقدر على توظيفه ضد خصمه (الكافر).

اما اليوم فقد صار هذا (الامبريالي) الذي لم يعرف الايمان يوما، ولا هو اعترف بحق الشعوب في الحرية والاستقلال في اي زمان او مكان، يحاسب الانظمة على دينها ليأخذ منها دنياها... دنيانا.

كيف السبيل الى اقناع هذه الانظمة بأن شعوبها هي مصدر حياتها واستمرارها، وان (كلفة) المصالحة مع شعوبها لا تقاس بالكلفة الباهظة التي ستتكبدها مع (الامبريالي) من دون ان يعفيها دفع هذه الضريبة من السقوط؟!

محمد سعيد الطيب: لقد تأخر اعتقالك زمنا... وتقدم اطلاق سراحك زمنا. حسنا، تستطيع الآن ان تكتب افضل.

السفير - ٢/٤/٢٠٠٤

لا إصلاح إلا من الخارج

جهاد الزين

يعيش العالم العربي... عموما، ليس فقط بقيادة سلطات دول أساسية فيه، بل أيضا بـ (قيادة) لعدد واسع من مثقفيه ونخبه العاملة في الشأن العام... يعيش داخل "مناورة" سياسية – فكرية ضخمة. انها (مناورة) (وأرجو ان لا يكون مصطلح (مناورة) أفقر من المعنى الذي أريده هنا) يمكن اعتبارها مناورة على الذات كما على الآخرين. ولهذا فهي أكثر... من (مناورة!) تقول "المقولة – المناورة" العربية السائدة ليس فقط منذ سقوط نظام صدام حسين العام المنصرم في بغداد، بل منذ الاعلان الاميركي عن (مشروع اصلاح) للعالم العربي، البادئ - للتذكير - مع خطاب للوزير كولن باول، تلاه الخطاب الشهير للرئيس جورج دبليو بوش... وتحول لاحقا الى ما أصبح يعرف بـ (مشروع الشرق الاوسط الاكبر..).

تقول هذه (المقولة - المناورة) العربية إذن، أن (الاصلاح يجب ان يتم من داخل مجتمعات ودول المنطقة لا من خارجها).

إنها الآن المقولة الدفاعية الأهم في العالم العربي... وتلتقي حولها فئات وأفراد مختلفون ايديولوجيا ولكنهم يرفعون خطابها سواء في تخاطبهم مع محيطهم العربي او مع الخارج... كما (تجتمع) على تأييدها ايضا فئات وأفراد من نوعين: نوع يصدق المقولة اي يؤمن بها، ونوع يقول بها ولا يؤمن بها... لأنه أصلا لا يريد اي اصلاح..

لن ندخل هنا في مستويات أخرى حول هذه المقولة لا سيما معيار التمييز بين (القادر) على الاصلاح وبين (الراغب) بالاصلاح. فهناك بعض الانظمة السياسية العربية غير قادر على الاصلاح أصلا. لقد سقط صدام حسين وفقد كل شيء ولم يقدم تنازلا واحدا جديا لبعض أفراد من (المعارضة) مدت يد (الصداقة) له. لم يقبل ليس لأنه غبي... على العكس فهو حاكم يعرف كيف يحتفظ بالسلطة طويلا، ولكنه رفض لأنه لا يستطيع ان يغير أو يتغير وكان يعرف ان أول (تنازل) نوعي يقدمه سيعني انهيار النظام بكامله. كذلك لن ندخل هنا في مستوى آخر تتمدد فيه هذه (المقولة) الى (مقولة) أخرى تواكبها عادة ورائجة لدى عدد من المثقفين العرب.. انها التأكيد على أن الاميركيين لا يريدون أصلا أي اصلاح وهم يستخدمون الشعار لمجرد خدمة مصالحهم... وعندما تتحقق المصالح يتخلون نهائيا عن هذا الشعار. ايضا لسنا هنا في مجال التدقيق بمدى التبسيط الذي تنطوي عليه هذه (المقولة المواكبة) والتي استخدمها مع الاسف (مثقفون) و(أكاديميون) ذوو سمعة محترمة عشية حرب العراق وخلالها وبعدها بطريقة كانوا يمالئون فيها حكومات عربية لهم طموحات معها. وقد أساء تبسيطهم كثيرا الى فكرة (الاصلاح) لأنه سهّل الامر على معارضي أي اصلاح بتحويل التهمة السهلة – كالعادة – على (الكذب الاميركي). لن أسمي الآن بعض هذه الاسماء التي لعبت دورا رديئا جدا في هذا المجال، فخدمت في الفترة الاولى (اللوبي الصدامي) والمصالح الفرنسية – الروسية التي كانت مستفيدة من استمراره. ثم بعد سقوطه، خدمت (القوى الرجعية) المعادية لأي تغيير... فخان هؤلاء المثقفون (أكرر ذوو السمعة المحترمة) دورهم الطليعي... لأن النقد، بل المواجهة مع العديد من وجوه السياسة الاميركية في المنطقة، وفي المقدمة السياسة الاميركية مع اسرائيل، لا يجب ان يتحول الى (ورقة) دفاع عن كل ما هو رجعي وفاسد في المنطقة.

لنقف عند المقولة الرائجة: لا اصلاح الا من الداخل. من يؤكد ذلك في عالمنا العربي؟ فالسؤال الجوهري هو ماذا يعني (الداخل) و(الخارج)؟.

أولاً ماذا يعني على المستوى الثقافي - المعرفي: لا أرى (داخلا)... فثقافياً ومعرفياً ليس هناك داخل بلداننا الا (الخارج) في عالم اليوم. (الخارج) هو نمط الحياة، ووسائل الاتصال والافكار والجامعات والتكنولوجيا... وكلها عناصر في داخل داخلنا... نقيس منذ القرن التاسع عشر (على الاقل) كل مستوى حياتنا العامة (والخاصة) على اساس مدى تمكننا من استيعاب هذا الخارج، عبر استيراده ونأخذ على انفسنا في معايير الاقتصاد مدى تقصيرنا في الاستيراد، ثم حين نريد ان نصعد النقد... نطرح مدى استيعابنا لما نستورد.

لقد قرأت الوثيقة الهامة والجادة التي صدرت عن (مؤتمر الاسكندرية) وسأقول لاحقا باختصار لماذا هي هامة وجادة. الا انني اختلف مع (الطربوش) الذي رفعته الوثيقة في مقدمتها والقائل انه لا اصلاح الا من الداخل..

بكل صراحة لم اجد اي فارق نوعي بين الافكار الاصلاحية التي حملتها (المبادرة الاميركية للاصلاح) والنصوص التي قدمت عنها وبين الافكار الاصلاحية التي حملتها وثيقة الاسكندرية.

دعونا لا نتكاذب... حتى (طربوشياً) أي حتى لو كانت النوايا الاصلاحية جادة جداً كما تنم عنها وثيقة الاسكندرية. الافكار والمقترحات التي تحملها الوثيقة للاصلاح هي (نفسها) جوهريا الافكار الاميركية. فأين هو (الداخل) لا أرى الا خارجاً... في داخلنا تدعو وثيقة الاسكندرية في مجال الاصلاح السياسي الى فصل السلطات، الى وضع سقف زمني لولاية الحكم (اي لرئيس الدولة) الى اطلاق سجناء الرأي، الى الانتخابات، الى اعطاء الحرية لجميع التيارات الفكرية.. أين هي الافكار (الخاصة) غير الخارجية هنا؟ لا ارى...

تدعو الوثيقة الى استقلال وسائل الاعلام عن السلطة والى تعزيز معايير شفافيتها (اي منع فساد الصحافة (المستقلة)، (وهذا مهم جداً) والى ضبط التمويل الاجنبي على أساس معايير الدول المتطورة (اي ليس على اساس معايير الدول المتخلفة وانظمتها الاستبدادية التي ينتمي اليها الموقعون العرب على وثيقة الاسكندرية... وهذا فارق نوعي يعرف قيمته بصورة خاصة كاتبو الوثيقة! ويسجل لصالحها.

كما تدعو الوثيقة في عدد من المقترحات الهامة الى تعزيز (جودة التعليم)، مستواه، نوعيته، وفي مجال الاصلاح الاقتصادي تحمل هم اطلاق آليات السوق ولكنها في آن معا تؤكد على ادراج همّ البطالة وخلق الوظائف في قلب الحساسية الاجتماعية للاصلاح الاقتصادي.

لا ارى داخلاً في كل هذه المقترحات. لا ارى الا خارجاً.

ينبغي إعادة النظر في الاستخدام الببغائي لخطاب الخارج والداخل فكل دواخلنا الاصلاحية مصدرها خارجي. لا داخل في حياتنا الا (المستوى الامني) لتطبيق فكرة السيادة، وهنا تصبح فكرة استبعاد الخارج مقبولة في هذا النطاق الامني للتطبيق السيادي. اما في عالم اليوم، قبل ثورة المعلومات وبعدها، يعاد النظر عميقا بالمجالات العملية للتطبيق (السيادي) للدول. ليس بين عالمنا المتخلف و(الامبراطورية الاميركية) بل بين هذه الامبراطورية ودول متقدمة مثل فرنسا والمانيا... (وكل اوروبا وكندا واليابان).

لا اصلاح الا من الخارج بهذا المعنى الداخلي للخارج. المعنى المحسوم حضاريا وتاريخيا.

وللتذكير: عيب ان نسمي الانتخابات وفصل السلطات وتداولها افكارا (داخلية)!

النهار اللبنانية - ٢٠٠٤/٣/٣١

فائض من الجهل والرعونة

فيصل الزامل

لا يراهن كثيرون على أخلاقيات العمل السياسي، وبالذات إن كان المقصود واحداً من أنظمتنا العربية. الإحساس الذي ظهر واضحاً عند كثير من الإصلاحيين هو أنهم تلقوا طعنة في الظهر من قبل وزارة الداخلية باعتقالها نشطاء الإصلاح. وعلى رغم أن عدداً من المعتقلين قد دخلوا السجون مراراً وتكراراً كالإصلاحي اللامع الأستاذ محمد سعيد الطيب، أو دخلوه مرة على الأقل من قبل كالأستاذ الأديب علي الدميني والدكتور عبدالله الحامد، فإن أكثر المعتقلين لم يتوقعوا أن يعطي وزير الداخلية أوامره باعتقالهم، وبالصورة المهينة التي جرت والتي تخالف مجرى الحراك السياسي العام في البلاد وما يناقش من إصلاح، خاصة وأنه جاء بعد يوم من إعلان تشكيل لجنة قيل أنها أهلية لحقوق الإنسان.

لم يتوقع هؤلاء في مجملهم الإعتقال، رغم استعدادهم له نفسياً، لأنهم كانوا يعتقدون أن الصدق في الموقف الذي أبدوه مع الحكومة سواء في مواجهة غائلة العنف ورفض التدخل الأجنبي والذي كان يظهر في العرائض او بدون مناسبات تستدعيه فعلاً: مثل عريضة مع في خندق الشرفاء، لا يمكن أن ينقلب ذلك الصدق بين ليلة وضحاها الى أداة اتهام بالعمالة للأجنبي، او تفتعل تهم تفتقد أبسط شروط المصداقية، كالقول بأنهم وضعوا أسماء أناس بدون علمهم على العرائض، ولا نعلم من هم، وهل شكوا هم بأنفسهم، لكن ما نعلمه أن وزارة الداخلية طلبت من بعض الأسماء الموقعة على العريضة الدستورية أن يسحبوا توقيعاتهم، وهذا ما حدث بالنسبة للأستاذ عبد الكريم الجهيمان الذي هددته وزارة الداخلية بالإيذاء إن لم يفعل، وقد كتب ـ كما قيل ـ خطاباً كان قد حمله وزير الداخلية أثناء اجتماعه الإنذاري ببعض الموقعين في ١٨ ديسمبر الماضي.

وحتى هذه اللعبة يمكن أن تكون مفهومة ومعتادة للطعن في الإصلاحيين، ولكن أن تستخدم كأداة اعتقال دون رغبة المنسحبين المهددين من الداخلية لاعتقال زملائهم، فهذا أمرٌ بشع شديد في سخريته، خاصة وأن أحداً منهم لم يرفع شكوى بالأمر، ونحن نعلم ظروف الإنسحاب وأسبابه. وفضلاً عن هذا، فإن من بين المعتقلين شخصيات لم توقع الوثيقة الدستورية مثار الجدل! فبأي تهمة يعتقلون؟ إنها تهمة التعريض (بالوحدة الوطنية) وهل غير آل سعود حماتها؟!

لقد افتقدت الاعتقالات الحدّ الأخلاقي الأدنى. كانت لعبة باطلة مكشوفة. فدعاة الوحدة الوطنية، ودعاة الإصلاح مع بقاء العائلة المالكة، أصبحوا أقرب ما يكونوا الى عملاء، وقد كان بعضهم بالأمس يدعون الى حضور المؤتمر الوطني الثاني للحوار في مكة المكرمة تحت غطاء أرفع شخصية في البلاد وهو ولي العهد! الغريب أن وزير الداخلية كرّر أكثر من مرة اتهاماً للأستاذ محمد سعيد طيب بأنه غير وطني، مرة في حضوره، في ديسمبر الماضي، ومرة أثناء اعتقاله في أواخر مارس، أما الدليل فهو أن الطيب كان ناصرياً ووقف مع عبد الناصر في الستينيات الميلادية، أي قبل أربعين عاماً فقط! ولأن المملكة كانت ضد عبد الناصر فأصبح كل من هو ناصري عدوٌ للسعودية بالضرورة، وإن كان مواطناً فهو غير وطني بالضرورة! ورغم أن أبا الشيماء كان قد سجن سنين طويلة بسبب (ناصريته) ورغم أن زمن عبد الناصر انتهى منذ خمس وثلاثين سنة، لازال نايف صاحب ذاكرة لا تنسى، ولازال يريد أن يكرر العقاب السعودي بحقه، بل لازال يعتبر أن تسمية الطيب لإبنه بعبد الناصر دليل على عدم الولاء لآل سعود ونظامهم السياسي!

لا توجد تهمة يعتقل بحقها الإصلاحيون، ولا يوجد قانون محدد يمكن لوزير الداخلية الركون إليه، فالسعودية بلد اللاقانون أصلاً. وكان لا بدّ على وزير الداخلية وقبله وزير الخارجية والمفتي أن يحبكوا إتهاماتهم، ويبيّنوا أية قوانين خالفها هؤلاء، ونحن على ثقة بأن شخصاً كوزير الداخلية لا تنقصه المزاعم والإتهامات، ويستطيع أن يلفق أي شيء لكنه لا يستطيع إقناعنا بمدعياته.

الأمر المقزّز في كل هذا، إن الإصلاحيين انساقوا وراء إحساسهم الوطني الصادق متصورين أن لعبة السياسة الملكية يمكن أن تنضبط ببعض القيود الأخلاقية. لكن ـ أكثرهم ـ كانوا من الواهمين. لا يلغي هذا حقيقة أن بعض الإصلاحيين كانوا ومنذ بضعة أشهر يعتقدون أن وزارة الداخلية ستدبر لهم أمراً، كحادث دهس بالسيارة، أو تلفيق تهم أخلاقية تطيح بسمعتهم، أما الإعتقال فكان آخر ما دار بخلدهم، لحسابات منطقية وواقعية للوضع الداخلي والخارجي.

يبدو أن هناك فائضاً من الجهل والصلافة والإستعلاء لدى وزير الداخلية يكفي لكل نظرائه المائة والخمسين في العالم ويزيد!

مرافئ